



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :/2020

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة مقارنة بين الجزائر- تونس والمغرب

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص " إدارة مالية "

إشراف:
الأستاذ(ة): كافي فريدة

إعداد الطلبة:

- بلفيحج أميرة

- قاسمي منال

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	د. ريغي هشام
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	د. كافي فريدة
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	أ. بولعجين فايزة

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1420 هـ

ملخص:

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة باهتمام مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث ازدادت شدة المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية كأداة لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي وتمويل المشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وذلك من خلال تحسين مناخها الاستثماري ووضع قوانين تشجعه وتضمن حمايته، وهذا عبر انتهاج سياسات اقتصادية ومالية واستثمارية متكاملة. وعليه فقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مختلف مقومات المناخ الاستثماري في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، وذلك من خلال تقييم الحوافز والضمانات التي اعتمدها هذه الدول من أجل ترقية مناخها الاستثماري، وهذا لتوضيح ما أمكن من الحقائق حول حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذه الدول.

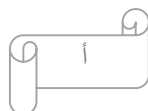
وقد توصلت الدراسة إلى أن مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي يساهم بنسبة ضعيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا نتيجة العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفقات أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر، والدليل على ذلك الوضعية المتأخرة لكل من الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشرات مناخ الاستثمار، بالرغم من الحوافز والضمانات المقدمة من قبل هذه الدول لجذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، مناخ استثماري، دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

Abstract:

In recent years, foreign direct investment has received the interest of the various countries of the world being advanced or developing. Therefore, international competition has increased to attract foreign investment as a tool for achieving economic growth and financing investment projects; technology transfer and creating more employment and economic well-being by improving their investment climate, setting laws that encourage and guarantee its protection, and through pursuing integrated economic, financial and investment policies. Accordingly, this study aimed to clarify the various components of the investment climate in the Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco), by evaluating the incentives and guarantees adopted by these countries in order to upgrade their investment climate. This is to clarify as much facts as possible about the volume of foreign direct investment coming into these countries. This study found that the investment climate in the Maghreb countries weakly contributes in attracting foreign direct investment, as a result of the obstacles that prevent more flows of foreign direct investment, proved by the late status of Algeria, Tunisia and Morocco within the investment climate indicators. Despite the incentives and guarantees provided by these countries to attract more foreign direct investment and directing it towards the economic sectors to achieve the goals of economic and social development.

Key words: foreign direct investment, investment climate, Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco).



الإهداء

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلاله وكمال وعظيم سلطانه.

والصلاة والسلام على من أنزل عليه القرآن فقام به حق قيام
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم تسليما كثيرا.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما عز وجل "وبالوالدين
إحسانا" إلى من طاعتها من طاعة ربي، إلى أعز مخلوقين، إلى
رمز التضحية والوفاء، إلى تاج رأسي، إلى ينبوع الحنان، إلى
والدية الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى من تقاسمت معهن الحياة مرها وحلوا نور، أشواق.

إلى أحب الناس في قلبي أشقائي يزيد، محمد وأدم.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع
إلى من تكاتفنا يد بيد أميرة.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي

إلى كل من فتح المذكرة لتكون مرشدا في بحثه.

منال

الإهداء

الحمد لله كثيرا طيبا مباركا والصلاة والسلام على
اشرف خلق الله محمد عليه السلام.

اهدي هذا العمل المتواضع إلى اعز ما املك في
الوجود والدي الكريمين، أطال الله في عمريهما.

إلى سندي في الحياة إخوتي الأعزاء دمتم لي دحرا
وفخرا وسندا

"احمد، دنيا، كنزة".

إلى الأهل والأقارب.

إلى من تقاسمت معي هذا العمل "منال".

إلى كل الزملاء والأصدقاء.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة
ميلة.

أميرة



شكر وتقدير

الشكر لله أولاً وآخراً، ابتداءً وانتهاءً

شكراً وحمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

نشكركم وقد أنار لنا درب العلم والمعرفة ووفقنا في إنجاز هذا البحث.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة "كافي فريدة" على

إشرافها على هذا العمل وتوجيهاتها القيمة.

نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا.

نشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	دورة حياة المنتج ومراحل تطوره	01-01

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.	22
02-01	أشكال الحوافز التمويلية والحوافز الأخرى الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.	32
01-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب خلال الفترة (2012-2018).	80
02-03	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013-2017).	81
03-03	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013-2017).	82
04-03	أهم الدول المستثمرة في تونس خلال الفترة (2013-2017).	82
05-03	أهم 5 شركات مستثمرة في تونس خلال الفترة (2013-2017).	83
06-03	أهم الدول المستثمرة في المغرب خلال الفترة (2013-2017).	83
07-03	أهم 5 شركات مستثمرة في المغرب خلال الفترة (2013-2017).	84
08-03	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017).	84
09-03	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة (2013-2017).	85
10-03	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (2013-2017).	86
11-03	ترتيب دول المغرب العربي في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2012-2018).	87
12-03	تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية) في دول المغرب العربي خلال الفترة (2012-2018).	88
13-03	ترتيب دول المغرب العربي في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2012-2018).	90
14-03	وضعية الجزائر وتونس والمغرب ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لسنتي 2017 و2018.	92

الاختصار	اصل الاختصار	معناه باللغة العربية
TRIMS	Trade-Related Investment Measures	اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة
RBPs	Restrictive Business Practices	قيود ممارسة النشاط
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	ملخص باللغة العربية والإنجليزية
ب	الإهداء
ث	شكر وتقدير
ج	قائمة الأشكال
ح	قائمة الجداول
خ	قائمة المختصرات
د	فهرس المحتويات
1	مقدمة
38-9	الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر
11	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
11	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
14	المطلب الثاني: أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
16	المطلب الثالث: أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته
17	المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر
17	المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
24	المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
26	المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر
31	المبحث الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره
31	المطلب الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر
33	المطلب الثاني: وسائل حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة
35	المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
65-39	الفصل الثاني: المناخ الاستثماري: مقارنة نظرية
41	المبحث الأول: الإطار النظري للمناخ الاستثماري
41	المطلب الأول: ماهية المناخ الاستثماري
43	المطلب الثاني: مبادئ ومقومات المناخ الاستثماري
45	المطلب الثالث: مكونات المناخ الاستثماري
50	المبحث الثاني: مؤشرات المناخ الاستثماري
50	المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر كوفاس للمخاطر القطرية
52	المطلب الثاني: مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

فهرس المحتويات

53	المطلب الثالث: مؤشر التنافسية العالمية
54	المبحث الثالث: علاقة مناخ الاستثمار بالتطورات العالمية الراهنة
54	المطلب الأول: أثر التوسع في نشاط الشركات دولية النشاط والعولمة على مناخ الاستثمار
57	المطلب الثاني: أثر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية على مناخ الاستثمار
61	المطلب الثالث: أثر الأزمة العالمية الراهنة والحراك الشعبي في الدول العربية على مناخ الاستثمار
100-66	الفصل الثالث: مساهمة المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب -دراسة مقارنة-
68	المبحث الأول: مقارنة الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي
68	المطلب الأول: الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر
73	المطلب الثاني: الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس
76	المطلب الثالث: الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في المغرب
79	المبحث الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي خلال الفترة (2013-2018)
79	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2013-2018)
81	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي
84	المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي
87	المبحث الثالث: تقييم أداء وإمكانيات دول المغرب العربي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
87	المطلب الأول: تصنيف دول المغرب العربي ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية
89	المطلب الثاني: تصنيف دول المغرب العربي ضمن مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر سهولة أداء الأعمال
93	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي
101	الخاتمة
105	قائمة المراجع

مقدمة

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل الدولية لكل دول العالم، فمنذ ثمانينات القرن الماضي تراجعت القروض الدولية وبرزت أزمة المديونية الدولية، مما جعل الدول النامية تبحث عن بدائل لتمويل التنمية الاقتصادية بها، حيث رأت في الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا تمويليا مهما لها.

إن هذا النوع من الاستثمار يعد أحد الآليات الأساسية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات التنمية والاستغلال الأمثل للثروات الوطنية، وهذا لما يحققه للدول المستقبلية من جلب لرؤوس أموال جديدة وتحقيق فوائد مالية وأخرى في مجالات عدة من امتصاص البطالة وكذلك جذب التكنولوجيات الحديثة، ومهارات لم يكن بالإمكان التوصل إليها من أي مصدر آخر.

وبالرغم من زيادة المنافسة بين مختلف الدول لجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما مع بروز ظاهرة العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية الدولية، فإن نتائج هذا الاهتمام تختلف من دولة إلى أخرى، ولمسايرة هذه التطورات على الساحة الدولية، تبذل الدول العربية ومن بينها دول المغرب العربي جهودا معتبرة لتهيئة مناخها الاستثماري، من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ووضع آليات متنوعة من بينها نظام الحوافز الذي يهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية بوجه عام وزيادة إمكانات هذه البلدان للحصول على القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوجه خاص.

ونتيجة لذلك تصاعد اهتمام دول المغرب العربي بالاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لمساهمته الفعالة في رفع مستوى الصادرات وتحسين الإنتاج والقضاء على البطالة وخلق مناصب شغل جديدة... الخ من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أو في مجالات جديدة أو التحول في صناعة معينة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على التكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى. ويتوقف ذلك على القدرة التنافسية للدول المضيفة في محاولة خلق مناخ استثماري أكثر ملائمة للمستثمر الأجنبي من خلال توفير جملة من العوامل المحفزة لانسحاب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

1. الإشكالية:

سوف نحاول في هذه الدراسة معرفة ما مدى مساهمة المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يلعبه المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس

والمغرب؟

وللتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية، تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هي المحددات التي تجذب المستثمر الأجنبي وتجعله يستثمر في دولة أخرى؟

– ما هي الظروف المناخية التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي الشروط المتعلقة

به؟

– هل تلقت دول المغرب العربي حجما من الاستثمارات يتوافق مع قدرتها وإمكاناتها؟ وما هي المعوقات التي حالت دون قدوم المستثمرين الأجانب إليها؟
2. فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة، اعتمدنا على بعض الفرضيات التي تتلخص فيما يلي:
– يفاضل المستثمر الأجنبي بين الدول التي يرغب الاستثمار فيها من حيث توفر الشروط والمتطلبات التي تضمن سلامة استثماره وتدفق عوائده.
– نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة.
– لم تتلقى دول المغرب العربي الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأجنبية بالرغم من القدرات والإمكانات التي تتمتع بها هذه الدول، أما الواقع العملي يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.
3. أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لموضوع البحث لمجموعة من الدوافع، والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:
– يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوعات الاقتصادية التي ما تزال تحظى باهتمام الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة والتقارير السنوية الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة؛
– تطور مصطلح مناخ الاستثمار ودخول عناصر جديدة في مكوناته مما خلق أوضاعا جديدة تشكل عوامل جذب أو طرد للاستثمار الأجنبي؛
– محاولة تسليط الضوء على قدرات الجزائر، تونس والمغرب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعراقيل التي تواجهها؛
– إمكانية البحث في هذا الموضوع نظرا لأهميته كونه يدرس على مستوى الاقتصاد الكلي والدولي؛
– المساهمة في إثراء المكتبات الجامعية.
4. أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:
– التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري وتحديد الإطار العام المشكل له؛
– إبراز أهم الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي؛
– التعرف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي؛
– معرفة أهم العقبات التي يواجهها المستثمرين الأجانب في دول المغرب العربي، والتعرف على مكانة هذه الدول ضمن مؤشرات مناخ الاستثمار والمقارنة بينها.
5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول أن تتناول بالدراسة والتحليل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، وذلك من خلال محاولة إبراز دور المناخ الاستثماري في التأثير على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول. كما تتبع أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على مختلف جوانب المناخ الاستثماري الذي يلعب دورا أساسيا ومؤثرا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6. حدود الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإمام بمختلف جوانب الموضوع، تم تحديد الإطار الزمني والمكاني كالتالي:

– الحدود المكانية: تقضي الإجابة على الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت الدراسة على دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

– الحدود الزمنية: غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2018.

7. منهج الدراسة المتبع والأدوات المستخدمة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على مناهج متنوعة حسب طبيعة ومتطلبات الدراسة المختلفة، فقد تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي وكذلك المنهج المقارن. حيث استخدمنا المنهج الوصفي من أجل عرض المفاهيم النظرية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار، أما المنهج التحليلي، فقد تم استخدامه لتحليل الأرقام والبيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، وكذا تبيان وضع هذه الدول في ما يخص بعض المؤشرات لقياس مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن من أجل المقارنة بين الدول محل الدراسة.

أما الأدوات المستخدمة في البحث، فقد اعتمدت الدراسة على العديد من الكتب والمراجع العربية والأجنبية الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى المراجع الالكترونية وكذا التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

8. الدراسات السابقة:

❖ الدراسة الأولى: ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2007-2008.

إشكالية الدراسة: ما هو تأثير الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر على مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي؟

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- تتوقف التأثيرات الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة على مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للاستثمار الأجنبي.
- إن ترتيب الدول المغاربية موضوع الدراسة في المؤشرات الدولية والإقليمية يعكس عجزها في انتاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- على الرغم من أن الدول تتسابق فيما بينها لمنح الحوافز والاستثمارات والإعفاءات للمستثمرين الأجانب، إلا أن الواقع العملي اثبت أنها من المحددات الثانوية والتكميلية، وليست من المحددات الرئيسية لقرارات توطین أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في الخارج.

❖ **الدراسة الثانية:** رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة دول المغرب العربي) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

إشكالية الدراسة: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؟

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- ضرورة قيام الحكومات في دول المنطقة بإحداث المزيد من الإصلاحات في القطاع المالي حيث أوضحت دراسات إمكانية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تطور القطاع المالي.
- محاولة توفير بيئة اقتصادية واجتماعية ومناخ استثماري أكثر ملائمة، وضرورة تحرير التبادل التجاري حيث يمكن للمتغير الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر التأثير إيجابيا على النمو الاقتصادي إذا كانت درجة الانفتاح مرتفعة.

❖ **الدراسة الثالثة:**

NooriaAbd Mohamed, the effects of foreign investement in the arabic local investement future-an analytical measurement study for some of the arabic gulf states for the period from 1992-2010

أطروحة دكتوراه، فلسفة علوم بحوث العمليات، مجلس جامعة سانت كليمنتس، 2012.

إشكالية الدراسة:

قد طرحت الطالبة الإشكالية التالية: إن اقتصاديات دول الخليج العربي ومنها السعودية والإمارات عينة الدراسة، تعاني من اختلالات بنيوية اقتصادية ولاسيما في الإنفاق الاستثماري المحلي وكفاءة الاستثمارات، ويعود ذلك إلى نقص في التمويل الداخلي والادخارات، وتبديدها إلى الخارج، وتوجيه الجزء الأكبر منها لأغراض استهلاكية وترفيهية، وضعف الترابط المالي بينها مما دفع العديد من هذه البلدان إلى الاتجاه نحو التمويل الخارجي بشكل استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة تقودها الشركات والمؤسسات الدولية التي تسعى دائما إلى استغلال موارد هذه البلدان وتحجيم دورها.

النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- تعاني غالبية البلدان العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة تعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن الأمر الأكثر خطورة هو أنها تعاني من توفر فوائض مالية غير مستغلة بصورة جيدة، وهو ما دفعها للخروج إلى الأسواق العالمية لعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم.
- أهم الأسباب وراء هجرة رؤوس الأموال العربية هو عدم وجود الأنظمة التشريعية وعدم ثبات القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية المحلية وضعف الأسواق المالية وعدم توفر المعلومات الكافية للمستثمرين عن حجم ونوعية الفرص الاستثمارية.

❖ **الدراسة الرابعة:** مجاهد هواري، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية (دراسة حالة وهران) مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، وهران، 2012-2013.

إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية ومناخ الاستثمار في الجزائر؟

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم إلى حد ما في تحسين مؤشرات النمو والتنمية عن طريق إمدادها بالتكنولوجيا وزيادة قدرتها التصديرية وخلق الوظائف والحد من مشكلة البطالة.
- الإصلاح الضريبي ومحاربة التهريب والغش الضريبي، ووضع هندسة ضريبية ملائمة لتطوير الاستثمار وتخدم الأهداف التنموية للاقتصاد الوطني.
- يجب عدم الاعتماد على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تعتبر جد مشجعة، إذ أنها لن تجذب المستثمرين إذا كانت ظروف العمل والإنتاج غير مشجعة، وبالتالي يجب إصلاح جميع النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، الإقليمية وسياسية ومحاولة القضاء على الفساد الإداري الذي تعاضم دوره باستمرار.

❖ **الدراسة الخامسة:** دراسة مختار بونقاب وزوايدة لزهري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مقال منشور في مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018.

تطرق هذا المقال إلى موضوع مدى مساهمة المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نقاط محورية نوردها فيما يلي:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري.
- العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومكونات المناخ الاستثماري.
- وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة: وقد تم التوصل إلى ما يلي:

- تغيير التفكير الاشتراكي للكثير من المسؤولين والفاعلين في مجال الاستثمار.

- الانفتاح الاقتصادي على العالم وسن قوانين محفزة للاستثمار.
- تحسين مناخ الأعمال بشكل عام خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد.
- الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

إن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة، حيث حاولنا أن نتطرق في دراستنا إلى تحليل دور المناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي من خلال توفير مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمارات، بالإضافة إلى الاختلاف في الفترة الزمنية، فقد قمنا بعرض دراسة مقارنة من أجل معرفة ماهو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب) وذلك من خلال الحوافز والضمانات الممنوحة من قبل تلك الدول، وهذا خلال الفترة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2018.

9. خطة وهيكل الدراسة:

لغرض الإجابة عن الإشكالية العامة للدراسة والتساؤلات المختلفة المترتب عنها، واختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة كالاتي:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، فقد تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول الاستثمار وأنواعه وأسبابه، أما المبحث الثاني فيتضمن النظريات والدوافع والآثار المترتبة عنه، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره.

الفصل الثاني: المناخ الاستثماري: مقارنة نظرية، قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، فحاولنا في المبحث الأول تقديم لمحة عامة عن المناخ الاستثماري من خلال عرض مبادئه ومقوماته، لنخرج في المبحث الثاني إلى مؤشرات المناخ الاستثماري، في حين خصص المبحث الثالث إلى علاقة مناخ الاستثمار بالتطورات العالمية الراهنة.

الفصل الثالث: مساهمة المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب- دراسة مقارنة- تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى عرض الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، كما استعرضنا في المبحث الثاني تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى هذه الدول خلال الفترة (2013-2018)، في حين تناولنا في المبحث الثالث والأخير تقييم أداء وإمكانيات المناخ الاستثماري في دول المغرب العربي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا المعوقات التي واجهتها هذه الدول والتي حالت دون تدفق الاستثمارات الأجنبية لها.

10. صعوبات الدراسة:

إن أي بحث علمي لا يخلو من مجموعة من الصعوبات والعراقيل، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

مقدمة

- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع في مكتبة الجامعة -ميلة- وصعوبة الحصول عليها من باقي الجامعات.
- صعوبة الحصول على المعلومات والمعطيات الإحصائية بشكل دقيق وكذا تضاربها، إذ نجدها تختلف من مرجع إلى آخر.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي

للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية اكتسبت قدرا كبيرا من الأهمية منذ ظهورها، مما دفع بالكثير من الاقتصاديين والباحثين إلى محاولة إيجاد مفهوم دقيق وواضح لها، والوصول إلى أهم مظاهرها وأشكالها التي تفتح مجال أكثر للاستفادة منها، الأمر الذي أكد على أهميتها وأبرزها بين الاقتصاديين والمفكرين، وأدى ذلك إلى ظهور آراء مؤيدة وأخرى معارضة للاستثمار الأجنبي المباشر، كل على حسب ما يراه من انعكاسات لهذا الأخير، سلبية وإيجابية لصالح الدولة المضيفة للاستثمار وعلى حسابها، كما أن هذه الأخيرة تتحمل جزء من المسؤولية لما تحصل عليه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا يتوقف على مدى ضبطها لسياساتها الاستثمارية بتهيئة الظروف المواتية لتشكيل مناخ مشجع للاستثمار، ويعكس حقيقة محددات اختيار موقع الاستثمار من طرف الشركات الأجنبية، وبالتالي يوحى بحجم تدفقات الاستثمار الممكن الحصول عليها داخل الدولة المضيفة والتي تصدر من الدولة الأم وكيفية توزيعها فيها.

وفي هذا السياق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع، كونه ظاهرة اقتصادية نالت ومازالت تنال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال، وكذلك الدول المتقدمة أو النامية، هذا من جهة ومن جهة أخرى لأنه يمثل حالياً قضية شائكة وغامضة وفي ذات الوقت لها مؤيدوها ومعارضوها، لذلك حاولنا في هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والجوانب الأساسية المرتبطة به.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في التحليل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الأهمية التي أصبح يحظى بها لدى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ومن أجل الوقوف على خلفية هذا الاهتمام، تم التطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد وردت عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لمنظمات وهيئات دولية وكذا باحثين واقتصاديين، لذلك حاولنا أن نورد أهمها فيما يلي:

1. تعريف بعض الاقتصاديين:

- توجد عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين:
- **يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه:** "الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة."¹
 - **الاستثمار المباشر:** "هو قيام إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كالشركات المساهمة أو ضمن شركات التضامن، وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها، وبمعنى آخر شراء شيء ملموس."²
 - **كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:** "الاستثمار الذي يمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر وذلك إما عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية وبهدف تحقيق عائد."³

¹ - خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص: 126.

² - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 37.

³ - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 233.

- يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة الموارد النقدية أو العينية التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي، يشارك مباشرة هذه المؤسسة ويكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة.¹
- 2. تعريف بعض المنظمات والهيئات الدولية:
- صندوق النقد الدولي IMF: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه، الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة.²
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD: بأنه عملية توظيف الأموال الأجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول مضيضة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجداته والرقابة عليها أو بلد الإقامة الذي هو فيه، وقد يكون المستثمر فرد أو شركة أو مؤسسة.
- منظمة التجارة العالمية WTO: بأنه الاستثمار الحاصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما بامتلاك أصل موجود في بلد آخر مع وجود آلية لديه في إدارة ذلك الأصل.³
- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD: الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل تجمع مؤسساتي يعتبر مستثمر أجنبي مباشر، يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار المباشر في بلد آخر، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي.⁴
- مما سبق نستخلص مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر: هو عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع وذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة، بالإضافة إلى الموارد الغير مالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية، زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات، ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح وعوائد الاستثمار.

ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص نذكر منها:

➤ الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة في الخارج؛

¹- فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص: 10.

²- خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

³- عدلان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 56.

⁴- نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، ط1، مكتبة الوفاء الجامعية، إسكندرية، مصر، 2016، ص: 11.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يضمن حق الإدارة والرقابة في اتخاذ القرارات وكذلك المشاركة في المداولات؛
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأسمال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج؛
- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية والخدمات؛
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق فرص وظيفية جديدة، رفع مهارات العمال، والمساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية للدخول إلى الأسواق العالمية؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتكون من ثلاثة مكونات هي استثمار الأموال في أسهم، إعادة استثمار الأرباح، القروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل داخل الشركة؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كان يحصل على 10 % على الأقل من الأسهم في المشروع فله حق الإدارة.¹

ثالثاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظراً لأهميته أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية، وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلاً عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة، ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:²

- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية، كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته؛
- يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي، مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة، وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية؛

- الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

¹ - سليمان عمر عبد الوهاب، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 22.

² - متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظريات والسياسات)، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص: 190-191.

المطلب الثاني: أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بتعدد وتباين أشكاله من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل، ويعود هذا التنوع في الحقيقة إلى تعدد متطلبات واحتياجات كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، وفيما يلي سنوضح أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والأسباب الكامنة وراء القيام به.

أولاً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تصنيفات أو أنواع للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تختلف باختلاف أدوات الاستثمار المتوفرة في كل مجال، لذلك حاولنا التطرق لها في مايلي:¹

1. استثمار أجنبي مباشر يبحث عن العمل: وهو لمعرفة حاجة المستثمرين الأجانب للاستفادة من وفرة ورخص العمل في دول نامية عديدة، كذلك خفض تكاليف العمل، إضافة إلى القيود المفروضة على حركة العمل من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، ويجب توفر العمل الماهر والذي يمكن أن يمتص التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.

2. استثمار أجنبي مباشر يستخرج مورد: ويشمل قطاع التعدين واستكشاف وإنتاج وتسويق وتوزيع النفط، وهذا النوع من الاستثمار تستفيد منه الدول النامية من أجل ضمان أن تستفيد من تكنولوجيا النفط المتاحة في الدول المتقدمة.

3. استثمار أجنبي مباشر يبحث عن سوق: ويشمل على حجم السكان الكبير في البلدان النامية والتي يمتلك أسواق كبيرة، إن الاستثمار الأجنبي يفضل تلك الأقطار التي تطبق سياسات إحلال الواردات التي تضمن إجراءات أمنة لدعم الصناعة المحلية ضد المنافسة الأجنبية الغير عادلة.

4. استثمار أجنبي باحث عن خدمات: ازداد هذا الاستثمار في السنوات الحالية بسبب تسارع وتطور عملية الإصلاح الاقتصادية في عدد كبير من الدول النامية، حيث كان هذا السوق مغلقاً نسبياً في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر قبل التغييرات في السياسات الاقتصادية التي جلبت من خلال تطبيق الحرية الاقتصادية، ورفع قطاع الخدمات الحديثة ورفع نوعيتها يتطلب تدفق ليس للموارد بل للتكنولوجية.

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمارات الأجنبية عدة أشكال تختلف باختلاف نوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهنا سنتناول الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر:

1. الاستثمار المشترك: هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكها أو يشارك فيها طرفان (طبيعيان أو معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية كإنتاج سلعة جديدة أو قديمة، أو تنمية السوق، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، والمشاركة هنا لا تقتصر

¹ - سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، ط1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 208-209.

على الحصة في رأس المال، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية بدون السيطرة الكاملة عليه، ومن خلال المفهوم السابق يمكن القول بأن هذا النوع ينطوي على الجوانب التالية:¹

➤ الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف؛

➤ الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛

➤ إذا تم شراء حصة في شركة وطنية قائمة من طرف مستثمر أجنبي، تصبح هذه الشركة شركة استثمار مشترك؛

➤ لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار، الحق في المشاركة في إدارة المشروع؛

➤ قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة، أو العمل أو التكنولوجيا أو قد تأخذ شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم سوق كما قد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو جزء منه.

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق... الخ، ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثيراً من هذا الشكل، ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.²

3. الاستثمار في المناطق الحرة: وهي من أهم وأنجح سياسات تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وهناك بعض الدول شرعت لها قوانين خاصة، وميزت بين ما يعرف بالمناطق الحرة الخاصة والمناطق الحرة العامة، وتقوم المناطق الحرة على فكرة إعفاء البضائع التي تصدرها أو تستوردها مشروعات المنطقة من الإجراءات الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، أو من الناحية الواقعية معاملة المشروعات المقامة على المنطقة الحرة وكأنها مقامة على منطقة مستقطعة من الدولة لها إجراءات خاصة وإعفاءات خاصة.³

4. مشروعات عمليات التجميع: هي اتفاق مبرم بين طرفين إحداهما محلي والآخر أجنبي يتعهد الثاني بتزويد الأول بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، ويقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة وغيرها، مقابل عائد متفق عليه، وقد يمتد العقد لفترة حتى يتمكن الطرف المحلي من إدارة مشروعه وبشكل مستقل.⁴

¹ - نعيمة اوعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 16-17.

² - مجاهد هواري، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية دراسة حالة وهران، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد جهوي وحضري تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص: 27.

³ - محسن أعبادي، الاستثمار بالعملة الأجنبية، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 160.

⁴ - حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 76.

المطلب الثالث: أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته

أولاً: أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر

1. من وجهة نظر الدولة المضيفة: للدولة المضيفة عدة أسباب تدفعها لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر منها:

- تأمين مصادر سلعية يحتاجها الاقتصاد الوطني ولا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية؛
- الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الخارجية؛
- الحصول على مصدر للتمويل طويل الأجل؛
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وبالتالي مواكبة التطورات؛
- تخفيض نسبة البطالة، من خلال المشاريع الاستثمارية والمتقدمة من طرف المستثمر.

2. من وجهة نظر المستثمر الأجنبي: للمستثمر الأجنبي عدة أسباب، تدفعه إلى الاستثمار في بلد غير بلده الأصلي، من بين هذه الأسباب نذكر:

- الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار؛
- الاستفادة من التسهيلات، أو المزايا، أو الإعفاءات المقدمة لتشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول؛
- انخفاض حدة المنافسة في الوجود والسعر في البلد المضيف؛
- نجاح الشركات محليا يدفعها للتوسع نحو الأسواق الأجنبية للزيادة من ربحيتها؛
- الحصول على حصة في السوق الدولية، حيث تكتسب الشركة بالاستثمار في الخارج المزيد من الخبرة من منافسيها.

ثانياً: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد ثلاث عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:¹

1. رأس المال الأولي: وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشرط بعض المؤسسات الدولية بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشراً؛
2. الأرباح المعاد استثمارها: تتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي، بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها، أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكاً لشخص أجنبي، وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد؛

¹ - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، 2007-2008، ص: 51.

3. القروض داخل الشركة الواحدة: تتمثل في الديون طويلة الأجل للشركة الام اتجاه فروعها في الخارج، أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

يحقق الاستثمار الأجنبي العديد من أهداف المستثمرين الأجانب، منها ما هو في صالح الدولة المضيفة، ومنها ما يضر باقتصادها، وإن تعدد وتنوع هذه الأهداف التي يسعى المستثمرون الأجانب إلى تحقيقها بالدخول إلى أسواق الدول المضيفة، يضع المفكرين والباحثين الاقتصاديين أمام جدل كبير حول هذه الاستثمارات الأجنبية، وما تحمله من أهمية لكلا الطرفين، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه وآثاره.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

حاولت العديد من النظريات تفسير الاستثمارات الأجنبية، وكل نظرية كانت لها رؤيتها الخاصة في تفسير هذا النوع من الاستثمارات، وفيما يلي سوف نقوم بعرض أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها.¹

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر كما يلي:²

1. اختلافات جوهريّة في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
2. توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛
3. قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفرة الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعر بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛
4. اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
5. التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطوراً؛
6. الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.

¹- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، ط1، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2003، ص: 48.

²- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 181.

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

✓ أنها تفترض إدراك ووعي الشركات متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية؛

✓ أن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة، ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر الأخرى نتيجة لنفس السبب.¹

ثانياً: نظرية الحماية

جاءت هذه النظرية لتدارك النقص في نظرية عدم كمال السوق حول تركيزها فقط على مزايا الشركة متعددة الجنسيات وعلى عنصر عدم تكافؤ المنافسة بينها وبين شركات الدولة المضيفة، فجاءت نظرية الحماية هنا بمفهوم الحماية أي القيام بالممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب ابتكاراتها الحديثة إلى أسواق الدول المضيفة.

حيث تقوم هذه النظرية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات يمكنها تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلًا بالبحوث والتطوير والابتكارات، ومختلف عمليات الإنتاج والتسويق الجديدة وتتحقق هذه الحماية من خلال الحرص على تنفيذ هذه الأنشطة داخل الشركة الأم، أو بينها وبين فروعها في الدول المضيفة، بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.²

الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:

✓ إن ممارسة الحماية يمكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي لا يوجد أي مبرر عملي لما تقوم به بعض هذه الشركات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته.

✓ إن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم، ومن ثم فهي تعطي اهتماماً أقل إلى الإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والمتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية، هذه الإجراءات والسياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.³

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001، ص: 398.

² مرجع نفسه، ص: 399.

³ متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظريات والسياسات)، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص: 205.

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده، أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري حتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال)¹ ولقد استطاعت هذه النظرية أن تعطي تفسير لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم وفي الدول النامية بصفة خاصة وتوضح بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة وعمر هذا المنتج، فهي ترى أن كل المنتجات تمر بدورة معينة.²

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كآآي :

➤ **المرحلة الأولى: مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي:** يكون الهدف الأول من إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها من قبل هو بيعها في السوق المحلي، حيث تكون في بداية عرضها مرتفعة التكلفة، لا يشتريها إلا ذو الدخل المرتفع، ويظل العرض محدودا حتى يتم جمع معلومات كافية من ردود أفعال المستهلكين، وعندما تتكون فكرة كاملة عن السوق وعن ارتفاع التكلفة، تصبح المؤسسة قادرة على التغلب على المعوقات، حيث يتم عرض دفعة أخرى من المنتجات، فإذا زاد الطلب عليها تبدأ الشركة في وضع خطة للاستفادة أكثر من مزايا عملية الإنتاج الكبير، الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها.³

➤ **المرحلة الثانية: مرحلة النمو والتصدير:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي، وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد ويبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية، فتقوم الشركة بتحسين المنتج، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج، وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال اقتنائها المزيد من الآلات الحديثة لتصنيع المنتج بطرق نمطية حديثة، ويتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي والدولي، وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها.⁴

➤ **المرحلة الثالثة: مرحلة نضوج السلعة:** في إطار سعي المؤسسة للحفاظ على مبيعاتها في السوق المحلي والخارجي خاصة، تخطط لتعزيز مكانتها أكثر فأكثر، والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج مازالت بدون تغيير سلبي، فتطور استراتيجياتها التسويقية بنقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى الأسواق الخارجية، وتنشئ بذلك الشركة فروع لها في الخارج، تتسرب من خلالها المعلومات الخاصة بالتركيبية الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة، ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول المضيفة،

¹ - نعيمة اوعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

² - يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والأفاق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص: 30.

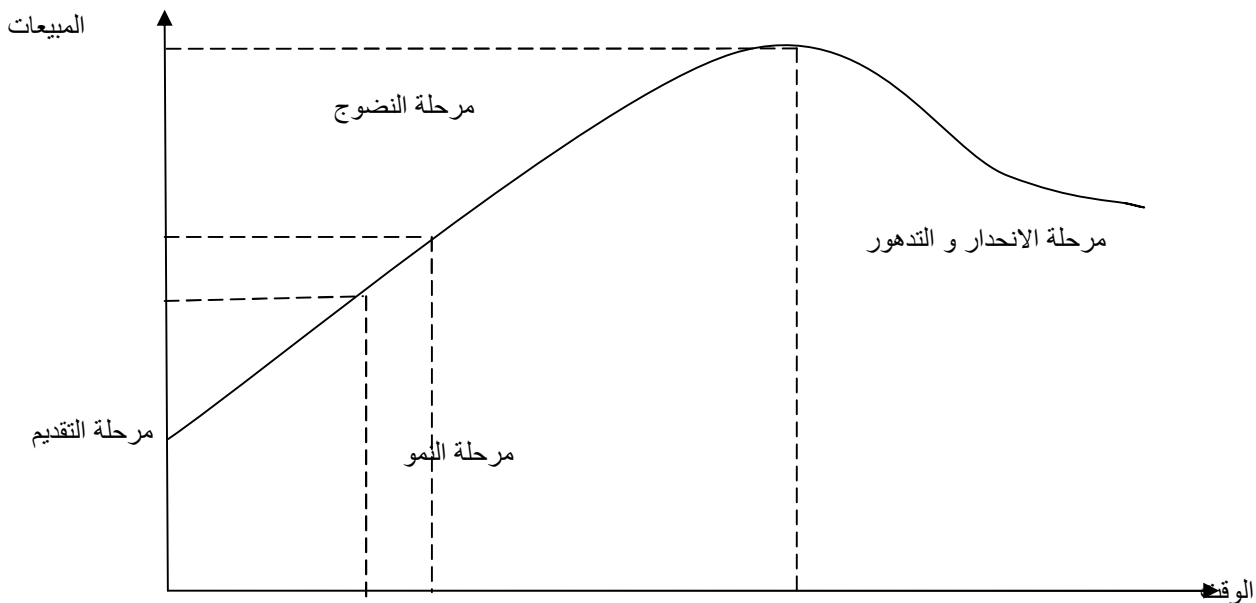
³ - علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

⁴ - رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص: 15.

واحتمال بيعها بأسعار منافسة أمرا واردا، وتفقد مع مرور الوقت الشركة ميزتها التنافسية، وتصل إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات، فتغير من إستراتيجيتها الترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون.

➤ **المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار والتدهور:** في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون بتغيير ولائهم للسلعة، بحثا عن سلعة جديدة في السوق، حيث تعمل المؤسسة جاهدة للبقاء لأطول مدة في السوق، وذلك بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة المنتج في أسواق لم يصل إليها بعد، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها، عبواتها وأسعارها في نفس الوقت تعتمد على الإستراتيجية الهجومية وذلك باختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق من جديد.¹

الشكل رقم (01-01): دورة حياة المنتج ومراحل تطوره.



المصدر: علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:154.

الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج:

- ✓ لا يمكن تطبيق هذه النظرية على جميع المنتجات، فهناك سلع يصعب تقليدها أو إنتاجها بسهولة؛
- ✓ اكتفت هذه النظرية بتقديم تفسير للسلوك الاحتكاري للشركة، واتجاهها إلى الإنتاج في الدول الأجنبية للاستفادة من التسهيلات والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار، في حين لم تقدم تفسيراً واضحاً للأسباب التي تدفع الشركات نحو الاستثمار المباشر في الدول الأجنبية بدلاً من عقود التراخيص مثلاً؛
- ✓ اهتمت بالاستثمارات الجديدة وعدم اهتمامها بالاستثمار لإنتاج منتج متواجد من قبل.

¹ - نعيمة اوغيل، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

رابعاً: نظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة

❖ نظرية الموقع:

إن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيضة التي ستكون مقراً للاستثمار للشركة متعددة الجنسيات، فهي إذن تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية للدولة المضيضة. حيث أن هذه العوامل تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات بالقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيضة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها. وتشمل هذه العوامل ما يلي:¹

1. العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعه ونموه في الدولة المضيضة.
2. العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.
3. العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، مدى توفر الأيدي العاملة وانخفاض تكلفتها، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
4. ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، والقيود الأخرى المفروضة على الاستيراد والتصدير.
5. العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيضة، الاستقرار السياسي فيها، مدى استقرار سعر صرفها، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.
6. الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها حكومة الدولة المضيضة للمستثمرين الأجانب.
7. عوامل أخرى: مثل الأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

❖ نظرية الموقع المعدلة:

قام كل من "روبوك" و"سيموندس" بتقديم نظرية الموقع الجديدة حيث أضافا عددا من المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتم تقسيم هذه المحددات إلى ثلاث مجموعات هي:

➤ مجموعة من المتغيرات الشرطية، متمثلة في خصائص المنتج والدولة المضيضة وعلاقتها بالدول الأخرى؛

➤ مجموعة من المتغيرات الدافعة، متمثلة في الخصائص المميزة للشركة والمركز التنافسي؛

➤ ومجموعة من المتغيرات الحاكمة، وتتمثل في الخصائص التنظيمية للدولة المضيضة والعوامل الدولية

والخصائص المميزة للدولة الأم للشركة. والجدول التالي يلخص هذه العوامل.²

¹ - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة والبيئة الاقتصادية العربية، (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية: الإسكندرية، 2004-2005، ص: 44.

² - عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

الجدول رقم (01-01): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.

العوامل الشرطية	أمثلة
أ- خصائص المنتج/السلعة.	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية....الخ.
ب- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية....الخ.
ج- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع، والأفراد، التجارة الدولية...الخ.
العوامل الدافعة	أمثلة
أ- الخصائص المميزة للشركة.	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية وحجم الشركة.
ب- المركز التنافسي.	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية....الخ.
العوامل الحاكمة	أمثلة
أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتعيين وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية....الخ.
ب- الخصائص المميزة للدولة الأم.	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
ج- العوامل الدولية.	الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة...الخ.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص ص: 69-70.

الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة:

هناك بعض الانتقادات التي توجه إليها سواء في شكلها الأول أو في شكلها المعدل نلخص أهمها فيما يلي:

يلي:

✓ لا تأخذ في الاعتبار المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات دولية النشاط(الشركة الأم)، وبالأخص المزايا المعرفية لما لها من خصائص مشابهة لخصائص السلع الاجتماعية في جانب العرض من حيث أنه يمكن للشركة الأم نقلها إلى وحداتها التابعة في مختلف دول العالم لاستغلالها دون أن تتحمل نفقة حدية تذكر، وذلك على الرغم من أن حيازة المزايا الاحتكارية تشكل الشرط الضروري لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر؛

✓ أغلقت هذه النظرية رغبة الشركات العملاقة (متعددة الجنسية خصوصا) في السيطرة على الأسواق الدولية والتحكم فيها ومن ثم توجيهها وفق مصالحها. وهو الأمر الذي يجعل هذه الشركات تنجز استثمارات في مناطق جغرافية متعددة من العالم قصد الوصول إلى أهدافها المسطرة بصرف النظر عن التوفر الكلي أو الجزئي للعوامل التي تضعها هذه النظرية.¹

خامسا: النظرية الانتقائية لجون دنينج

لقد قام دنينج (dunning) بالنقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية.

وقد قام دنينج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع، وقد أوضح دنينج أنه يلزم توافر ثلاث شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:²

1. تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة؛
 2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثماري أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص؛
 3. إن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية؛
- ويرى دنينج أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استقلت بطريقة مثلى، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ويجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق وهكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.

الانتقادات الموجهة للنظرية الانتقائية:

لقد نجح "دينينج" في دمج ثلاث مداخل جزئية مختلفة في نظريته واحدة فسرت إلى حد كبير بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أهم مميزات هذه النظرية إلا أن هناك بعض الانتقادات وجهت لهذه النظرية نذكرها بإيجاز:³

¹ - عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص: 6.

² - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الأزهر، القاهرة، 2002، ص: 53.

³ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

✓ عدم الإشارة إلى العلاقة بين العناصر الثلاثة بتطويرها، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل مضطرب دون التطرق إلى علاقة التأثير والتأثر فيما بينها،
 ✓ التركيز على المسائل الكلية ومن ثم فهي قليلة الفاعلية في عملية صنع القرار.

سادسا: نظرية الميزة النسبية

رواد هذه النظرية هما (كوجيما واوزاوا) وقد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية. وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل: القدرات والأصول المعنوية للشركة ومثل: التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل: السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات البديلة ما هي إلا بديل للتجارة.

الانتقادات الموجهة لنظرية الميزة النسبية:

✓ تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها ومرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كافي لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ تؤكد هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد على تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة دون تقديم تفاصيل¹.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين.

أولا: الدوافع الكامنة وراء قيام الاستثمار الأجنبي المباشر (دوافع المستثمر): ويمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر التالية:

1. البحث عن أسواق جديدة: تبحث الشركات عن أسواق أجنبية جديدة وذلك إما لمواجهة الطلب المحلي أو من أجل التصدير إلى الأسواق غير السوق المحلي.

¹ - عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 68-69.

2. الحصول على المواد الخام: وذلك بغرض التصدير أو القيام بعمليات أخرى وبيعها للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي، وهذا ينطبق على الشركات الكبيرة في ميدان إنتاج النفط بكل عملياته من الاستخراج والتكرير، التسويق والتعدين.¹
3. السعي إلى تحقيق أعلى ربح ممكن: من خلال توجيهها نحو الدول وفي المجالات التي تحقق لها مثل هذه الأرباح، ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر نحو الدول التي لديها سوق أوسع وارتباط بمستويات تطورها الأعلى.²
4. التحقيق من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة: من عوامل الاستثمار التجاري غير الوطني والتخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة، كما يحد من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي تتعرض لها السوق الواحدة.³
5. تجنب الحواجز الجمركية: قد تواجه بعض الشركات عقبات لتصدير منتجاتها إلى دول أخرى بسبب الحواجز التي تصنعها الحكومات بهدف الحد من تدفق السلع الأجنبية، فتلجأ إلى فتح فروع إنتاجية في الدول المضيفة ويسمح ذلك للشركة بعدم تسديد التعريفات الجمركية مما يزيد من تنافسيتها السعرية.⁴
6. الاستفادة من اقتصاديات الحجم: ويمكنها بذلك خفض تكاليف إنتاجها، حيث أن بعض التكاليف الثابتة يتم تقسيمها على عدد أكبر من المنتجات مما يساهم في خفض متوسط التكلفة لكل وحدة منتجة مثل اهتلاك نفقات البحث والتطوير.⁵

ثانياً: الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دوافع البلد المضيف).

- لقد تعددت وتنوعت الدوافع التي كانت وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باختلاف الدول المضيفة فكل دولة لها دوافعها وأسسها، وعليه يمكن عرض أهم الدوافع وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:⁶
1. سد فجوة الادخار (الاستثمار): عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، يلجأ للمصادر الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي.

¹ - غازي عبد الرزاق، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 62.

² - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

³ - الفاتح محمد عثمان مختار، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة 2000-2010، مجلة امباراك، العدد 11، المجلد الرابع، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ص: 18.

⁴ - وسيلة بوراس، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص: 33.

⁵ - مرجع نفسه، ص: 34.

⁶ - يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والأفاق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص: 44.

2. تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوع إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو للتخفيف من حدته في الأجل القصير، المتوسط والطويل.

3. الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية وتتجنب تمويل المشاريع غير المربحة.

4. جعل المستثمر الأجنبي يساهم في خلق مناصب شغل جديدة: بغية الحد من مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها مختلف الدول النامية.

5. الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف المعارف: بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة أخرى لتحقيق تقدم اقتصادي مستمر.¹

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمكانة التي تحتلها في النظام الاقتصادي، يمكننا القول أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على دولة معينة ليس بالضرورة أن يقع بنفس الدرجة على دولة أخرى، فهذا يتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات، يرجع بعضها للدولة المضيفة ومناخها الاستثماري ويرجع البعض الآخر للمستثمر الأجنبي ودولته الأم.

أولاً: الآثار الإيجابية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

إذا كانت الدول المضيفة والنامية منها، تقدم للاستثمارات الأجنبية العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية، لتشجيعها من أجل الانسياب إليها، فإنه لا شك أن لهذه الاستثمارات إيجابيات توفرها لاقتصاديات تلك الدول، في العديد من المجالات، وهذا ما سنحدده فيما يلي:

1. على مستوى التدفقات المالية والنقد الأجنبي:

إن معظم الدول النامية تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها، مما يضطرها إلى اللجوء إلى القروض الخارجية وأعبائها الثقيلة، أو أن تلجأ إلى القروض الخارجية وأعبائها الثقيلة، أو أن تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تمدها بالتدفقات المالية والنقد الأجنبي طوال فترة استثمارها.

وتتميز هذه التدفقات بالزيادة المستمرة، مما يعطي للاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبيرة، فمن خلال هذه التدفقات تساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة، وسد فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد لمواجهة الطلب المحلي، وسد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، عن طريق حصيللة الضرائب من نشاط هذه الاستثمارات الأجنبية، هذا فيما يخص بعض الفجوات الرئيسية في اقتصاديات الدول المضيفة.²

¹ - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص: 47.

² - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2013، ص: 407.

كما أن هذه الاستثمارات توفر العملات الصعبة للدول المضيفة مرتين، الأولى عند قدومها للبلاد، والثانية عند بيعها لمنتجاتها في الأسواق الخارجية، مما يحول اقتصاد الدولة المضيفة إلى اقتصاد تصديري، فيزيد من حصيلتها من العملات الأجنبية.¹

2. على مستوى العمالة وتطوير الموارد البشرية والمهارات:

إذا كان هناك في الاقتصاد الوطني عناصر إنتاج معطلة عن العمل وطاقات إنتاجية غير مستغلة بالكامل، فإذا قامت الدولة بزيادة الطلب النقدي نتيجة للسماح للأجانب بالاستثمار المباشر فيها، فهذا سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب على القوى العاملة، وهذا الطلب يأتي من الشركات الأجنبية نفسها. وبالتالي فإن الاستثمارات الأجنبية تساهم في خلق فرص العمل في الدول المضيفة ومعالجة مشكلة البطالة إلى حد ما، كما يمكن لهذا الطلب على القوى العاملة أن يأتي من الشركات المحلية، لكن دائما بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فما تكونه هذه الأخيرة لدى الدولة من حصيلة ضرائب، يمكن للدولة من إنشاء شركات وإقامة مشاريع جديدة يترتب عنها خلق فرص عمل جديدة.

بالنسبة للدول النامية، فإن انتقال المعرفة وطرق التسيير والإدارة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة من أجل تحسين وتطوير الموارد البشرية والإدارة المحلية، وتطوير وتسيير نظم التعليم والتكوين، مما يسمح للدول المضيفة النامية من تدارك التخلف في التنمية الاقتصادية فيها ومواكبة الدول المتقدمة في سيرها.

تحتاج الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسد جوانب الخلل والنقص في المهارات الإدارية كما يلي:

- ✓ تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدولة الأم؛
- ✓ إدخال أساليب إدارية حديثة متطورة؛
- ✓ خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وتنمية قدرات الطبقة الحالية؛
- ✓ خلق روح المنافسة لدى الشركات الوطنية.²

3. على مستوى التقدم التكنولوجي:

في العصر الحالي يمكننا ملاحظة الدور الرئيسي الذي تلعبه التكنولوجيا في مفهوم التقدم والنمو الاقتصادي، وفي المقابل هناك من يقول بأن: " الشركات متعددة الجنسيات هي بمثابة مركبة نقل دولية للتكنولوجيا"، من هنا يمكننا الربط بين التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمثله الشركات متعددة الجنسيات، حيث يتمثل نقل التكنولوجيا من خلال هذه الأخيرة في "المعرفة التقنية (التكنولوجيا)، تقنيات الإدارة، تقنيات التسويق الحديثة"، وهي بدورها تساهم في النهوض بالمؤسسات المحلية للدولة المضيفة،

¹ - قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة، الأردن، 1430-2009، ص: 360.

² - جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص: 29.

وحتى النهوض ببعض نشاطات القطاع العام (الحكومي) مما يؤدي بالنشاطات المحلية إلى تحسين إنتاجيتها وتطويرها، وبالتالي المساهمة في تقدم الدولة المضيفة وحملها إلى مواكبة التطور والتقدم العالمي.¹

4. على مستوى ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بصفة عامة: " على أنه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين خارجها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة".² ينقسم ميزان المدفوعات إلى عدة موازين فرعية، أهمها الميزان التجاري الذي يسجل الصادرات والواردات السلعية للدولة (التجارة الخارجية)، ويكون في صالح الدولة إذا تجاوزت الصادرات الواردات، وهذا الأمر يحدث عكسه في الدول النامية، فهي تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها، ورغبة منها في علاج هذا العجز اتجهت نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل مهم للقروض الخارجية وأعبائها، ويظهر أثر الاستثمارات الأجنبية على كل من ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من خلال العلاقة التي تربط هذين الأخيرين معا عن طريق الميزان التجاري، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات، مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى.³

5. على مستوى التنمية الاقتصادية:

تعني التنمية الاقتصادية تدخل الدولة لإجراء تغييرات في هيكل اقتصادها وعلاج ما يقترن به من خلل، وتؤدي بذلك إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج، إما البلدان النامية فتسعى دائما نحو تحقيق تنمية اقتصادية، غير أن هذا يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وبالتالي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية المحدودة، وبهذا العجز فهي تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية باعتبارها الطريق الوحيد للخروج من المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية.⁴

ثانيا: الآثار السلبية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

مما سبق وجدنا أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة فوائد ومنافع تعود على الدولة المضيفة، ولكن في مقابل هذا هناك أعباء تترتب على وجودها فيها، تهدد سير اقتصادها، وفيما يلي سنذكر أهمها:

1. ضياع بعض الموارد المالية على الدولة المضيفة:

قدر صندوق النقد الدولي أن حوالي 10% من إيرادات الميزانية الكلية لبعض الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، ويمكن أن نقل بسبب المزايا الضريبية باسم إجراءات تشجيع الاستثمار، وعليه فإنه إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادات في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة

¹ - جوامع ليبية، مرجع سابق، ص: 30.

² - ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار نهران، الأردن، 2001، ص: 120.

³ - قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 363.

⁴ - جوامع ليبية، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

فرض الضرائب والرسوم على نشاط هذه الشركة، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الزيادة ليست صافية، لأنه من أجل جذب هذه الاستثمارات الأجنبية تقوم الدول المضيضة بمنح هذه الاستثمارات العديد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية، ويقابلها إذا تكلفت في ضياع موارد محتملة كان من الممكن استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية.

وقد تضطر الحكومة المضيضة من أجل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي إلى منح هذا الأخير مثل هذه التسهيلات والإعفاءات، لزيادة مشروعات الاستثمار فيها، مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة.¹

2. السيطرة على الاقتصاد المحلي للدولة المضيضة:

يمكننا أن نشعر أحيانا بأن حضور الشركات متعددة الجنسيات الممثلة للاستثمار الأجنبي المباشر، يهدد سيادة حكومة الدولة المضيضة لها، وهو ما نشهده خاصة في الدول النامية والتي معروف عنها ضعفها وسهولة تضررها في مواجهة قوة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات في العالم، حيث أن هذه الشركات تعمل في جو احتكاري فلا توافق قيام شركات محلية بمشاركتها، كما أنها تتنافس هذه الأخيرة بما تتميز به من أساليب إنتاج حديثة ومتطورة تضيف الجودة إلى المنتجات، ما تعجز الشركات المحلية عن تحقيقه، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم السلع المعروضة وتنوعها وبالتالي زيادة الاستهلاك في الدول المضيضة مما يؤثر على الخطة الاقتصادية لها.² إن الشركات متعددة الجنسيات تعمل بما يوفر لها الربح الأقصى وفي ظل الظروف التي تلائمها فتخضع الدول المضيضة لشروطها بما يحقق مصالحها، ومن هنا تظهر السيطرة الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية.³ وأنه بسبب ما تتمتع به الشركات متعددة الجنسيات من سلطات قوية، فهي تشكل عائق لدى رغبة الدولة المضيضة في إتباع سياسات معينة من شأنها أن تؤثر سلبا على مصالح هذه الشركات، فتعمل هذه الأخيرة على غلق فروعها في هذه الدولة، وبالتالي تعرضها إلى أزمات مالية وكوارث اقتصادية بسبب انسحابها المفاجئ من اقتصادها.⁴

3. التبعية التكنولوجية:

رأينا فيما سبق أن هناك آثار ايجابية لنقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا النقل قد يكون غير كافي في بعض الأحيان، أو غير ملائم لاحتياجات الدولة المضيضة، كأن تنتقل شركات متعددة الجنسيات للدولة المضيضة طرق إنتاج تتم في الأساس بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة وأن تنتقل لها صناعة تتطلب كفاءة عالية، أو طريقة إنتاج لا تحتاج إلى أيدي عاملة، وهذا لا يتناسب مع مقومات الدولة المضيضة وخاصة النامية منها.⁵

¹ - نزيه عبد المقصود ميروك، مرجع سبق ذكره، ص: 487.

² - موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء، الأردن، 1427-2008، ص: 180.

³ - جوامع ليبية، مرجع سابق، ص: 32.

⁴ - ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 131.

⁵ - جوامع ليبية، مرجع سابق، ص: 32-33.

4. آثار أخرى:

- ✓ تثير الهيمنة الثقافية للشركات متعددة الجنسيات قلقاً على المستوى الوطني، من جراء وجودها في الدولة المضيفة طوال فترة استثمارها، بما ينتج عنها من تقنيات حديثة وطرق عمل وعيش جديدة.
- ✓ من سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر هو أنها تتجه غالباً إلى مجالات خدمية مثل الخدمات السياحية وغيرها، بما لا يفيد اقتصاديات الدول المضيفة بشكل كبير.¹
- ✓ تعتمد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال فهي بذلك لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدول المضيفة، حيث يؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلية محل الإنسان، مما يؤدي إلى تسريح عدد كبير من العمال المحليين.²
- ✓ تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إحداث تضخم في الدولة المضيفة، فلدى قيام هذه الأخيرة بتوفير مناخ ملائم للاستثمار فإنها تلجأ إلى التمويل التضخمي في حال ما إذا كانت مواردها الحقيقية غير كافية، وينتج عن هذا التمويل زيادة في القوة الشرائية لدى الأفراد، وبالتالي الزيادة في الإنفاق للنقود المتحصل عليها من التمويل التضخمي، وبالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي وتميل الأسعار نحو الارتفاع.³
- ✓ يترتب عن الاستثمار الأجنبي المباشر تكاليف خدمتها، وتحمل الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات عبئ دفع هذه التكاليف، والتمثلة فيما يلي:
 - الأرباح المحولة من الشركات الأجنبية إلى دولتها الأم؛
 - تكاليف خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في الاستثمار، وهي براءات الاختراع والعلامات التجارية، والتراخيص، ونفقات الإدارة والخبرات الفنية والأجنبية؛
 - الفائدة على رأس المال المستثمر، في حال الاستثمارات المشتركة؛
 - تحويلات جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم.⁴

¹ - مرجع نفسه، ص: 33.

² - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: 130.

³ - ميثم صاحب عجام، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

⁴ - نزيه عبد المقصود ميروك، مرجع سبق ذكره، ص: 479.

المبحث الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره

من السائد في الفكر الاقتصادي والمالي عموماً أن منح الدولة المضيضة للمزايا والإعفاءات بمختلف أشكالها من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة، وهو ما أدى بدوره إلى تنافس هذه الدول على تقديم أكبر قدر من المزايا والإعفاءات والضمانات. وتشير الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتاج إلى نوعين رئيسيين من عوامل الجذب هما الضمانات والحوافز. ونقصد بالضمانات مجموع الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة والتكنولوجيا ضد الخطر والضياع والخسارة، أما الحوافز فهي السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو.

المطلب الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

تتنافس الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أهمية في التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام، ونظراً لهذه الأهمية قامت العديد من الدول النامية بوضع سياسات وتصميم حزمة من الحوافز تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوليد المنافع التي يمكن أن تجنيها في حال تحقق القدر اللازم من ذلك التدفق نحو اقتصادياتها، وعليه تصنف هذه الحوافز إلى ثلاث فئات رئيسية:

1. **الحوافز المالية:** وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، وحوافز التصدير.
2. **الحوافز التمويلية:** وتتمثل في توفير الأموال للمشروع في شكل إعانات حكومية، أو قروض بفوائد منخفضة أو المشاركة الحكومية في المشروع وذلك لتغطية أنواع معينة من المخاطر، مثل مخاطر تغيرات أسعار الصرف أو المخاطر التجارية كالتأمين والمصادرة.
3. **الحوافز الأخرى:** تتمثل في المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج.

الجدول رقم (01-02): أشكال الحوافز التمويلية والحوافز الأخرى الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

مضمون الحوافز	طبيعة الحوافز
<p>1. الممنوحة إلى الأرباح:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيض معدل ضريبة الأرباح أو الدخل. - الإعفاء الكلي المؤقت من الضريبة. <p>2. الممنوحة إلى رأس مال الاستثمار:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية. - إعفاء جزء من الأرباح المعاد استثمارها. <p>3. الممنوحة للعمال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيض اشتراكات الضمان. - الاقتطاع الإضافي من الضريبة بالتناسب مع عدد العمالة المستخدمة. <p>4. الممنوحة للمبيعات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيض ضرائب المبيعات حسب الحجم. <p>5. الممنوحة للاستيراد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - من إعفاء السلع الرأسمالية والرسوم الجمركية وضرائب الواردات. - إعفاء مدخلات الإنتاج المستوردة. <p>6. الممنوحة للتصدير:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعفاءات معاملة تفضيلية للدخل الناتج عن التصدير. - تخفيض الرسوم عن نشاطات الصرف الأجنبي. - تخفيض الرسوم عن الصناعات التصديرية. - قبول مقاصة ضريبية بين المبيعات الداخلية، وتلك الموجهة للتصدير. <p>7. الممنوحة للمصارف الخاصة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيض ضريبة دخل الشركات المرتبطة بأنشطة التسويق والترويج. <p>8. الممنوحة لفوائض القيمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيضات في ضرائب دخول الشركات المحققة لفوائض القيمة. - منح تأجيلات في دفع الضرائب لصافي المكون المحلي للمخرجات الإنتاجية. 	<p>حوافز مالية</p>
<p>1. حوافز الاستثمار:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقديم الدعم الحكومي المباشر لتغطية جزء من رأس مال المستثمر، أو لتغطية التكاليف الإنتاجية والتسويقية للمشروع. - منح قروض وإئتمانات لتشجيع عمليات التصدير. - إئتمانا حكوميا مدعما لتغطية مخاطر تجارية مرتفعة مثل مخاطر تنذب أسعار الصرف، انخفاض قيمة العملة المحلية... الخ. 	<p>الحوافز التمويلية</p>
<p>1. حوافز تنظيمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيض التقييد والتقييد بمعايير بيئية، ومعايير الصحة والعمل. - إعفاء مؤقت أو دائم من الامتثال للمعايير المطبقة والمعمول بها. 	

<ul style="list-style-type: none"> - إقرار بنود لضمان تعديل التشريعات التي تضر بمصالح المستثمرين. 2. تقديم الدعم الحكومي للخدمات: - دعم البنية التحتية مثل: الكهرباء، الماء، وسائل الاتصالات، وسائل النقل،.. وتوفير هذه الخدمات بأقل من سعرها التجاري. - التدريب والتأهيل الخاص باليد العاملة، وكل التسهيلات المتعلقة بتنمية المهارات. 3. امتيازات خاصة بالسوق: - صفقات حكومية تفضيلية. - الحماية من منافسة الاستيراد. - إغلاق السوق من أي منافسين جدد، وضمان حق الاحتكار. 4. امتيازات الصرف الأجنبي: - ضمان معدلات صرف تفضيلية. - استبعاد مخاطر الصرف عن القروض الأجنبية. - منح امتيازات خاصة للعوائد ورأس المال. 	<p>الحوافز الأخرى</p>
--	-----------------------

المصدر: ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة، الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص ص: 52-53.

المطلب الثاني: وسائل حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضماناتها

إن حماية الاستثمارات الأجنبية من المخاطر غير التجارية يقتضي على الأقل ثلاثة أنواع من الوسائل الخاصة بهذه الحماية، وهذه الوسائل هي:

أولاً: وسائل الحماية الموضوعية

إن من حق المستثمر أن يطمئن على المناخ السياسي في الدولة الذي ينوي الاستثمار فيها، فمهما توفرت للمستثمر تسهيلات رئيسية في القطر المضيف (إعفاءات ضريبية أو غيرها)، فهو سيظل متردداً في استثماره خوفاً من المخاطر غير التجارية، ويعد انعدام الثقة عائقاً لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية. وقد أدركت الدولة المستوردة لرؤوس الأموال هذه الحقيقة، فحاولت بوسائل شتى أن تصلح من مناخها الاستثماري على نحو يمنح للمستثمر الأجنبي الشعور بالاطمئنان، فأول هذه الوسائل نص التشريعات الداخلية للدولة المضيفة على عدم جواز تأميم المشروعات الأجنبية والحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.

ولهذا تحرص الدولة على منح المستثمر الأجنبي قدراً أكبر من الاطمئنان عن طريق وسيلة أكثر فعالية من سابقتها وذلك بتأكيد التزامها بعدم تعرضها للاستثمارات الأجنبية بمقتضى معاهدة دولية بينها وبين دولة المستثمر، وعلى هذا النحو، فإن إقدام الدولة المضيفة للاستثمار على اتخاذ أي إجراء من شأنه المساس بحقوق المستثمر الأجنبي على استثماره، وسوف يشكل في هذه الحالة مخالفة للالتزام الدولي تقتضي أداء

التعويض. وقد تنص المعاهدات في هذه الحالة أن يكون التعويض مساويا لقيمة الأضرار التي أصابت المستثمر.

وأيا كان الأمر، فإن فعالية الحماية الموضوعية للاستثمارات الأجنبية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو غيرها من وسائل الحماية لن يأت على وجهه الأكمل إلا إذا أقرت بالحماية الإجرائية المطلوبة في مثل هذه الأحوال.

ثانيا: وسائل الحماية الإجرائية

إن تحديد القواعد الخاصة بالحماية الموضوعية للاستثمارات الأجنبية لا يكف وحده لاطمئنان المستثمر الأجنبي بل يتعين لكفاية هذا الاطمئنان أن تكون هناك هيئة قضائية محايدة يمكن للمستثمر أن يلجأ إليها عند قيام النزاع بينه وبين القطر المضيف لاستثماره، وذلك لأن خضوع مثل هذا النزاع لاختصاص المحاكم المحلية للقطر المضيف وفقا للقواعد الإجرائية السائدة في هذا القطر، لا يعد بالقطع أمرا يدعو إلى اطمئنان المستثمر أو ارتياحه، كما أن الحماية الدبلوماسية التي قد تضيفها الدولة على مواطنيها الذين يستثمرون بالخارج ليست كافية في حد ذاتها لأن اعتبارات سياسية عديدة قد تحول دون تحقيقها، لهذا فقد حرصت بعض الدول المضيفة للاستثمار على تخصيص مهام خاصة للنظر في المنازعات القائمة بينها وبين المستثمرين الأجانب، فيرى إن مثل هذه الحماية الإجرائية لا تطمئن المستثمر الأجنبي بسبب تشكيكه في أي قضاء يتبع الدولة المضيفة لرأس المال، لهذا يفضل المستثمرون الأجانب إبرام اتفاقيات خاصة بينهم وبين حكومة الدولة المضيفة تقضي بإحالة أي نزاع ينشأ بين الطرفين لهيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها باتفاقهما ويمكن أن يبرم هذا الاتفاق بين دولة المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار.

ثالثا: ضمان الاستثمارات الأجنبية

يغطي هذا النوع من التأمين الاستثمار في ملكية كل أو بعض رأس المال الخاضع لسيطرة المستثمر الأجنبي ويكون مسؤولا عن التزامه مسؤولية غير محدودة، وتتم عملية الضمان من خلال مختلف وثائق الضمان التي تطرحها الهيئات الدولية للضمان. ويمكن إبراز أهمية ضمان الاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

➤ حماية المستثمر من أخطار الدفع: فعملية الاستثمار في الخارج تقتضي شروطا ائتمانية أكثر مخاطرة من الاستثمار في السوق المحلي نتيجة صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة من جهة، وكذا حالة عدم التأكد أو عدم اليقين التي تشهدها العلاقات الاقتصادية من جهة أخرى؛

➤ تمويل العملية الاستثمارية: عندما لا يكون المستثمر في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه يلجأ إلى البنوك الدولية سواء الخاصة أو العمومية لطلب تمويل عملياته الاستثمارية على أن تضمن هيئات الضمان الدولية هذه العملية؛

➤ توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع المؤسسات المثيلة في الأسواق الدولية: من خلال تقديم ضمان كافي للعملية الاستثمارية؛

➤ جلب الاستقرار؛

➤ إدارة هيئات الضمان للمنازعات؛

➤ تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسهيل الاستثمار.¹

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

يتعرض المستثمر إلى مجموعة من المخاطر خارج وطنه، يمكن تقسيمها إلى مخاطر سياسية، قانونية وأخرى اقتصادية.

أولاً: المخاطر السياسية

إن التغيرات المؤسسية، مستوى التحكم للحكومات ونوع النظام السياسي كلها متغيرات مفسرة للمخاطر السياسية، فهي تحدد السمات الهيكلية للأنظمة والتغيير المؤسسي والإداري، درجة الانفتاح السياسي، شدة الإجراءات التعسفية وقوة السلطة، أن احتمال هذا الخطر يقيم من خلال:

➤ **المصادرة:** أي مصادرة الحكومة واستيلائها على المشروعات الخاصة بالأجانب أو مصادرة بعض أو كل الممتلكات بتعويض بسيط.

➤ **التصفية:** هي عملية استيلاء مقابل مادي أو تعويض عن المشروعات الأجنبية، من طرف الحكومة المضيفة.

➤ **التأميم:** وهو عملية تحويل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى الملكية الجماعية، وقد تبنت الأمم المتحدة حق الشعوب في التأميم في 1962 وأصبح منذ ذلك الحين قاعدة معترف بها.

إن حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تكون مضمونة من طرف البلد المضيف، ففي كثير من الأحيان توجد قوانين وقرارات إعفاء رؤوس الأموال الأجنبية من كثير من القيود وتحميها من خطر التأميم أو أخطار أخرى، كما توجد وكالات إقليمية لضمان الاستثمار (كالوكالة العربية لضمان الاستثمار).

ثانياً: المخاطر القانونية

وتتجم هذه المخاطر عندما تغيب الشفافية في الأطر التنظيمية والمحاسبية والجبائية، فضلا على غياب الإنصاف في المعاملات التنظيمية داخليا وخارجيا، وتتمثل هذه المخاطر في:

➤ **الازدواج القانوني:** إن الشركات متعددة الجنسيات تنشط في بيئة مزدوجة فهي خاضعة قانونيا للدولة المضيفة مرتبطة من حيث المصالح النهائية بالسياسات المنتهجة من طرف الدولة الأم، وقد تنشأ مشكلة تعارض مصالح الشركات التابعة مع مصالح الشركات في الدولة الأم أو مشكلة تتصل بالاختصاص والولاية القانونية على المشروعات التابعة لشركات تتوطن مراكزها الرئيسية في بلاد أخرى.

¹ - بن داودية وهيبة، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص ص: 118-120.

➤ **الرقابة على النشاط الاستثماري:** إن النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية من الناحية العملية، لتضمن المستثمر الأجنبي في عدد من الدول النامية الحرية الاقتصادية في نشاطاته نظرا لتدخل بعض الدول التي تبدي رغبة عالية ومستمرة للسيطرة على النشاطات الأجنبية على أرضها.¹

ثالثا: مخاطر اقتصادية

وتشتمل على مخاطر ذات الطبيعة التجارية وأخرى ذات الطبيعة المالية:

1. المخاطر التجارية: يمكن تلخيص أهم المخاطر التجارية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي كما يلي:

➤ **خطر العائد على الاستثمار:** يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأول والأساسي لانتقال المستثمر إلى الاستثمار خارج بلده، وينبغي أن تكون هذه الأرباح أكبر مما يحقق في البلد الأصل، حتى يغطي المخاطر الأخرى. غير أن عدم توفر المعلومات الضرورية الكافية عن البلد المضيف أو تغييرها بسرعة يجعل توقعات تحقيق العائد المستهدف مضطربة.

➤ **خطر المنافسة:** قد يكون دافع المستثمر من الاستثمار خارج وطنه الهروب من المنافسة المحلية، غير أنه ينبغي التأكد من خلو البلد المضيف من الوضع التنافسي المماثل لبلده الأصلي حاضرا أو مستقبلا، فالشركات الدولية تفضل الدخول إلى السوق الذي يمكن أن تتمتع فيه بمركز تنافسي جيد، وتهرب عادة من الأسواق التي تفتقد فيها ذلك، وعلى الشركة أن تضع في حسابها حاضر ومستقبل مركزها التنافسي. ومن الأخطار التنافسية التي قد يواجهها المستثمر الأجنبي، الإجراءات التمييزية التي يتخذها البلد المضيف للاستثمار لفائدة المستثمر المحلي، مما يحسن في الوضع التنافسي لهذا الأخير على حساب المستثمر الأجنبي، وهذه الأمور يحتمل وقوعها في المستقبل ومن الصعب مواجهتها.

➤ **قيود الاستيراد:** قد يتعدى أثر الرقابة على النقد الأجنبي في البلد المضيف للاستثمار على الحد من قدرة الشركة على استيراد الكميات اللازمة من المواد الأولية وقطع الغيار الغير المتوفرة في السوق المحلية أو قد يضع البلد حدود كمية الواردات من بعض المواد أو يمنع استيرادها في حالة توفرها في السوق المحلي بغض النظر على أسعارها وجودتها، وكلها حالات تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى تخفيض الإنتاج مما يزيد في تكلفة الوحدة الواحدة بفعل التأثير العكسي للتكاليف الثابتة.

2. المخاطر المالية: وهي المخاطر التي تؤثر سلبا على الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمستثمر، ومنها:

➤ **خطر منع تحويل الأرباح إلى الخارج و/أو استرجاع رأس المال المستثمر:** أو تقييدها مما يفقد المستثمر الأجنبي تحقيق هدفه الأساسي، ففي حالة المنع الكلي أو الجزئي يصبح هذا المستثمر ملزما بإعادة استثمار أرباحه في نفس البلد أو اللجوء إلى طرق غير قانونية لتحويل أرباح استثماراته إلى بلدان أخرى أو إلى بلده الأصلي حسب ما يناسبه.

¹ - بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة من 1996 إلى 2013)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، 2015، ص: 166.

➤ **خطر سعر الصرف:** ويسمى أيضا بخطر الترجمة وهو الخطر الذي تتعرض له الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة التحركات غير الملائمة في معدلات تبادل العملات الأجنبية (أسعار الصرف)، وذلك عندما يكون لديها أصول وعليها التزامات ذات أجال متوسطة وطويلة الأجل مقومة بعملات الدول المضيفة لاستثمار تلك الشركات، ويشير هذا المفهوم بشكل محدد إلى حقيقة وهي أن الشركة متعددة الجنسيات عليها أن تترجم قيم أصولها والتزاماته بعملة الدولة المضيفة للاستثمار إلى عملة الدولة التي توجد بها الشركة الأم في نهاية كل سنة. وقد ينشأ عن هذه الترجمة خسارة بالنسبة للشركة متعددة الجنسيات وذلك إذا انخفضت عملة الدولة المضيفة للاستثمار مقابل عملة الدولة التي يوجد بها مقر الشركة، فخطر سعر الصرف يتحقق عند انخفاض قيمة العملة في الدولة الأجنبية، إما نتيجة لقرار الحكومة أو نتيجة للتضخم أو لغيره من العوامل، ويلحق هذا الانخفاض خسائر بالمستثمر الأجنبي، لأن هذا الأخير ينفق أموالا حالا وفق سعر الصرف الحالي ثم يسترجع أمواله و/أو عوائدها مستقبلا وفق سعر الصرف المستقبلي المجهول القيمة، ولهذا فتغير سعر الصرف انخفاضا أو ارتفاعا يؤثر سلبا أو إيجابا على العائد المتوقع للاستثمار، ومن ثم فهو يحفز أو يثبط المستثمر على الاستثمار في الخارج حسب توقعاته المستقبلية لاتجاهات أسعار صرف عملات البلدان المرغوب الاستثمار فيها.

➤ **الازدواج الضريبي على الأرباح المحولة:** قد تخضع الأرباح المحولة من البلد المضيف للاستثمار إلى البلد الأصلي للمستثمر إلى ضريبة الدخل للمرة الثانية في بلد هذا الأخير بعد ما تكون قد خضعت لنفس الضريبة في البلد التي تحققت فيه هذه الأرباح، مما يقلص صافي أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

¹ - عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 123-124.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية هامة تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى التي تساعد على الرفع من القدرات الاقتصادية والإنتاجية الوطنية، فمن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر، تحاول العديد من الدول إتباع سياسات اقتصادية مناسبة واستخدام العديد من الحوافز والتحسينات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري وذلك لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وما يمكن قوله أيضا أن أغلبية الدول النامية أصبحت تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة فعالة لإنعاش اقتصادياتها خاصة فيما يخص الرفع من مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا وتنمية المهارات التنظيمية والإدارية، ولإعادة بعث النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية، فرغم كل الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن الدول لا تزال تعاني ضعف كبير في وضع التعديلات والقوانين المشجعة على الاستثمار فيها.

الفصل الثاني: المناخ الاستثماري: مقارنة نظرية

تمهيد:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من العوامل هي التي تحدد اختياره لدولة دون أخرى، هذه العوامل هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي متى ما توفرت في دولة ما كانت لها الأفضلية في استقطاب أكبر رصيد منه.

وأوضحت النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية، التي تستهدف قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن بعض العوامل تلعب دوراً أساسياً ومؤثراً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبعضها يمكن اعتباره من العوامل المساعدة والثانوية في جلب الاستثمارات، في حين يشكل بعضها عائداً لبعض المشاريع الاستثمارية خاصة إذا لم يكن هناك الحافز والمزايا التي تجعل المستثمر الأجنبي يفكر في إقامتها. حيث أدركت العديد من الدول أن بعض هذه العوامل مهم وكافي في جلب الاستثمارات مما جعلها تبذل جهداً كبيراً في القيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل خلق مناخ استثماري مناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية على الشكل التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للمناخ الاستثماري

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

المبحث الثالث: علاقة مناخ الاستثمار بالتطورات العالمية الراهنة

المبحث الأول: الإطار النظري للمناخ الاستثماري

يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، وقد تطور مفهومه بحسب التغيرات السياسية والاقتصادية والتنظيمية، ذلك أن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات المناخ الاستثماري. ونظرا لأهمية مناخ الاستثمار تطرقنا في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة به.

المطلب الأول: ماهية المناخ الاستثماري

تزايد الاهتمام بمناخ الاستثمار مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لكونه من أهم عوامل النمو الاقتصادي، غير أن هناك اختلافات في تحديد مفاهيمه، لهذا كان من الضروري التطرق لمفهوم مناخ الاستثمار وأهم المحددات التي تشكله والتي يتوقف عليها انتقالات الاستثمارات الأجنبية.

أولاً: مفهوم المناخ الاستثماري

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري نذكر منها ما يلي:

__ يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، اجتماعية، سياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين. وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال.¹

__ المناخ الاستثماري هو مفهوم مركب ومتطور يشير إلى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية.²

__ يعرف مناخ الاستثمار على أنه: سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فتعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار.³

¹ مختار بونقاب، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص: 92.

² محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)، المؤتمر الدولي العاشر حول "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، لبنان، 11-13 افريل 2011، ص: 5.

³ ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص:

كما يعرف مناخ الاستثمار حسب تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الصادر عن البنك الدولي بأنه: مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مريحة. ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وخاصة قضية الفساد والمصادقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار وخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك أثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر.¹ من خلال التعاريف السابقة، يتضح أن المناخ الاستثماري يشمل على مجموعة من العناصر المتشابهة والمترابطة والتي تتفاعل فيما بينها لتخلق ظروف مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فمناخ الاستثمار لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية بل يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية السائدة في البلد المعني.

ثانيا: أهمية المناخ الاستثماري

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثروة التكنولوجية العالمية السائدة.

وتكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوفر فيه العناصر التالية:

- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات؛
- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسة اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.
- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل صقل الإطار البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي؛

¹ - غريب بولرباح، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين؛
- أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغيير السياسات المتبعة بتغير الحكومات.¹

المطلب الثاني: مبادئ ومقومات المناخ الاستثماري

أولاً: المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري

تتمثل فيما يلي:

1. **مبدأ الشفافية والتناسق:** يتطلب تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار، بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات أن يتضمن مبادئ أساسيين، هما:²
 - ✓ **مبدأ حرية الاستثمار:** يضمن تحقيق استثمار معين عمومي كان أو خاص محلي أو أجنبي بدون أي تمييز أو تصريح رسمي مسبق، وذلك في إطار احترام التشريعات القانونية المتعلقة بحماية الصحة العمومية والمحيط والمستهلك.
 - ✓ **مبدأ عدم التمييز:** يضمن أن تكون المعاملة نفسها بين كافة المستثمرين وذلك من حيث الحقوق والواجبات المرتبطة بالاستثمار.³
2. **مبدأ سيولة حركة رأس المال:** وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.
- ✓ **مبدأ حرية التحويل:** هذا المبدأ يتضمن رؤوس أموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.
- ✓ **مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة:** على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:
 - وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة؛
 - تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لانجاز واستغلال الاستثمارات؛
 - وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.⁴

¹ - صلاح الدين شريط، بن وارث حجيبة، فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص: 364.

² - عبد الرزاق بن الزاوي، تحديات المناخ الاستثماري بالجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص: 284.

³ - سامية دحماني، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 124.

⁴ - نشيدة معروز، دور التحفيز الجبانية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 8.

3. مبدأ الاستقرار: يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

- ✓ أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين؛
- ✓ أخطار الحروب والانتفاضات؛
- ✓ أخطار تحويل رأس المال.¹

ثانيا: مقومات المناخ الاستثماري

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات، نوجز أهمها فيما يلي:

1. المناخ السياسي والأمني:

هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا وأمنا ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، نوجزها فيما يلي:

- ✓ النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا؛
- ✓ موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

2. المناخ الثقافي والاجتماعي:

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:

- ✓ دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة؛
- ✓ درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛
- ✓ دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة؛
- ✓ درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

3. المناخ الاقتصادي:

ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي:

¹ - عدنان داود العذاري، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

- ✓ مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد؛
- ✓ مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها؛
- ✓ درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛
- ✓ مرونة السياسة المالية والنقدية، وما تحتويه من تحفيزات.¹

المطلب الثالث: مكونات المناخ الاستثماري

يحتوي مناخ الاستثمار على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة معينة لتهيئة بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من عدمها.

أولاً: النظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي.

كلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب الاستثمار وزيادة معدلاته، وتتكون تلك الأنظمة من:

1. النظام الاقتصادي: كلما كان النظام الاقتصادي يتجه إلى الحرية وآليات السوق كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن المكونات الاقتصادية تشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد القومي وتتمثل في:

1.1 درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: الانفتاح على العالم الخارجي يعني عدم وجود أي قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج وهو ما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أي اختلالات في أسواق عناصر الإنتاج، وبطبيعة الحال فإن الاستثمار الأجنبي يميل دائماً نحو التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، والابتعاد عن الاقتصاديات المغلقة، فالمستثمر الأجنبي يسعى دائماً إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ومن ثم فهو يهتم بالكفاءة الاقتصادية ويبتعد عن فرض القيود.²

ولعل من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التعرف على درجة الانفتاح الاقتصادي ما يلي:

✓ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: فإذا كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على حسن الأداء الاقتصادي للبلد ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وأن للدولة علاقات واسعة مع الدول الأخرى، وبالتالي فإن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يشكل عاملاً جاذباً للاستثمارات.³

✓ درجة التركيز في الصادرات: فارتفاع درجة التركيز وقلة عدد السلع المصدرة يعني الارتباط بعدد قليل من الدول، والاعتماد على محصول واحد أو عدد قليل من المحاصيل ربما يعرض الاقتصاد القومي للدولة

¹ - منصور زين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 138.

² - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

³ - شقيري نوري موسى، دراسة الجدوى الاقتصادية والتقييم المشروعية الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص: 2.

لهزات عنيفة بعيدة عن إيراداتها، وما يتبعه ذلك من فرض قيود على حركات عناصر الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى ابتعاد الاستثمار الأجنبي عن هذه الدولة والبحث عن دولة أخرى لا توجد فيها هذه القيود.¹

2.1 القوة التنافسية للاقتصاد القومي: كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما أدى إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ويستدل على ذلك من زيادة معدل نمو الصادرات من سنة إلى أخرى، وكذلك الرقم القياسي لأسعار الصادرات فكلما اتجه إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.²

ويمكن الاستدلال أيضا بزيادة معدل العائد على الاستثمار بشرط أن يكون متوسط معدل العائد على الاستثمار أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق.³

3.1 مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد القومي: كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كلما كان الاقتصاد القومي قادرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن الاستدلال على ذلك من مستوى الاحتياطات الدولية الرسمية من الصرف الأجنبي لدى البنك المركزي والتي توضح مدى قدرته في استخدام هذه الاحتياطات كمصدر للتمويل،⁴ كما يمكن الاستدلال على مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد القومي بانخفاض نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى معدل تغطية حصة الصادرات للواردات فكلما كانت عدد شهور تغطية الواردات كبيرا كلما دل ذلك على كفاءة الاقتصاد القومي وازدياد قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.⁵

4.1 قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه ونموه: تتجه الاستثمارات الأجنبية نحو الاقتصاديات القومية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة، ويمكن التعرف على قوة الاقتصاد لأي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

✓ **معدل النمو الاقتصادي:** زيادة هذا المعدل يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد، وينتج عنه زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة.⁶

¹ - نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

² - فريد احمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، (الواقع والتحديات) دراسة مقارنة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص: 25.

³ - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، متطلباتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 197.

⁴ - بلقاسم زايري، إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 11، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2008، ص: 15.

⁵ - صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة للأثار المحتملة لاتفاق (TRIMS) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الكويت، دبي، 9-11 ماي 2004، ص: 1778.

⁶ - مجدي الشوريجي، اختيار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف-خريف 2011، ص: 173.

✓ **معدل التضخم:** تؤثر معدلات التضخم على سياسات التسعير وحجم الأرباح، ومن ثم على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات الأجنبية، فضلا على أن ارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة يؤثر على مناخ الاستثمار ويصبح طاردا للاستثمار والعكس صحيح.¹

✓ **معدل نمو الاستهلاك:** إن انخفاض معدل نمو الاستهلاك وخاصة الاستهلاك الجاري الحكومي والأسري في أي دولة يعكس مدى التحسن في قدرة الدولة على إدارة اقتصادها القومي (من خلال ضبط الإنفاق وتوجيهه نحو الأولويات الاقتصادية المختلفة) وينعكس انخفاض ذلك المعدل ايجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **معدل تغطية الصادرات للواردات:** إن ارتفاع هذا المعدل يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، وبذلك فإن اتجاه هذا المعدل نحو الارتفاع ذو أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.²

5.1 عناصر اقتصادية أخرى: وتتمثل في:

✓ **العمالة:** تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية، ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول، وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها.³

✓ **البنية الأساسية:** يحتاج المستثمر إلى بنية أساسية كافية من حيث نوعيتها وتكاليف استخدامها وقدرة الاتصال مع العالم الخارجي بسهولة، بحيث يتمكن المستثمر من التحرك السريع استجابة للسوق، وهذا يعني توافر وسائل النقل السريع بتكاليف معقولة ودون قيود في المطارات والموانئ والطرق، وتوافر وسائل الاتصالات في الداخل والخارج، إلى جانب توافر الأرض اللازمة لإقامة المصانع والمكاتب، والكهرباء اللازمة للتشغيل وخدمات الحصول على المعلومات واقتناء التكنولوجيا، بل وخدمات محاسبية وقانونية على مستوى عال، وخدمات التامين، مع تيسير الحصول على هذه الخدمات من الخارج إذا أراد المستثمر ذلك، وعلى ذلك فإنه كلما توافرت البنية الأساسية الجيدة كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح.⁴

✓ **مدى كفاءة المؤسسات المالية:** تتمثل في مدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية في إدارة المشروعات الدولية المتنافسة.⁵

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص: 198-199.

² - فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات (دراسة مقارنة)، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص: 30-31.

³ - غريب بولرباح، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

⁴ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي رقم1، الكويت، 2011، ص 9.

2. **النظام السياسي:** إن النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يلعب دورا هاما في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فكلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار، وكلما كان ديكتاتوريا كلما كان طاردا للاستثمارات الأجنبية، ويرجع ذلك إلى أن النظام الديمقراطي يوفر قدرا من الأمان لرأس المال سواء كان أجنبيا أو وطنيا، حيث تتسم سياسة النظام الديمقراطي بالوضوح والعلانية واحترام الحقوق والتعهدات، والالتزام بنصوص القانون والدستور مما يجعل المستثمر على بنية من أمر استثماراته والضمانات التي يقدمها له هذا النظام، أما الأنظمة الديكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي دون الرجوع إلى الشعب، فضلا عن عدم احترام القانون والدستور، فإن ذلك يعرض النشاط الاستثماري ورأس المال للخطر السياسي الذي يصعب التنبؤ به.¹

3. **النظام الاجتماعي والثقافي:** يشتمل هذا النظام على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال:

✓ درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة؛

✓ القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية؛

✓ وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة،

✓ العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين؛

✓ درجة الكثافة السكانية، وتوزيعها ومستوى ظروف معيشة السكان.²

4. **النظام المؤسسي:** ويتكون من عدة عناصر وهي:

✓ **النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي:** فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح؛

✓ **المنظمون:** كلما توافر عدد كاف من المنظمون الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح؛

✓ **نظام المعلومات الاستثمارية:** كلما أتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالذقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.³

ثانيا: النظام التشريعي

يقصد بالنظام التشريعي مجموع القوانين والتشريعات والتنظيمات والقرارات واللوائح المؤثرة على أنشطة المستثمرين داخل دولة معينة.

¹ - خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 218.

² - بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البيئية ومساهماتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 27.

³ - عبد الحميد عيد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

كما يلعب النظام التشريعي للدول المضيفة دور أساسي في نشاط الشركات والمستثمرين الأجانب، وتتبع هذه الأهمية نتيجة لاختلاف قانون الدولة المضيفة على قانون الدولة التي تنتمي إليها الشركة الدولية، إضافة إلى اختلاف القانون المحلي باختلاف الدول التي تمارس فيها الشركة الدولية نشاطها.

كل هذه القوانين والتشريعات تهدف إما لتحديد الأدوار التي تؤديها الشركات الدولية في المجتمع، وإما أنها تنظم العلاقة بينها وبين الدولة، أو تنظم العلاقة بين المنظمة وأفراد المجتمع، أو أنها تحكم طرق إنشائها وتكوينها وتصريفها.

إن سن وإصدار القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي يمثل مظهرا من مظاهر السيادة، وحقا مشروعاً لا يمكن إنكاره، إلا أنها قد تشكل في الوقت ذاته معوقات أمام استقطاب الاستثمار الأجنبي الذي قد يتجه إلى دول أخرى تتمتع فيها القوانين بالمرونة والتسهيل.¹

ثالثاً: السياسات الاقتصادية الكلية

يثير التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية الكثير من الكلام وعدم الثقة لدى المستثمرين الأجانب الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار قدر اهتمامهم بمعدلات الربح التي يتوقعون الحصول عليها وأهم هذه السياسات² هي:

1. السياسة المالية: يمكن النظر إليها بأنها جاذبة للاستثمار كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يحمل عبئاً ضريبياً كبيراً يثقل كاهل المستثمر، كما أنه من الضروري أن تكون واضحة ومرنة، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضاً للاستثمار، وكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة ولا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير، كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار.³

2. السياسة النقدية: كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغيير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار كما أن روتينية إجراءات التعامل في سوق الصرف تحول دون انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة.⁴

3. سياسة التجارة الدولية: كلما كانت تلك السياسة تحريرية، محفزة لتنمية الصادرات ومشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التصدير كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت تلك

¹ - فريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 118-119.

² - عدنان غانم، لبنى المسيلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 2، جامعة دمشق، سوريا، ص: 175.

³ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

⁴ - سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1986، ص: 286.

السياسة تحررية للواردات ومرنة، وتعمل على إزالة القيود الكمية، وتتجه إلى معدلات منخفضة للتعريفية الجمركية كلما كانت أيضا جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.

4. **السياسة السعرية:** كلما كانت تحررية، وعملت بآليات السوق في تحديد الأسعار بحرية، كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.¹

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعد في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعد في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب. ولتقييم مناخ الاستثمار هناك العديد من المؤشرات التي تسمح بذلك سحاولنا التطرق إلى أهمها.

المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشرات التنافسية العالمية

تناولنا في هذا المطلب مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يقيس لنا مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، ومؤشرات التنافسية العالمية.

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية

تعني الحرية الاقتصادية وفقا لهذا المؤشر حماية الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات أوسع لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب التدخل الحكومي في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات.²

تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 ويصدر عن معهد "هيرتاج فاونيش" وصحيفة "وول ستريت" سنويا ويقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع.³

كما يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، حيث يأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وخلافه.⁴ ويستند هذا المؤشر على خمسين متغير اقتصادي ويتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل:⁵

- ✓ السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفية الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية؛
- ✓ وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات؛

¹ - عبد الحميد عيد المطلب، مرجع سابق، ص: 195.

² - طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، 2003، ص: 13.

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2001، ص: 80.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 13.

⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سابق، ص: 80.

- ✓ حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- ✓ السياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم؛
- ✓ تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ وضع القطاع المصرفي والتمويل؛
- ✓ مستوى الأجور والأسعار؛
- ✓ حقوق الملكية الفكرية؛
- ✓ التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛
- ✓ أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية،

• دليل المؤشر:

- (1 - 1,95) يدل على حرية اقتصادية كاملة؛
- (2 - 2,95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (3 - 3,95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية؛
- (4 - 5,00) يدل على انعدام الحرية.¹

ثانياً: مؤشرات التنافسية العالمية

يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع 109 مؤسسة عالمية لقياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة، ولقد ظهر هذا المؤشر عام 1979م، ويتكون من مؤشرين فرعيين هما:

الفرع الأول: مؤشر النمو للتنافسية

ويعكس قدرة الدولة على النمو الاقتصادي لفترة تتراوح بين 5-8 سنوات وينقسم بدوره إلى ثلاثة مقاييس:

➤ **المقياس الأول:** يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا، الربط بشبكة الانترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهواتف الثابتة لكل ألف شخص ويمنح وزن 50% من المؤشرات؛

➤ **المقياس الثاني:** وقياس أداء المؤسسات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية ومدى سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح 25% من المؤشرات؛

➤ **المقياس الثالث:** وقياس أداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ويمنح وزن 25% من المؤشرات.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

الفرع الثاني: مؤشر الأعمال التنافسية

يرتكز هذا المؤشر على قياس محفز النمو الاقتصادي وينقسم إلى مقياسين:

➤ درجة تطور قطاع الأعمال "المناخ الاستثماري": ويستند هذا المؤشر على (8) عوامل يمنح لكل منها وزن متساوي ثم تقاس قدرة الدولة وفق نموذج إحصائي يتم تطويره باستمرار وتتكون العوامل الثمانية على النحو الآتي:

✓ درجة الانفتاح الاقتصادي؛

✓ أداء القطاع المالي؛

✓ البنية الأساسية؛

✓ الإطار المؤسسي؛

✓ البيئة المعلوماتية؛

✓ مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي؛

✓ مؤشرات الموارد البشرية (العمال)؛

✓ تطور نظم الإدارة.

➤ درجة الانفتاح الاقتصادي، أداء القطاع المالي، البنية الأساسية، الإطار المؤسسي، البيئة المعلوماتية، مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، مؤشرات الموارد البشرية (العمال)، تطور نظم الإدارة.¹

المطلب الثاني: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

ويصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ 2001، ويهدف هذا المؤشر إلى التعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل.²

وفي تقرير سنة 2002، تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مكون من مؤشرين: مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الوارد، مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد.

أولاً: مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

ويقاس هذا المؤشر الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.³

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير التنافسية العربية، الخطة الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة (2007-2014)، العدد 1، جانفي-مارس 2007، الكويت، ص: 6.

² - غريب بولرباح، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

³ - خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 227.

ثانياً: مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

ويقيس هذا المؤشر قدرة الدولة المستقلة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكوناً تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات من العالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات إلى العالم، وحصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد من العالم.¹

• دليل المؤشر

➤ **مؤشر الأداء:** حصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ **مؤشر الإمكانيات:** الذي يتراوح بين صفر وواحد يحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير، ومن مقارنة وضع البلد وفقاً لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:

- ✓ مجموعة الدول السابقة، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة؛
- ✓ مجموعة الدول دون الإمكانيات، أي الدول ذات أداء منخفض وإمكانات مرتفعة؛
- ✓ مجموعة الدول أعلى من الإمكانيات، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات منخفضة؛
- ✓ مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض، وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وإمكانات منخفضة.²

المطلب الثالث: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يصدر منذ 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس) ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية،³ ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماته المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحباً رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى، وصنف دليل المؤشر إلى:

1. درجة الاستثمار A: وتنقسم إلى أربع مستويات:

¹ - صالح مفتاح، بن سميحة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت، لبنان، العددان 43-44، 2008، ص ص: 113-115.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2001، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

- A1:** البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز المخاطر لعدم القدرة على السداد ضعيفة جدا؛
- A2:** احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1،
- A3:** بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛
- A4:** سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.
- 2. درجة المضاربة:** وتقسم إلى ثلاثة مستويات:
- B:** يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛
- C:** قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛
- D:** ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.¹

المبحث الثالث: علاقة مناخ الاستثمار بالتطورات العالمية الراهنة

مما لا شك فيه أن مناخ الاستثمار يتأثر بالتطورات العالمية المعاصرة، التي ألفت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان، وفي مقدمتها العولمة بقيادة الشركات العابرة للقوميات، التي تمكنت من السيطرة على كثير من أوجه النشاط الاقتصادي في العديد من الدول، بالإضافة إلى بروز المنظمة العالمية للتجارة، بالموازاة مع ذلك انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، كما أن الأزمة العالمية الراهنة ألفت بظلالها على كثير من الاقتصاديات العالمية والعربية، وأدت نتائج الحراك الشعبي في الدول العربية إلى إعادة النظر في الاستثمار من عدمه في هذه الدول.

المطلب الأول: أثر التوسع في نشاط الشركات دولية النشاط والعولمة على مناخ الاستثمار

ترتبط العولمة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتؤثر كل واحدة منهما على مناخ الاستثمار كما يلي:

أولاً: أثر توسع الشركات متعددة الجنسيات على مناخ الاستثمار

يثير الدور المتنامي للشركات متعددة الجنسيات جدلا شديدا بين الاقتصاديين، فهناك من يرى أنها تدفع عجلة التنمية عن طريق توفير التمويل اللازم، ويرى المعارضون أنها تخلق منافسة غير عادلة مع الشركات المحلية ومن ثم تطردها من السوق أو تضع العوائق والعراقيل أمام نفاذ الشركات الأخرى إلى الصناعة،² كما

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2003، مرجع سبق ذكره، ص ص: 79-80.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، عدد1، الكويت، 2007، ص: 13.

أن أنشطة وممارسة الشركات متعددة الجنسيات من الممكن أن تزيد الوضع الاقتصادي للدول النامية سوءاً¹ وتؤثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول المضيفة من عدة جوانب:

1. الآثار الاقتصادية: وتتمثل في آثار مباشرة وغير مباشرة.

➤ الآثار المباشرة: تتمثل في:

✓ توفير بديل للاقتراض المباشر عن طريق الدولة من خلال قدرتها على الاقتراض من الأسواق العالمية؛

✓ تعزيز صادرات الدولة المضيفة من خلال قدرتها على زيادة حجم الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق الدولية؛

✓ نقل التكنولوجيا للدول المضيفة،² ونقل عكسي للتكنولوجيا باستقطابها للخبرات والعقول المنقولة من أبناء الدول المضيفة إلى المراكز الأم المتقدمة؛

➤ الآثار الغير مباشرة: تؤثر على الروابط التجارية الخلفية والأمامية وعلى تطوير البنى التحتية، إضافة إلى تعزيز المنافسة.³

2. الأثر العام على أداء الاقتصاد الكلي: ويتمثل في:

➤ تأثير ايجابي بزيادة حصيلة الصادرات السلعية مما يؤدي إلى زيادة الفائض التجاري؛

➤ تأثر الحساب المالي ايجابيا نتيجة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أثناء مرحلة التأسيس بما يساهم في ردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية الادخار المحلي؛

➤ تحسن الحساب الجاري نتيجة زيادة حصيلة الرسوم ومصروفات حقوق الامتياز المفروضة على الشركات متعددة الجنسيات؛⁴

3. آثار بيئية: لها دور سلبي مثل اختفاء مساحات من الغابات وتلوث مياه الأنهار ولها دور ايجابي حيث أن التزامها بمعايير البيئة يدفع الشركات المحلية إلى إتباع نفس المعايير.⁵

4. الآثار الاجتماعية والسياسية: تتمثل في:

➤ آثار على الصحة والسلامة: حيث تؤثر سلبا من خلال تلوث المياه والهواء، ولها تأثير ايجابي نظرا لمساهمتها في تخفيف الآثار الضارة بالصحة العامة باستخدامها لأساليب تقنية متطورة والتزامها بمعايير السلامة والأمان؛

➤ آثار اجتماعية: تتمثل في توفير فرص عمل، تحسين البنى التحتية، رفع مستوى الخدمات الاجتماعية، كما أن لها تأثير سلبي يتمثل في استفادة المجتمع المحيط بموقعها من الامتيازات السالفة الذكر في مقابل حرمان المجتمع البعيد مما يؤدي إلى قيام نزاعات وصراعات؛

¹ - محمد عمر باناجه، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 45، مصر، 2009، ص: 139.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

³ - UNCTAD world investment report (Transnational Corporations Extractive Industries and Development, New York, Geneva 2007, p 139.

⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص: 14.

⁵ - المرجع نفسه، ص: 14.

- **أثار على حقوق الإنسان:** تعرضت ممارسات الشركات متعددة الجنسيات لانتقادات جمعيات حقوق الإنسان لاتهامها بارتكاب انتهاكات شملت اختفاء الأفراد والاحتجاز التعسفي، والاستيلاء على الأراضي مقابل تعويض غير مناسب، وانتهاك حقوق العمال؛¹
- **أثار على الهوية الوطنية:** حيث أن الشركات متعددة الجنسيات بنشاطاتها المتنوعة المتداخلة تمثل وسيطا ناقلا لقوانين ونظم وثقافات تؤكد قيم المجتمع الاستهلاكي التي تقوم على السعي وراء مستويات الرفاه الغربي دون الوعي بأن هذه المستويات قد تحققت نتيجة لقرون من التراكم المادي والحضاري؛²
- **الفساد والصراعات السياسية:** يمكن لهذه الشركات أن تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تأييد نظام الحكم القائم والذي قد يكون ديكتاتوريا ولا يتوخى العدالة في توزيع الثروة،³ بل أحيانا نمارس الفساد ضعف ما تمارسه شركات محلية وهو ما يسمى بفساد الاستحواذ على الدولة؛⁴
- وكخلاصة فإن المحصلة النهائية لتلك الآثار قد تكون سلبية أو ايجابية على مناخ الاستثمار بحسب التزام الشركات متعددة الجنسيات بالأحكام الدولية.

ثانيا: أثر العولمة على مناخ الاستثمار

يشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، كما يشير المصطلح كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية.⁵

ولكن كانت العولمة مصدر خوف أو قلق، إلا أنها في الآن نفسه باعث على الأمل والتفاؤل لما تنتجه لمختلف الدول من فرص كثيرة للاستثمار وتدنيه التكاليف وتشجيع الابتكار. وتزامن بروز العولمة الاقتصادية مع التفكير الجدي لجذب الاستثمارات وتحفيزها بتحديث القوانين وتعديلها،⁶ وبزيادة التدفقات العالمية للاستثمارات المباشرة في بعض الدول وتحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، شجع ذلك الدول العربية على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁷

¹ - UNCTAD world investment report, **op. cit.**, p 152.

² - عبد الفضيل محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص: 35.

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص: 14.

⁴ - الهواري بن لحسن، اثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 8-9 ماي 2012.

⁵ - منير نوري، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص: 88.

⁶ - أحمد زكرياء صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص: 92.

⁷ - حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1998-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص: 99.

وفي الحقبة الماضية بذلت الحكومات العربية جهودا كبيرة في تحرير أسواقها وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية، وقد تنوعت هذه الجهود بين إعادة تنظيم وهيكله لبعض القطاعات الإستراتيجية وفتح للأسواق وتدعيم دور القطاع الخاص والمنافسة في القطاعات الأخرى،¹ كما زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو البنوك الشاملة،² وتم تحديث البنية التحتية ووضع التشريعات الكافية لجذب رأس المال الأجنبي، وبذلك تم التوجه نحو القطاعات الخدمية والصناعية باعتبارها أكثر تنافسية وديناميكية من قطاعات التصدير التقليدية في ظل العولمة وما تعنيه من تنافسية وشفافية، فتعددت آليات جذب الاستثمارات إلى الدول العربية وبقي القاسم المشترك التغلب على تحديات العولمة وخلق فرص التشغيل لتأمين العيش الكريم ورفع الأداء الاقتصادي، وهذا ما تعكسه ديناميكية النشاط الاستثماري.³

المطلب الثاني: أثر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية على مناخ

الاستثمار

تعتبر المنظمة العالمية والتكتلات الإقليمية طرفي نقيض فمن جهة تسعى المنظمة العالمية للتجارة لنظام تجاري حر دولي متعدد الأطراف، بالمقابل تأتي التكتلات الإقليمية لتحدها من حرية التجارة وتزيد من الحماية وسنرى فيما يلي تأثير كل منهما على مناخ الاستثمار.

أولاً: أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على مناخ الاستثمار

أمضت العديد من الدول العربية عقوداً من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية.

وقد اشتملت هذه القيود على العديد من العناصر أهمها: القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في المشروعات، والشروط التي تنص على نسبة محددة من المستلزمات المحلية، وأصبحت تلك القيود والإجراءات محور نقاش في جولة أوروغواي لتحرير التجارة، حيث رأت الدول المتقدمة أن إجراءات الاستثمار متعلقة بالتجارة لم تعد مشابهة للدعم التي تقدمه الدول لصادراتها، وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء هذه الإجراءات كونها تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية،⁴ وتقدمت الدول الصناعية في جولة أوروغواي سنة 1994 بمقترح سمي إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS الذي يعتبر أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد لمعاملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري للجات ومنظمة التجارة العالمية حيث أضيفت إلى الاتفاقيات ذات الصلة بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات وهي:

➤ الاتفاقية التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية؛

➤ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات؛

¹ - منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

² - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصاريف، نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص: 12.

³ - أحمد زكريا صيام، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

⁴ - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، عدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص: 14.

والجدير بالذكر أن الاتفاقية التجارية المرتبطة بتدابير الاستثمار تتعامل مع الاستثمار الصناعي فقط¹ وبقصد إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثير أو انعكاس على التجارة الدولية،² وتنقسم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى نوعين، قد تنشأ بينهما رابطة معينة:

➤ **النوع الأول:** يتعلق بالإجراءات التي تتخذ شكل حوافز الاستثمار وهي مجموعة الإجراءات التي تعمل على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة للاستثمار فيها، وتأخذ هذه الإجراءات صورا عديدة أهمها ما يلي: الإعفاءات الضريبية، الإعفاءات الجمركية، الإعانات ومنح الاستثمار؛

➤ **النوع الثاني:** من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية فيتخذ صورة ما يعرف بمتطلبات الأداء (Performance Requièrent) بمعنى صياغة مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، مثال ذلك العمل على خلق فرص عمل جديدة أو الإحلال محل الواردات، أو تنمية وتشجيع الصناعات الإنتاجية المحلية³ وتأخذ إجراءات متطلبات الأداء الصور التالية:

✓ **شرط المكون المحلي:** هو اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية، سواء كان الشراء محددًا بمنتجات بعينها أو بحجم معين، أو كان في شكل نسبة مئوية من حجم أو قيمة الإنتاج المحلي للمشروع؛

✓ **شروط التوازن التجاري في ميزان المدفوعات:** هو تقييد استيراد المشروع الأجنبي أو استخدامه لمنتجات مستوردة على كمية معينة، تمثل نسبة محددة من حجم أو قيمة ما يصدره المشروع من منتجات محلية، والتدبيران السابقان لا يتفقان مع مبدأ المعاملة الوطنية؛

✓ **شروط التصدير:** تقييد قيام المشروع الأجنبي بتصدير منتجات أو بيعها بقصد التصدير سواء كان ذلك التقييد محددًا بمنتجات بعينها، أو بحجم معين أو بقيمة معينة من المنتجات، أو في شكل نسبة مئوية معينة من حجم أو قيمة الإنتاج المحلي للمشروع، ويؤدي هذا الشرط إلى التقييد الكمي للصادرات؛

✓ **شرط توازن العملات الأجنبية:** تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدم في إنتاجه المحلي أو ترتبط بهذا الإنتاج، عن طريق تقييد حصوله على النقد الأجنبي بمبلغ يتناسب مع قيمة النقد الأجنبي التي تندفق إليه في البلد المضيف⁴ ويؤدي هذا الشرط إلى التقييد الكمي للواردات؛

¹ - عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص: 107.

² - عبد السلام صفوت عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 1790.

³ - المرجع نفسه، ص: 1793.

⁴ - فريد أحمد قبان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، دراسة مقارنة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص: 99.

✓ تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدم في إنتاجه المحلي أو ترتبط بهذا الإنتاج، سواء كان هذا التقييد بصفة مطلقة أو يرتبط بما يستورده المشروع من منتجات أو بحجم أو بقيمة ما يصدره المشروع من إنتاجه المحلي، ويعتبر هذا التدبير من متطلبات توازن التجارة التي تؤدي إلى التقييد الكمي للواردات؛ وترجع العلاقة بين هذين النوعين من إجراءات الاستثمار إلى أن إجراءات النوع الأول "حواجز الاستثمار" لا تمنح إلا في حالة تحقق إجراءات النوع الثاني "متطلبات الأداء" فهناك إذا علاقة ارتباط قوية متلازمة زمنياً بين الوفاء بحواجز الاستثمار واستيفاء شروط وإجراءات متطلبات الأداء، وهذا هو ما عارضته الدول الصناعية المتقدمة أثناء مفاوضات جولة أورجواي.¹

ويوجد عدد من الملاحظات على الأحكام الأساسية للاتفاق نورد أهمها فيما يلي:

- إن الاتفاق لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المفيدة للتجارة السائدة في الدول المتقدمة كالإعانات والمنح بينما شمل الاتفاق معظم إجراءات الاستثمار السائدة في الدول النامية وأهمها شرط المكون المحلي وشرط التوازن التجاري، وذلك رغم تماثل تأثير الإجراءات في الحالتين على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم على تحرير حركة التجارة الدولية، والاتفاق بذلك يجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة والدول النامية؛

- لم يتضمن الاتفاق أية معالجة للأنشطة المشوهة للتجارة والمخلة بشروط المنافسة والتي تتخذ بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وخاصة ما يعرف بقيود ممارسة النشاط (RBPs Restrictive Business Practices) التي تتم بين الشركة الدولية والشركة الأم أو التي تفرضها الشركة الأم على شركاتها بالخارج وذلك على الرغم من وجود صلة وثيقة بين إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS وقيد ممارسة النشاط RBPs وتتمثل هذه الصلة في أن حكومات الدول النامية عادة ما تقوم بفرض إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الشركات متعددة الجنسيات كرد فعل لقيود ممارسة النشاط RBPs التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات² وهكذا فإن اتفاقات التجارة المتعلقة بتدابير الاستثمار ستضعف من قوة الدول النامية في مواجهة الشركات متعددة الجنسيات³ كما أن الآثار التي تتركها تكون أكبر ضرراً على اقتصاديات الدول النامية من منافع تدفق الاستثمارات الأجنبية؛⁴

- إن اتفاق التريميز ينطبق على إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في شكل شروط الأداء فقط، وبالتالي فهو لا ينطبق على حواجز الاستثمار ولا على قيود ممارسة النشاط وهو الباعث الرئيسي لفرض إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في شكل شروط الأداء والتي حظرها الاتفاق، وبالتالي فهو ركز على النتائج فقط بدلاً من استهدافه للأساليب الرئيسية لتثويبه حرية التجارة والمنافسة، هذا فضلاً عن أن اتفاق التريميز

¹ - عبد السلام صفوت عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 1794-1798.

² - عبد السلام صفوت عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 1801-1802.

³ - عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

⁴ - محمد عمر باناجا، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

قيامه بحظر أنواع معينة من إجراءات الاستثمار المتخذة شكل شروط الأداء سوف يحد من خيارات السياسة المتاحة للدول النامية في تعاملاتها مع الشركات متعددة الجنسيات،

- يترتب على الاتفاق إجراءات الاستثمار، التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتفكيك وإزالة عدد كبير من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تخالف أحكام وقواعد الجات لاسيما مبدئي المعاملة الوطنية والإلغاء العام للقيود الكمية، وذلك من أجل تخفيف القيود المفروضة على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول ومن ثم توسيع نطاق التبادل التجاري الدولي، وهذا ما يؤدي إلى توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية.¹

ثانياً: أثر الانضمام للتكتلات الإقليمية على مناخ الاستثمار

إن ما يميز العلاقات الدولية بصفة عامة، والاقتصادية منها بصفة خاصة في الآونة الأخيرة هو تنامي تطورات عديدة ومتلاحقة، وظواهر كثيرة مست كل المجالات الاقتصادية بطرق مختلفة. ولعل من أبرز هذه المعالم والتي تعتبر بحق ظاهرة من ظواهر التحولات الاقتصادية المعاصرة هي تلك المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، فعلى الرغم من أنها عرفت منذ أمد بعيد، إلا أنها تميز على وجه الخصوص العصر الحديث لما عرفت من تطور ونمو في هيكلها وطبيعتها وأهدافها، ومدى قدرة تأثيرها في سيرورة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبذلك أصبحت التكتلات تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيراً، وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل الدول المشكلة لهذه التجمعات، وحجم مبادلاتها التجارية ومغزى تأسيسها إحدى صيغ التكامل الإقليمي، وما يترتب عنه في العلاقات الدولية ومجمل التجارة العالمية.

على مسرح العلاقات الاقتصادية الدولية، لم يكن الوطن العربي بعيداً عن هذه التطورات وانعكاساتها، فهو جزء من هذه التطورات يتفاعل معها متأثراً بها ومؤثراً فيها.²

تفضل الشركات متعددة الجنسيات توجيه استثماراتها داخل الكتل الاقتصادية، لتجنب التعريف الجمركية الخارجية، كما أن للتكتلات الإقليمية آثار على مناخ الاستثمار فهي تضمن قدراً من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية وتجنب الآثار المترتبة على تطبيق قوانين منظمة التجارة الدولية، كما تسمح لأعضاء التكتل بتبادل الخبرات في مجال إصلاح بيئة أداء الأعمال، حيث لوحظ وجود دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى تونس ضمن السبعة مراكز الأولى عربياً في مؤشر بيئة أداء الأعمال عام 2012، كما جاءت أربعة دول من مجلس التعاون الخليجي ضمن المراكز 40 عالمياً في نفس المؤشر، إضافة إلى أن التكتل يعتبر بمثابة التأمين أو الضمان ضد الأحداث الغير متوقعة،³ كما أنه يرتبط

¹ - عيد السلام صفوت عوض الله، مرجع سابق، ص: 1805.

² - عابد شريط، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت، لبنان، عدد 39، 2007، ص: 31.

³ - الغوث ولد طالب جدو، سعديوه سيداتي، التنمية المعتمدة على الذات من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة، مجلة بحوث اقتصادية، بيروت، لبنان، العدد 52، 2010، ص: 38.

بالاستقرار الأمني ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، إضافة إلى تخوفها من احتمال فقدان مركزها في سلم القوى الدولية.¹

على الرغم من أن التكتلات الإقليمية لها تأثير كبير على مناخ الاستثمار، إلا أن مشروع التعاون الاقتصادي العربي لم يرق إلى مستوى تطلعات الدول العربية، وتصادم مع معوقات وعراقيل حالت دون تحقيقه.

وإذا ما تتبعنا المحاولات العربية لبلورة تكامل اقتصادي عن طريق التكتل والوحدة، لوجدنا مصيرها يتراوح بين الفشل والجمود، وأن كل الاتفاقيات والالتزامات لا تعدو أن تكون حبرا على ورق بسبب غياب الإرادة الحقيقية وتصلب القوانين والاختلاف في النظم الاقتصادية وتفاوت مستوى الحماية الجمركية وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة النزاعات المسلحة.

ولا غرابة أن تحتفل الشعوب الأوروبية بالوصول إلى صدارة التكامل الاقتصادي من خلال الاتحاد الأوروبي الذي تأسس عام 1975، في حين يبقى الوطن العربي يتناغم بشعارات التكامل من خلال منبر الجامعة العربية.

المطلب الثالث: أثر الأزمة العالمية والحراك الشعبي في الدول العربية على مناخ الاستثمار

أثرت الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من ركود في الاقتصاد العالمي على الاقتصاديات العالمية والعربية التي عززتها الموجة الحالية من العولمة وأدت إلى توطيد قنوات انتقال الصدمات الاقتصادية بسرعة فائقة، ولم تسلم من هذا حتى الدول ضعيفة العولمة، فقد أنتها الآثار بطريقة غير مباشرة من التجارة نتيجة تراخي الطلب العالمي على صادراتها بالإضافة إلى انهيار أسعار المواد الأولية، كل هذه العوامل أثرت على اقتصاديات الدول العربية، كما أن تداعيات الحراك الشعبي جاءت لتزيد من محنة الدول العربية بعد أن ظهرت بوادر التعافي من تداعيات الأزمة العالمية الراهنة.

أولاً: تأثير الأزمة المالية الاقتصادية على مناخ الاستثمار

تعتبر الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي من أخطر الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي، وتأتي خطورة هذه الأزمة كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل محركاً لنمو الاقتصاد العالمي.² وتعود بداية هذه الأزمة إلى أوت 2007 عبر ما يسمى "بأزمة الرهن العقاري" أو "القروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغيير"، حيث قامت البنوك الأمريكية بتقديم القروض للمقترضين الأدنى دخلاً أو ذوي السجل الائتماني الضعيف، حيث كان مبرر هذا الإقراض الخطير أن أسعار المساكن ظلت ترتفع بصورة سريعة ولم تنخفض في مختلف أنحاء الولايات المتحدة،³ ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية، أثر ذلك سلباً على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من

¹ - عابد شريط، مرجع سابق، ص: 48.

² - محمد محمود ولد محمد عيسى، آثار انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 2.

³ - ضياء مجيد الموسوي، الأزمة العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 204.

بنوك أخرى عبر السوق النقدية ورفض إقراضها، فانتسعت بذلك رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والعالم. حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قريبة من الإفلاس بحوالي 120 مؤسسة مالية، ووصلت أكبر مؤسسة تأمين أمريكية حافة الإفلاس لولا تدخل الخزانة الأمريكية والاحتياطي الأمريكي الفيدرالي لإنقاذها.¹ وتحولت الأزمة والتي بدأت ملامحها تتضح كأزمة تمويل عقاري في الولايات المتحدة إلى أزمة اقتصادية طاحنة تؤثر في الإنتاج والتشغيل.²

رغم أن الأزمة المالية العالمية ضربت في الاقتصاد الأمريكي في عمقه، إلا أنها امتدت لتشمل الاقتصاديات الأوروبية والآسيوية لتنعكس آثارها السلبية على بقية بلدان العالم، وبما أن البلدان العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، فقد تعرضت الاقتصاديات العربية إلى هذه الأزمة وما نتج عنها من ركود في اقتصاد غالبية الدول المتقدمة والنامية خلال عامي 2008 و2009.

لقد تباينت القنوات الرئيسية التي امتدت تأثيرات الأزمة من خلالها إلى الدول العربية، وذلك بحسب طبيعة اقتصادياتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي. ولغرض التحليل يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، فالمجموعة الأولى وهي دول مجلس التعاون الخليجي التي تتسم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف على الأسواق المالية العالمية، فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز والبتروكيماويات، كانت القنوات الرئيسية لامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصادياتها أما المجموعة الثانية، فتعتبر أسواق المال المحلية فيها غير مرتبطة ارتباطا مباشرا بالأسواق العالمية، إلا أن اقتصادياتها تعتمد على الإيرادات النفطية مثل الجزائر، وبالتالي فإن الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيرا على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول، أما المجموعة الثالثة فهي دول يعتمد القطاع المصرفي والمالي فيها على موارد الإقراض المحلي، وبالتالي لا تتأثر اقتصادياتها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية، غير أن الصدمات الخارجية تنتقل إلى اقتصادياتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة وشركائها التجاريين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.³

بصورة عامة، فإن الأزمة العالمية أثرت على مناخ الاستثمار في الدول العربية كما يلي:

➤ التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاعات الموارد الطبيعية؛⁴

¹ - فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص: 8.

² - محمد محمود ولد محمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

³ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: 206.

⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

- تخفيض البنوك في البلدان المتقدمة لقروضها إلى حد كبير،¹ مما قلص من قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك بسبب الهبوط في أسعار الأسهم وما صاحبه من تقييم غير واقعي للشركات المعروضة للبيع؛²
- اتجاه السلطات في العديد من الدول التي فرضت وتشديد القيود على أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بما عكس مناخا استثماريا غير موات وأقل تحررا من ذي قبل وخاصة في مجال صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود، وقد أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008 الصادر عن منظمة الأونكتاد إلى إنه من بين 98 إجراء إصلاحية اتخذته الحكومات يوجد 24 إجراء مفيد للبيئة الاستثمارية معظمها يتعلق بالصناعات الاستخراجية؛³
- إلغاء وتأجيل مشاريع إنمائية في عدد من الدول العربية وخاصة في مجال البنية الأساسية والنفط والقطاع العقاري إثر اختناقات أسواق الائتمان العالمية وما يشهده الاقتصاد العالمي من انحسار؛⁴
- التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 بمعدل نمو سلبي بلغ 1.3% أثر سلبيا على جانبية جاذبية مناخ الاستثمار، حيث جعل أسواق الدول المتقدمة التي تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي التدفقات الواردة والصادرة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم، إضافة إلى تزايد عدد العمال المسرحين (العمال المهاجرين) وعودتهم إلى بلدانهم الأصلية؛⁵
- تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار، حيث تناقص في الدول العربية من أكثر من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية إلى أقل من 300 فعالية سنويا.⁶

ثانيا: تأثير الحراك الشعبي في الدول العربية على مناخ الاستثمار

شهدت الدول العربية في الفترة الأخيرة اضطرابات سياسية أدت إلى ارتفاع درجة عدم اليقين وصعوبة في التنبؤ بردود أفعال اللاعبين الدوليين، ومما لاشك فيه أن الاقتصاد والسياسة وجهاً لعملة واحدة، بل نقول أكثر من ذلك: إن الاقتصاد ليس إلا السياسة، ولكن بلغة الأرقام،⁷ ورغم استمرار الجدل الدائم على صعيد شكل وطبيعة العلاقة بينهما، فالغرب يرى أنه بدون نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي لا يمكن للاقتصاد أن يتحرر كلياً من منظومة القوانين المعوقة للتطور والتحديث على صعيد الدولة والمجتمع. تؤكد الأغلبية الساحقة من الدراسات والتجارب العلمية على أهمية الاستقرار السياسي في تحقيق النمو واستقطاب الاستثمارات الخارجية، ترى في المقابل بعض الاستثناءات التي تشير إلى أن بعض الدول قد

¹-Ali Dib, Implication of the Global Financial Crisis on the Algérien Economie, Revue des économies nord Africaines, n°7, Faculté des sciences économiques et de Geston, Université Hasiba Ben Bouali Chlef, 2009, p3.

²-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008، مرجع سبق ذكره، ص:81.

³-المرجع نفسه، ص:82.

⁴- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، مرجع سبق ذكره، ص:3.

⁵- محمد محمود ولد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص:8.

⁶- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2011، مرجع سبق ذكره، ص:13.

⁷- زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية-البحث عن نموذج جديد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 55-56، بيروت، لبنان، 2001، ص:113.

تشهد تدفقات استثمارية أجنبية حتى في حالات الاضطراب السياسي، فمنذ عام 1980 ارتفع رصيد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم بمعدل تجاوز 100%، وأن ما يقرب من نصف هذه الدول ذات الدخل المنخفض المستقطبة للاستثمار قد شهدت صراعات كبرى تزامنت مع نشر الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام في 25 دولة ما يقرب 20% من إجمالي عدد الدول التي شهدت تلك الصراعات.

أثبتت الانتفاضات والاحتجاجات والثورات التي بدأت في تونس وامتدت إلى مصر واليمن والبحرين وليبيا والأردن وعمان وغيرها من البلدان العربية وحدة معاناة الشعوب العربية في كل مكان ووحدة المشاعر والطموحات، وأثبتت بالإجماع على رفض الواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية والرغبة العميقة في التغيير بعد أن وصلت هذه المجتمعات إلى مرحلة الخطر.

رغم الخلاف النظري على دور شكل النظام السياسي واستقراره وارتباطه بالتطور الاقتصادي، إلا أن هناك اتفاقاً على أن التغييرات السياسية العميقة والمنتسرة تؤثر على الاقتصاد ولاسيما مناخ الاستثمار وتدفقاته سواء محلي أو أجنبي.¹

¹ - نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأولي، 2011، مرجع سبق ذكره، ص:7.

خلاصة الفصل:

إن مناخ الاستثمار لا يتوقف عند حدود العوامل الاقتصادية فقط، ولكن تجاوز ذلك إلى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة، بما فيها من درجة التجانس اللغوي والديني، وإن تهيئة المناخ الاستثماري الجيد وكذا ترقبته تعد من أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول النامية والتي تعاني من نقص كبير، والذي بدوره يعكس لنا المخاطر والوضعية التي سيكون عليها المستثمر الأجنبي الذي يرغب بالاستثمار في بلد ما.

وعليه نستخلص أن لكل مناخ استثماري مقومات ومبادئ خاصة به، حيث أن هذه المقومات قد تكون عامل قوة وجذب للمستثمرين أو تكون عامل ضعف يجب السعي لتحسينه. فأغلبية الدول تلجأ لتقييم مناخها من خلال العديد من المؤشرات التي تساعد المستثمر الأجنبي لمعرفة وضعية الاستثمار في هذا البلد.

الفصل الثالث:

مساهمة المناخ الاستثماري في

جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر إلى كل من الجزائر،

تونس والمغرب

-دراسة مقارنة-

تمهيد:

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرهونة من جهة بمدى استقرار المناخ الاستثماري الملائم لطبيعة النشاط في الدول المضيفة الذي تحكمه العديد من المحددات، ومن جهة أخرى بمدى توافق شكل الاستثمار المعتمد من طرف الشركة الأجنبية مع البيئة الاستثمارية للدولة المضيفة وذلك من أجل تحقيق منافع أكبر وتكاليف أقل.

وبالرغم من زيادة المنافسة بين مختلف الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما مع بروز ظاهرة العولمة المالية وافتتاح الأسواق المالية الدولية، فإن نتائج هذا الاهتمام تختلف من دولة إلى أخرى، ولمسايرة هذه التطورات على الساحة الدولية، تبذل الدول العربية ومن بينها دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) جهود معتبرة لتهيئة مناخها الاستثماري من خلال تقديم حوافز و ضمانات اقتصادية قصد جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي هذا السياق وبغية تحليل الأفكار السابقة الذكر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مقارنة الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي

المبحث الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي خلال الفترة (2013-2018)

المبحث الثالث: تقييم أداء وإمكانيات المناخ الاستثماري في دول المغرب العربي في جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر

المبحث الأول: الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي

سعت دول المغرب العربي من خلال قوانين الاستثمار والتشريعات المرتبطة بتحسين بيئة الاستثمار إلى جذب واستقدام الاستثمارات الأجنبية بما يتلاءم مع الإمكانيات المتوفرة لديها، كما عملت على تقديم العديد من الحوافز والتسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحسين بيئة الاستثمار وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر

أولاً: الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر

1. الحوافز الجبائية والجمركية:

❖ **النظام العام¹:** وتمنح الامتيازات في هذا النظام إلى الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من الدولة، وتشمل كل الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

– مرحلة الانجاز في الأجل المتفق عليها:

تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من ما يلي:

– الإعفاء من الحقوق الجمركية: فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

– الإعفاء من دفع حق نقل الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

– مرحلة الاستغلال:

تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المرحلة ولمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط، الذي تعده

المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، مما يلي:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

❖ **النظام الاستثنائي²:**

¹ – Agence National de développement de l'investissement sur le site : www.andi.dz.

² – المرجع نفسه.

وتستفيد من هذا النظام الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني. ولاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة، ومن شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وادخار الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة.

وتستفيد هذه الاستثمارات (المنجزة وفق الشروط المشار إليها سابقا) مما يلي:

– بعنوان إنجاز الاستثمار:

– الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعبوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

– تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادة في رأس المال.

– تكفل الدولة جزئيا أو كلياً بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة (ANDI) فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع؛

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب مساهمة الدولة ولمدة عشر سنوات مما يلي:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الرسم على النشاط المهني (TAP)؛

– الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ اقتنائها؛

– منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن تسهيل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الاهتلاك (ترحيل العجز)؛

وتستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني مما يلي:

✓ في مرحلة الإنجاز ولمدة أقصاها خمس سنوات.

– الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز المشروع؛

– الإعفاء من حقوق التسجيل، وكذا الإشهار القانوني الذي يطبق على الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج؛

✓ في مرحلة الاستغلال ولمدة أقصاها 10 سنوات.

تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المرحلة مما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛

- الإعفاء من الرسم المهني (TAP)؛

كما يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به.

2. الحوافز المالية الغير ضريبية:

تقدم الجزائر حوافز مالية غير ضريبية، مكملة لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد

سواء وتتمثل هذه الحوافز فيما يلي:

✓ **منحة الاستثمار:** وفق قانون الاستثمار 03/01 المعدل والمتمم بالأمر 08/06 لم ينص صراحة على

منح هذا النوع من الحوافز بالرغم من تخصيص حساب خاص بعنوان "صندوق دعم الاستثمار" سنة

2002، والذي يهدف إلى التكفل بمصاريف مشاركة الدولة في تكاليف الحوافز الممنوحة للاستثمارات

وخاصة مصاريف البنية التحتية اللازمة لإنجاز الاستثمار من قبل الدولة.

✓ **تحمل مصاريف البنية الأساسية:** وفق الأمر رقم 06-11 المؤرخ في 30 أوت 2006، حدد شروط

وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للدولة الموجهة لانجاز مشاريع استثمارية، ويخول

الامتياز المستفيد منه في الحق على الحصول على رخصة بناء وإنشاء رهن رسمي لصالح المؤسسات

المالية يقع على الحق العيني العقاري الناتج عن الامتياز، وذلك لضمان القروض الممنوحة لتمويل

المشروع.¹

✓ وقد جاء هذا الأمر كمحاولة لتسوية مشكل الطبيعة القانونية للوعاء العقاري المخصص لانجاز المشاريع

والذي كان عائقا أمام المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.²

3. الحوافز الأخرى:

✓ **اختيار نظام الاهتلاك وترحيل العجز:**

يمكن للمستثمر اختيار نظام الاهتلاك المعجل وفق المتطلبات التي يستوجبها نظام الاهتلاك ولاسيما فيما

يتعلق بالمعدات التكنولوجية، والتي تتطلب أجال الاهتلاك أقل مما هو معمول به في نظام الاهتلاك

الخطي.³ كما يسمح بترحيل العجز لمدة خمس سنوات متتالية، ويتم تنزيل العجز سنويا من الأرباح المحققة

في الميزانيات الجبائية إلى غاية السنة الخامسة.⁴

✓ **حوافز تشريعات العمل:**

¹ - ساعد بوروي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 86-87.

² - المرجع نفسه، ص: 73.

³ - يسمح باختيار نظام الاهتلاك التنازلي أو التصاعدي على نشاطات القرض الإيجاري بعد صدور قانون المالية 2006.

⁴ - ساعد بوروي، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

- أصبح تشريع العمل أكثر ملائمة مع متطلبات اقتصاد السوق، كما أصبح سوق العمل أكثر مرونة، وتتميز علاقات العمل في الجزائر بما يلي:
- التفاوض الجماعي كوسيلة لتحديد التزامات الأطراف؛
 - تراجع دور النقابات العمالية؛
 - أغلبية عقود العمل عقود محددة المدة (فهي عقود عمل مؤقتة وليست دائمة، فيما عدا عقود التوظيف العمومي)¹؛
- أما فيما يخص التكاليف الاجتماعية للعمل، فتبلغ 35% وموزعة كما يلي:
- 26% على عاتق الهيئة المستخدمة؛
 - 9% على عاتق العامل²؛

ومن الناحية العملية لا توجد قيود على الشركات الأجنبية في جلب الأيدي العاملة الأجنبية، ويمكن لرب العمل أن يلجأ إلى توظيف العمالة الأجنبية عندما لا يجد عمالة وطنية بنفس المؤهلات. وفي السابق لم يكن بإمكان الأجانب العمل إلا بالنسبة لرعايا الدول التي تربطها اتفاقيات مع الجزائر، أو المتمتعين بحق اللجوء السياسي.

كما يحق للعامل الأجنبي ترحيل أجره، شريطة أن يكون حاصلًا على عقد عمل أو تصريح مؤقت مؤثر من المديرية العامة للتوظيف العمومي أو الوزارة المكلفة بالعمل، ويتكون الأجر من جزء قابل للتحويل بالعملة الأجنبية، وجزء آخر يدفع بالدينار يحدد بحرية بين صاحب العمل والعامل الأجنبي³.

✓ حوافز الصرف الأجنبي:

تنص المادة 31 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم على ما يلي: تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقًا من مساهمة رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة قابلة للتحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام، ويتأكد من استيرادها قانونًا، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

ولم يخلو هذا النص من مشاكل عند تطبيقه، ولاسيما في تحديد الجزء القابل للتحويل، (بين رأس المال- أي الوسائل المستعملة للإنتاج) والأموال الخاصة (يمثل رأس مال المملوك للشركة: الرأس مال الاجتماعي، الاحتياطات والأرباح الغير موزعة).

وقد جاء تنظيم بنك الجزائر رقم 05-03 الصادر في 06 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ليزيل بعض الغموض، إذ يحدد هذا النص كيفية تحويل الأرباح والفوائد والنواتج الحقيقية الصافية للتنازل

¹- تحكم علاقات العمل بالقانون رقم 90-11 الصادر في 21 أفريل 1990، الجزائر.

²- مساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

³- مرجع نفسه، ص: 75.

أو تصفية الاستثمارات الأجنبية المنجزة في إطار الأمر رقم 03-01 وقد ألزم التنظيم السابق الذكر البنوك والمؤسسات المعتمدة على تنفيذ بدون تأخير تحويل الأرباح والفوائد إلى جانب علاوات الحضور ومكافآت أعضاء الإدارة الأجانب.¹

ثانيا: ضمانات الاستثمار الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري

❖ الضمانات التي نصت عليها النصوص القانونية التي تضمنها قانون النقد والقرض وهي كالتالي:

1. المساواة في المعاملة:

يضمن قانون الاستثمار الجزائري للمستثمرين الأجانب نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني، ومبدأ عدم التمييز وعدم الحق في المصادرة وضمان حماية الملكية الفردية، كما نص القانون على عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية، ويشير القانون كذلك إلى عدم إمكانية إجراء مراجعة أو إلغاء في المستقبل للمزايا المقدمة للاستثمارات المنجزة طبقا لهذا القانون، ولكن القانون يسمح بقدر من المرونة إذ يعطي للمستثمر الحق بأن تشملته التعديلات الجديدة المدخلة على القانون، فقد أشار القانون إلى عدم إمكانية القيام بمصادرة إدارية كالتأميم، وإذا تم ذلك بموجب التشريع فيترتب على الدولة تقديم تعويض عادل ومنصف للمستثمر، وبالتالي هو تشريع لتحفيز الاستثمار وليس تشريعا بهدف الرقابة فقط ويستند إلى مبدأ الحيادية.²

2. إمكانية اللجوء إلى التحكيم:

بعد صدور المرسوم التشريعي رقم (93-09) تم السماح بإدراج بنود تنص على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة منازعات الاستثمار، حيث أن كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية مهما كان السبب، يخضع للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاق خاص يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق باللجوء إلى تحكيم خاص.

3. إمكانية تحويل الأرباح:

وفقا للأمر (03-01) لقانون الاستثمار الجزائري فإنه يسمح بتحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد الناجمة عنه بشروط محددة، فهذه الأموال لا تشمل إلا الاستثمارات المنجزة بتقديم مساهمة في رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر.³

❖ الضمانات التي أقرها قانون الاستثمار 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار وهي كالتالي:

¹ -La loi bancaire marocain de 1993.

² -منصوري الزين، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي 2005، ص: 138.

³ -قادي عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، (التحكيم التجاري الدولي)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص: 215.

1. ضمان الاستقرار التشريعي:

أدرج المشرع الجزائري هذا المبدأ في قانون الاستثمار 16-09 بموجب المادة 22، والذي يعرف كذلك بـضمان الثبات التشريعي وهو ثبات القانون المعمول به الذي تم على أساسه إبرام عقد الاستثمار والمتضمن الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر، إذ لا يعقل أن تبرم الدولة عقد مع مستثمر أجنبي يسري على جميع مراحل الاستثمار وبعد ذلك تعدل أو تلغي هذا القانون وتجبره على الخضوع للقانون الجديد. ويعد هذا الضمان في حد ذاته تنازل وتعهّد صريح من طرف الدولة لأنه يقيد سلطتها من ناحية التشريع، وبالتالي نجد أن هذا الضمان يحقق توازن بين الدولة والمستثمر من ناحية القانون الساري العمل به.¹

2. ضمان ضد نزع الملكية:

يعتبر هذا الضمان حماية للمستثمر من التصرفات غير التجارية التي قد تقوم بها الدولة بحرمانه من ملكيته أو الاستيلاء عليها بكل شكل من الأشكال والتي هي حق جوهري في الاستثمار، والذي يلعب دور بالغ الأهمية في إزالة مخاوف المستثمر الأجنبي. حيث ضمن المشرع الجزائري عدم التعرض للمستثمر الأجنبي بنزع الملكية التي يقيم عليها مشروعه الاستثماري أو الاستيلاء عليها إلا في حالات خاصة والتي يترتب عليها تعويض عادل ومنصف.²

المطلب الثاني: الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس

أولاً: الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس

1. الحوافز الجبائية والجمركية:

فيما يلي الإعفاءات المقررة حسب أحكام القانون 120-93:³

✓ الضريبة على الأرباح والمداخيل: وتعفى من هذه الضريبة ولمدة 10 سنوات الأولى من النشاط:

– المداخيل المتأتية من التصدير؛

– المشاريع الفلاحية؛

– مشاريع التنمية الجهوية.

كما تستفيد من تخفيض قدره 50% من ضريبة الأرباح:

– المداخيل المتأتية من التصدير ابتداء من السنة الحادية عشر ولمدة غير محدودة، ومشاريع التنمية

الفلاحية لفترة 10 سنوات إضافية؛

¹ - زروق يوسف، رقاب عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

² - مرجع نفسه، ص: 104.

³ - ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 84-85.

- يمنح تخفيض قدره 35% من ضريبة الأرباح على المداخل المعاد استثمارها أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو للضريبة على الشركات؛
- تستفيد المؤسسات المصدرة كليا (100%) من إعفاء كلي للرسوم الجمركية لوارداتها من السلع والمواد اللازمة لإنتاجها.
- ✓ الرسم على القيمة المضافة: وتوجد في تونس ثلاثة معدلات للقيمة المضافة:
 - معدل 6% يطبق على الحاجات الأساسية (الدقيق، السكر، الشاي)؛
 - معدل 17% يطبق على الصناعات التحويلية، والخدمات؛
 - معدل 29% يطبق على السلع الكمالية.
- وتعفى الشركات التي تنتج للسوق المحلي وللتصدير من دفع ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك على الواردات، بشرط أن تكون المعدات المعنية ليس لها تصنيع محلي بديل؛
- الإعفاء من دفع الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك على المعدات المصنعة محليا؛
- كما تعفى من هذه الضريبة الاستثمارات التي تقوم بها الشركات المحاربة للتلوث الناتج عن نشاطها، وكذا الاستثمارات التي تهدف إلى المحافظة على الطاقة، والبحث والتطوير عندما تستخدم معدات وأدوات مستوردة أو صنعت محليا؛
- ويخول لشركات التصدير الكلي والجزئي الحق في استرجاع مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المدفوع، والرسوم الجمركية المدفوعة على المواد الخام والسلع شبه المصنعة المقتناة من السوق المحلية أو المستوردة.

2. الحوافز المالية الغير ضريبية:

- ✓ **منحة الاستثمار:** تقدم هذا النوع من الحوافز بموجب مجلة تشجيع الاستثمارات حيث تستحق الاستثمارات التي تقوم بها الشركات في مناطق التنمية الجهوية والفلاحية وحماية البيئة من منح استثمار تحدد نسبتها كالتالي:
 - حماية البيئة: 20% من تكلفة التجهيزات؛
 - التنمية الجهوية: 15% أو 25% من تكلفة المشروع حسب موقعه؛
 - التنمية الفلاحية: 7% من تكلفة المشروع مع منحة إضافية بنسبة 8% لصالح المشاريع الفلاحية في المناطق الجافة و25% لمشاريع الصيد البحري في موانئ الساحل الشمالي؛
- كما أن الاستثمارات التي تقام من أجل تجنب التلوث وحماية البيئة تكون مؤهلة لمنح خاصة من قبل الحكومة؛

– تستفيد بمنح استثمار إلى حد أقصاه 50% من قيمة الاستثمار للاستثمارات ذات الأهمية للاقتصاد التونسي.¹

✓ تحمل مصاريف البنية الأساسية: تستفيد المؤسسات والمهن الصغرى من تكفل الدولة بمصاريف دراسات المشروع، كما تستفيد المشاريع المنجزة في مناطق تشجيع التنمية الجهوية من تكفل جزئي أو كلي لمصاريف البنية التحتية.²

3. الحوافز الأخرى

✓ اختيار نظام الاهتلاك وترحيل العجز:

يسمح للشركات المستفيدة من أحكام مجلة تشجيع الاستثمارات، اختيار نظام الاهتلاك المتزايد للمعدات والأدوات المنتجة والتي يتوقع لها عمر افتراضي يصل إلى سبع سنوات حسب طرق الاهتلاك الخطي،³ غير أن التشريع التونسي لم ينص على مبدأ ترحيل عجز السنوات الماضية لسنوات قادمة كما هو معمول في الجزائر والمغرب.⁴

✓ حوافز تشريعات العمل:

يتمتع تشريع العمل بمرونة كبيرة وذلك بالنظر إلى المميزات والخصائص التي جاء بها وتتمثل فيما يلي:

– تكييف نظم العمل وأوقاته حسب حاجات المؤسسة؛

– إمكانية اللجوء إلى عقود العمل لفترة محددة؛

– تقليص اليد العاملة بصورة آلية لأسباب اقتصادية وتكنولوجية؛

ويمكن للشركات المصدرة كليا، انتداب أربعة أجانِب لتأمين عملية التأطير والتسيير، إضافة إلى انتداب مؤطرين آخرين بعد موافقة الوزارة المعنية.

✓ حوافز الصرف الأجنبي:

تتمتع تونس بحرية كاملة في مجال الصرف الأجنبي ولا سيما ما أقرته اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المصادق عليها بالقانون عدد 49 لسنة 1996، حيث تضمن تونس حرية تداول رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة، وكذلك تصفية وتحويل محصول تلك الاستثمارات وكل ربح يتأتى منها.⁵

¹ – ساعد بوراي، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

² – تير زينب، أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017، ص: 86.

³ – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العنوان، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المنعقدة في تونس، 24-25 مارس 1997، ص: 81.

⁴ – ساعد بوراي، مرجع سابق، ص: 75.

⁵ – مرجع نفسه، ص: 77.

ثانيا: ضمانات الاستثمار الممنوحة ضمن قانون الاستثمار التونسي

عملت الجهات الوصية في تونس على منح العديد من التسهيلات والضمانات للمستثمر الأجنبي، تتلخص أساسا في:

- حرية تحويل الأرباح وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة؛
- حماية حقوق الملكية الصناعية؛
- عدم الازدواج الضريبي؛
- الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها؛
- تغطية المخاطر غير التجارية.¹
- يعامل المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل عن المعاملة الوطنية التي يعامل بها المستثمر التونسي عندما يكون في وضعية مماثلة لوضعيته وذلك فيما يتعلق بالحقوق والواجبات المنصوص عليها؛
- حماية أموال المستثمر وحقوق ملكيته الفكرية مضمونة طبقا للتشريع الجاري به العمل؛
- لا يمكن انتزاع أموال المستثمر إلا من أجل المصلحة العمومية وطبقا للإجراءات القانونية ودون تمييز على أساس الجنسية ومقابل تعويض عادل ومنصف.
- للمستثمر حرية تحويل أمواله إلى الخارج بالعملة الأجنبية وفقا للتشريع الجاري.²

المطلب الثالث: الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في المغرب

أولاً: الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في المغرب

1. الحوافز الجبائية والجمركية:

يعتبر ميثاق الاستثمار رقم 95-18 بمثابة القانون لإطار الاستثمار في المغرب. وقد حدد الباب الثاني منه، التدابير ذات الطابع الجبائي والجمركي، وفيما يلي عرض لأهم التدابير الجبائية والجمركية التي يمنحها ميثاق الاستثمار في المغرب:

✓ الضريبة على الشركات (IS):

تستفيد من تخفيض قدره 50% من هذه الضريبة ولفترة خمس سنوات التالية لفترة استغلالها:

- منشآت تصدير المنتجات والخدمات بالنسبة لرقم أعمالها المتعلق بالتصدير والمنجز بعملات أجنبية؛
- المنشآت التي تقام بالأقاليم التي يستوجب مستوى النشاط الاقتصادي فيها، نظاما جبائيا تفضيليا باستثناء مؤسسات الائتمان، وشركات التأمين والوكالات العقارية، ويعفى القطاع الفلاحي من ضريبة الشركات إلى غاية 31 ديسمبر.

¹ سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص: 165.

² تير زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

- منشآت الصناعات التقليدية والتي يكون إنتاجها حصيداً عمل يدوي، وذلك أينما وجد مكان إقامتها¹.
- ✓ الضريبة العامة على الدخل (IGR):
- تستفيد من إعفاء كلي لفترة خمس سنوات ومن إعفاء جزئي قدره 50% من هذه الضريبة لمدة خمس سنوات المتبقية، النشاطات والهيئات التالية²:
- منشآت تصدير المنتجات والخدمات التي يستوجب مستوى النشاط الاقتصادي فيها نظاماً تفضيلياً طوال الخمس سنوات الأولى التالية لتاريخ استغلالها، باستثناء المؤسسات القارة التابعة للشركات غير الموجود مقرها بالمغرب، وكذا مؤسسات الائتمان وشركات التأمين والوكالات العقارية؛
- منشآت الصناعة التقليدية التي يكون إنتاجها حصيداً عمل يدوي أساساً وذلك أينما وجد مكان إقامتها.
- وتتوقف الاستفادة من هذه المنافع على مسك محاسبة منتظمة وفق التشريع الجاري به العمل.
- ✓ الرسم على القيمة المضافة TVA:
- تعفى من هذا الرسم في الداخل وحين الاستيراد³:
- السلع التجهيزية والمعدات والآلات المدرجة في حساب الأصول الثابتة؛
- تستفيد المنشآت التي أدت هذه الضريبة عند الاستيراد أو شرائها محلياً، من الحق في استرجاع مبلغ الضريبة المدفوع.
- ✓ الرسوم الجمركية:
- تفرض الرسوم الجمركية في مجال لا يقل عن 2.5% ولا يزيد عن 10% من قيمة السلع المستوردة، وتعفى من الرسوم الجمركية السلع التجهيزية والمعدات والآلات والأجزاء التابعة لها مع مراعاة الاقتصاد الوطني.
2. الحوافز المالية الغير ضريبية:
- ✓ منحة الاستثمار: نص ميثاق الاستثمار على إحداث حساب لتمويل صندوق إنعاش الاستثمارات الموجه لتكفل الدولة بتكلفة الامتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمرين في إطار ما يسمى بنظام عقود الاستثمار والنفقات التابعة التي يستلزم إنعاش تلك الاستثمارات⁴.
- ✓ تحمل مصاريف البنية الأساسية: يربط ميثاق الاستثمار إمكانية تكفل الدولة ببعض النفقات الأساسية بأهمية الاستثمارات بالنسبة للاقتصاد المغربي، ولاسيما من حيث المبلغ المستثمر وعدد مناصب الشغل المتوفرة، والمنطقة التي ينجز فيها الاستثمار والتكنولوجيا التي سيحولها المشروع، ومدى مساهمته في

¹ - ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

² - CNUCED, Examen de la politique de l'investissement de Maroc, New York et Geneva, Nations Unies, 2007, p.37.

³ - ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

⁴ - مرجع نفسه، ص ص: 72، 84.

- الحفاظ على البيئة. وتبرم الدولة عقود خاصة تخول للاستثمارات المشار إليها أعلاه بالإضافة إلى الامتيازات في قانون الاستثمار، الإعفاء الجزئي من النفقات التالية:
- نفقات اقتناء الأراضي اللازمة لإنجاز المشروع؛
- نفقات البنية الأساسية الخارجية (توصيل الماء، الكهرباء، الطرقات)؛
- نفقات التكوين المهني؛
- كما تتكفل الدولة بجزء من تكلفة إعداد المناطق الصناعية في الأقاليم والعمالات التي يبرر مستوى نموها الاقتصادي إعانة خاصة منها.¹

3. الحوافز الأخرى:

✓ اختيار نظام الاهتلاك وترحيل العجز:

نصت المادة 09 من ميثاق الاستثمار على الاستمرار في تطبيق نظام الاهتلاك المتناقص للسلع التجهيزية، وهذا بالنسبة للشركات الخاضعة للضريبة على الأرباح، والضريبة العامة على الدخل، كما يسمح بترحيل العجز لفترة أربع سنوات التالية للسنة التي تحقق فيها العجز.²

✓ حوافز تشريعات العمل:

وفق قانون العمل المغربي الجديد المصادق عليه في جويلية 2003، والذي دخل حيز التطبيق في 07 جوان 2004، يعتبر حافز مهم للمستثمرين الأجانب³ وذلك مقارنة مع التشريع السابق الذي كان معمولا به قبل هذا التاريخ، وقد أدخل القانون عدة مبادئ جديدة من أهمها:

- وجود عقود مؤقتة بجانب عقود العمل الدائمة؛
- إمكانية تقليص العمال وتسريحهم لأسباب تكنولوجية واقتصادية؛
- تخفيض مدة العمل الأسبوعية من 48 ساعة إلى 44 ساعة؛
- عدم النص في التشريع الجديد على حق الإضراب؛
- إخضاع نزاعات العمل إما إلى إجراءات المصالحة أو التحكيم؛

أما من حيث توظيف اليد العاملة الأجنبية فقد حدد التنظيم إمكانية توظيف اليد العاملة الأجنبية ذات الاختصاصات النادرة والبحثية.

ويبلغ الأجر الوطني المضمون في المغرب 1826 درهم (حوالي 200 دولار) وهو أجر مرتفع مقارنة مع باقي دول المغرب العربي المجاورة (108 دولار و130 دولار في كل من تونس والجزائر على التوالي). وتقدر الأعباء الاجتماعية 22% وهي موزعة كما يلي:

- 17.70% على عاتق المستخدم؛

¹ - ساعد بوروي، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

² - مرجع نفسه، ص: 75.

³ - CNUCED, Examen de la politique de l'investissement de Maroc, Op. Cit, p.p.45-46.

- 4.30 % على عاتق العامل.¹

✓ حوافز الصرف الأجنبي:

نظام الصرف في المغرب يسمح بفتح حسابات بنكية للمستثمرين الأجانب سواء بالعملة المحلية (الدرهم)، أو بعملات أجنبية، كما ينص على حرية تحويل المداخل الناتجة عن التنازل أو التصفية الجزئية أو الكلية للاستثمارات، فضلا عن عوائد فوائض القيمة والأرباح.²

ثانيا: ضمانات الاستثمار الممنوحة ضمن قانون الاستثمار المغربي

- نصت المادة 23 من قانون الاستثمار المغربي مبدأ احترام الحقوق المكتسبة، حيث نصت على احتفاظ المستثمر بالحوافز المقررة في القانون.

- يضمن قانون الاستثمار حرية تحويل الأموال، ويعهد لمكتب الصرف المغربي القيام بعمليات الصرف والتحويل، ومن بين الأموال القابلة للتحويل الأرباح المحققة من طرف فروع الشركات الأجنبية في المغرب،

وفي إطار السير اللامركزي للاستثمار، وبهدف تسريع إجراءات فض النزاعات التي تثبت بين المستثمرين والإدارة، عهد إلى المراكز الجهوية للاستثمار، اقتراح الحلول الودية، والتي يمكن الطعن فيها إداريا أمام لجنة الاستثمارات أو أمام لجنة خاصة محدثة بموجب التعليم رقم 20-2002 المؤرخة في 26 ديسمبر 2002.

المبحث الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي خلال الفترة (2013-2018)

تهدف الحوافز والضمانات والتسهيلات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس والمغرب إلى تحسين مناخ الاستثمار عموما، وإلى زيادة حجم التدفقات الواردة إلى هذه الدول بوجه خاص.

وعليه سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى دول المغرب العربي، وفي أي القطاعات الاقتصادية تركزت تلك التدفقات، وما هي الدول الأكثر استثمارة فيها.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2013-2018)

إن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو صورة وانعكاس لبيئة ومناخ الاستثمار المهيأة في هذا البلد، لذلك كان منطوقيا ملاحظة زيادة حجم ومستوى هذا الاستثمار في المواقع المهيأة بيئتها الاستثمارية، وانخفاض حجمه ومستواه في المواقع الأقل تهيئة، والجزائر وتونس والمغرب هي إحدى الدول

¹ - ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

² - La loi bancaire marocain de 1993.

التي يبدو مناخ الاستثمار فيها رغم التحسن الملحوظ ليس مناسباً بنفس ما هو عليه حال مناخ الاستثمار في كثير من الدول الأخرى.

والجدول الموالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي خلال الفترة من 2013 إلى 2018.

الجدول رقم (03-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2018-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الجزائر	تونس	المغرب
2013	1697	1117	3298
2014	1507	1064	3561
2015	-584	1003	3255
2016	1637	885	2157
2017	1232	881	2686
2018	1500	1036	3640

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: <http://unctadstat.unctad.org>

من خلال تتبع حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر والمغرب وتونس خلال السنوات الأخيرة، نلاحظ أن الأرقام كانت غير متقاربة تماماً بين هذه الدول خاصة بين الجزائر وتونس، وشهدت تذبذباً من سنة إلى أخرى بين الارتفاع والانخفاض، وكانت مجمل هذه التدفقات ضئيلة مقارنة بإمكانيات هذه الدول، فلم تمثل هذه التدفقات في مجملها سوى 12.69% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية سنة 2013 و 14% منها سنة 2014، كما نلاحظ أنه بدءاً من سنة 2013 إلى سنة 2015 تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من تونس والجزائر، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في الجزائر وبسبب الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية في تونس، وفي سنة 2015 تراجعت الجزائر بشكل رهيب إلى قيمة سالبة بمقدار 584 مليون دولار جراء عملية تصفية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ارتفعت بشكل واضح في المغرب إلى أعلى مستوى لها خلال الفترة (2015-2013)، ففي سنة 2015 بلغت قيمة التدفقات إليها حوالي 3255 مليون دولار بما نسبته 7.9% من إجمالي التدفقات وهو رقم جيد. وبداية من سنة 2016 عرفت كل من تونس والمغرب تراجعاً في حجم التدفقات بقيمة 885 مليون دولار و 2157 مليون دولار، أما الجزائر مع تطبيق القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار عرف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ارتفاعاً طفيفاً حيث بلغ 1637 مليون دولار نتيجة تضمن هذا القانون للمزيد من الامتيازات إضافة إلى الاستقرار الأمني والسياسي في الجزائر خلال هذه الفترة. وفي سنة 2017 سجلت الجزائر تراجعاً بمقدار 1232 مليون دولار وهي بداية تراجع أخرى وقد يكون

السبب هنا هو أيضا القاعدة الاستثمارية، كما عرفت كل من دول المغرب العربي في سنة 2018 ارتفاعا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي فقد ارتفعت في الجزائر بقيمة 1500 مليون دولار وذلك بفضل الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والسيارات، وتونس بقيمة 1036 مليون دولار، والمغرب بقيمة 3640 مليون دولار.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي

سوف نستعرض في هذا المبحث إلى أهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي لكل دولة.

أولا: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

يوضح لنا الجدول التالي أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)
الجدول رقم(02-03): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)

الدولة	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة(مليون دولار)
الصين	10	5	3,539
سنغافورة	3	1	3,151
اسبانيا	10	6	2,565
تركيا	4	4	2,313
ألمانيا	7	7	380
جنوب إفريقيا	1	1	350
فرنسا	12	10	330
سويسرا	4	4	330
ايطاليا	1	1	232
المملكة المتحدة	2	2	212
أخرى	28	28	892
الإجمالي	82	69	14,293

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، 2018.

فالملاحظ أن الجزائر نجحت في استقطاب نحو 82 مشروع يتم تنفيذها من قبل 69 شركة أجنبية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 15 مليون دولار. وجاء توزيع هذه المشاريع جغرافيا من كل مختلف دول العالم، حيث كانت فرنسا والصين وإسبانيا أكبر مستثمرين في الجزائر مقارنة بباقي الدول. أما عن أهم الشركات المستثمرة في الجزائر، فيمكن توضيحها خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03-03): أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)

التكلفة(مليون دولار)	البلد	الشركة
3,300	الصين	China State Construction Engineering Corporation
3,151	سنغافورة	Indorama
2,209	اسبانيا	Grupo Ortiz Construccion y servicios del mediterraneo
1,397	تركيا	Tosyali holding
900	تركيا	Taypa tekstil

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، 2018.

ثانيا: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس:

يوضح لنا الجدول التالي أهم الدول المستثمرة في تونس خلال الفترة (2013-2017):

الجدول رقم(03-04): أهم الدول المستثمرة في تونس خلال الفترة (2013-2017)

الدولة	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة(مليون دولار)
النمسا	2	2	976
فرنسا	19	17	962
الولايات المتحدة	8	8	417
اسبانيا	7	7	369
بلجيكا	4	1	305
اليابان	1	1	228
الصين	3	3	223
تايلاند	1	1	130
سويسرا	4	4	92
السويد	3	3	88
أخرى	27	27	278
الإجمالي	79	74	4,067

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، 2018.

نجحت تونس في استقطاب نحو 79 مشروع يتم تنفيذها من قبل 74 شركة عربية وأجنبية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 4 مليون دولار ورقم أقل من رقم الجزائر. حيث استحوذت فرنسا على أكبر عدد من المشاريع، ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تأتي بعدها على التوالي اسبانيا، بلجيكا، السويد والصين، وفي الأخير تأتي النمسا، اليابان، وتايلاند بعدد ضئيل من المشاريع.

أما أهم الشركات المستثمرة في تونس، فيمكن توضيحها خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03-05): أهم 5 شركات مستثمرة في تونس خلال الفترة (2013-2017)

الشركة	البلد	التكلفة(مليون دولار)
OMV	النمسا	976
Auchan Group	فرنسا	636
Windvision	بلجيكا	305
Yazaki Group	اليابان	228
China National Building Material Group Corporation	الصين	156

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، 2018.

ثالثا: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب:

ليكن الجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في المغرب خلال الفترة (2013-2017):

الجدول رقم(03-06): أهم الدول المستثمرة في المغرب خلال الفترة (2013-2017)

الدولة	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة(مليون دولار)
فرنسا	88	78	3,676
الصين	15	12	3,307
الإمارات العربية	32	19	2,598
اسبانيا	51	44	2,068
الولايات المتحدة	45	34	1,989
ايطاليا	13	7	1,729
سويسرا	16	14	1,462
اليابان	13	13	1,027
الدنمارك	3	3	910
كندا	6	5	712
أخرى	88	74	3,248
الإجمالي	370	303	22,725

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، 2018.

بلغت عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب نحو 370 مشروع يتم تنفيذها من قبل 303 شركة عربية وأجنبية، وهو رقم كبير جدا مقارنة بالجزائر وتونس. كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 23 مليون دولار، كانت الإمارات العربية من أهم الدول العربية المستثمرة في المغرب، وفرنسا واسبانيا وايطاليا أهم الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في قائمة أهم الدول المستثمرة.

أما عن أهم الشركات المستثمرة في المغرب، فيمكن توضيحها خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03-07): أهم 5 شركات مستثمرة في المغرب خلال الفترة (2013-2017)

الشركة	البلد	التكلفة(مليون دولار)
Shanghai Electrc	الصين	2,000
Enel	ايطاليا	1,356
Groupe PSA (PSA Peugeot-Citroen)	فرنسا	1,288
Lafargeholcim	سويسرا	1,006
Middle East Development	الإمارات	1,000

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، 2018.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول

المغرب العربي

سوف نستعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي في كل دولة فيما يلي:

أولاً: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر: سجلت الجزائر خلال الفترة

(2002-2017) 901 مشروع استثمار أجنبي بقيمة 2519831 مليون دينار جزائري، وقامت بتوفير

133583 منصب شغل، والجدول الموالي يوضح توزيع هذه المشاريع حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم(03-08): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال

الفترة (2002-2017).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة(مليون دينار جزائري)	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الزراعة	13	1,44	5768	0,23	641	0,48
البناء	142	15,75	82593	3,28	23928	17,91
الصناعة	558	61,93	2050277	81,37	81413	60,95
الصحة	6	0,67	13572	0,54	2196	1,64
النقل	26	2,89	18966	0,75	2407	1,80
السياحة	19	2,11	128234	5,09	7656	5,73
الخدمات	136	15,09	130980	5,20	13842	10,36
الاتصالات	1	0,11	89441	3,55	1500	1,12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>; Alger ; 13/06/2020.

من خلال الجدول، نلاحظ أن معظم المشاريع الاستثمارية تركزت في قطاع الصناعة الذي أخذ ما

يقارب 61,93% من عدد المشاريع، وأيضاً 81,37% من قيمتها المالية، ومن المنتظر أن يوفر نسبة

60,95% منصب شغل من إجمالي مناصب الشغل التي ستوفرها مجمل هذه المشاريع، وتركزت معظم هذه

المشاريع الصناعية في قطاع المحروقات لما يتميز به هذا القطاع من درجة مخاطرة قليلة ومردودية مرتفعة

الفصل الثالث: مساهمة المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب -دراسة مقارنة-

مقارنة بباقي القطاعات. ويأتي بعدها على التوالي كل من قطاع البناء والخدمات بعدد مشاريع أقل. ويمكن ملاحظة أن الجزائر حتى الآن غير قادرة على توجيه الاستثمارات الأجنبية للقطاعات المهمة والحساسة مثل: قطاع الزراعة والصحة وبدرجة أقل السياحة، وهذا دليل على أن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الآن غير فعالة في هذا المجال.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة (2013-2017)

يوضح لنا الجدول التالي تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم عشر القطاعات المستثمرة في تونس خلال الفترة (2013-2017).

الجدول رقم (03-09): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة (2013-2017).

النسبة من الإجمالي (%)	التكلفة بالمليون دولار	القطاع الاقتصادي
27.22	999	الفحم والنفط والغاز الطبيعي
17.04	624	الغذاء والتبغ
16.78	616	الطاقة البيئية/المتجددة
8.50	312	مكونات السيارات
7.08	260	الفنادق والسياحة
6.07	223	الاتصالات
5.36	197	الآلات الصناعية والمعدات
4.82	177	الخدمات المالية
4.55	167	خدمات الأعمال
2.58	95	السيارات
%100	3670	الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، 2018.

بتحليل معطيات الجدول، تتضح هيمنة قطاع الطاقة (الفحم والنفط والغاز الطبيعي) على باقي القطاعات الأخرى، إذا بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع 999 مليون دولار، وتمثل لوحدها نسبة 27.22% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس، ويأتي قطاع الغذاء والتبغ في المرتبة الثانية بقيمة 624 مليون دولار، ثم قطاع الطاقة المتجددة بحجم استثمارات بلغ 616 مليون دولار، أما بالنسبة للاستثمارات في قطاع مكونات السيارات فقد استأثر 312 مليون دولار من إجمالي الاستثمارات، أما مجال الفنادق والسياحة فبلغ نصيبه 260 مليون دولار وتمثل نسبة 7.08% وهي نسبة أكبر من النسبة التي حققها هذا القطاع في الجزائر 5.09%، وأيضا في قطاع الاتصالات حققت تونس نسبة 6.07% أكبر من الجزائر 3.55%.

وفي الأخير، يمكن أن نستخلص أن القطاعات التي تحظى بأهمية كبيرة من طرف الشركات المستثمرة في تونس هي قطاعي الطاقة والغذاء والتبغ على عكس الجزائر التي تمثل أهم القطاعات فيها هي قطاعي الصناعة والخدمات.

ثالثاً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب

الجدول الموالي يوضح التوزيع القطاعي الوارد إلى المغرب:

الجدول رقم (03-10): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة

(2013-2017)

النسبة من الإجمالي (%)	التكلفة بالمليون دولار	القطاع الاقتصادي
22.62	4,277	الطاقة البديلة/ المتجددة
21.08	3,986	العقارات
18.85	3,564	السيارات
7.89	1,493	مواد البناء والبناء
6.61	1,250	خدمات الأعمال
5.65	1,059	التخزين
5.46	1,032	مكونات السيارات
4.18	791	الفنادق والسياحة
4.11	777	مواد كيميائية
3.55	671	وسائل النقل
%100	18,900	الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصفاة، الكويت، 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب هي قطاعي الطاقة البديلة والعقارات حيث بلغت هذه الأخيرة في هذين القطاعين 4,277 و 3,986 مليون دولار من إجمالي التدفقات، ثم تأتي في المركز الثالث قطاع السيارات حيث حصدت ما نسبته 18.85% وهي أكبر نسبة مقارنة بالنسبة التي حققها هذا القطاع في تونس، ثم يليها قطاع مواد البناء والبناء بحجم استثمارات بلغ 1,493 مليون دولار، وبعدها قطاع خدمات الأعمال الذي حصل على نسبة 6.61%، حيث نجد أن هذا القطاع حقق في الجزائر أكبر نسبة 15.09% مقارنة مع تونس والمغرب، أما في مجال التخزين ومكونات السيارات فكان نصيب كل منهما على التوالي 1,059 و 1,032 مليون دولار.

المبحث الثالث: تقييم أداء وإمكانيات المناخ الاستثماري في دول المغرب العربي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

سعت دول المغرب العربي من خلال قوانين الاستثمار والتشريعات المرتبطة بتحسين بيئة الاستثمار إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بما يتلاءم مع الإمكانيات المتوفرة لديها، لهذا حاولنا أن نتناول في هذا المبحث تصنيف دول المغرب العربي ضمن مؤشرات قياس مناخ الاستثمار، إضافة إلى النقائص التي يعاني منها مناخ الاستثمار في هذه الدول.

المطلب الأول: تصنيف دول المغرب العربي ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية

ازدادت أهمية ودور المؤشرات في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبت أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدول في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمارات أجنبية مباشرة، لذلك سوف نحاول التطرق إلى مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية.

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية: الجدول الموالي يبين درجة الحرية الاقتصادية في دول المغرب العربي.

الجدول رقم (03-11): ترتيب دول المغرب العربي في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2013-2018)

الدول	السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	نقاط المؤشر	49.60	50.80	48.90	50.10	46.50	44.70
	الترتيب عالميا	145	146	157	154	172	172
	الترتيب إقليمي	14	14	14	13	14	14
تونس	نقاط المؤشر	57.0	57.3	57.7	57.6	55.7	58.9
	الترتيب عالميا	107	109	107	114	123	99
	الترتيب إقليمي	11	11	11	11	10	10
المغرب	نقاط المؤشر	59.6	58.3	60.1	61.3	61.5	61.90
	الترتيب عالميا	90	103	89	85	86	86
	الترتيب إقليمي	9	10	7	9	9	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع:

<https://www.heritage.org/index/download>

من خلال تحليل معطيات الجدول السابق للفترة (2013-2018)، نجد أن هناك تقارب بين كل من المغرب وتونس ضمن هذا المؤشر، حيث سجل المغرب نقاط تتراوح بين 58.3 و61.9 واحتل المرتبة 86 عالميا سنة 2018، بينما تونس سجلت نقاط تتراوح ما بين 55.7 و58.9 وكانت في المرتبة 99 عالميا سنة 2018، في حين سجلت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر سنة 2018 بـ 44.7 هو رصيد أقل من كل

المتوسطات الإقليمية والعالمية، مما جعل الاقتصاد الجزائري في المرتبة 172 عالميا والمرتبة الأخيرة كذلك بين الدول العربية، حيث تراجع الجزائر في المؤشر بقيمة 1.8 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2017، وهذا بسبب انخفاض ملحوظ في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق العام ونقص التحرر من الفساد والحرية النقدية. ونلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد الجزائري كان على مسار تنازلي من الحرية الاقتصادية خلال الفترة الماضية، حيث أنه مرتبط بقطاع واحد فقط وهو قطاع الطاقة، بالإضافة إلى نقص الكفاءة التنظيمية وضعف الأسواق المفتوحة، ووجود قيود جمركية وعقلة القطاع الخاص.

ثانياً: مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية)

يصدر مؤشر الشفافية (مدركات الفساد العالمي) منذ سنة 1995 عن منظمة الشفافية الدولية، ويقسم دليل المؤشر بين الصفر (0) والمائة (100) بحيث كلما اقتربت درجة البلد على المؤشر من الصفر كلما دل ذلك على تراجع مستوى الشفافية به، وكلما اقتربت درجة البلد على المؤشر من المائة كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى الشفافية به. والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي في دول المغرب العربي في الفترة (2013-2018).

الجدول رقم (03-12): تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية) في دول المغرب العربي خلال

الفترة (2013-2018)

السنوات	2018	2017	2016	2015	2014	2013
عدد الدول	198	198	198	198	198	198
الجزائر	105	112	108	88	100	94
	35	33	34	36	36	36
تونس	73	74	75	76	69	77
	43	42	41	38	43	41
المغرب	73	81	90	88	80	91
	43	40	37	36	39	37

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات منظمة الشفافية العالمية:

<https://www.transparency.org>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

يوجد تذبذب طفيف في توزيع درجات المؤشر خلال سنة 2013 إلى 2018، وهذا بالنسبة إلى الجزائر وتونس والمغرب.

فبالنسبة للجزائر كان هناك ارتفاع في درجة المؤشر في سنة 2013 وهذا يدل على تحسن في مؤشر مدركات الفساد، وبقيت مستقرة خلال سنتي 2014 و2015، لتعرف بعدها انخفاض بدرجتين سنة 2016 لتتخفص بدرجة أخرى سنة 2017 وهذا بسبب تزايد مظاهر الفساد الذي يقيسها هذا المؤشر من الرشوة،

اختلاس المال العام، المحسوبية... الخ، وكذلك انخفاض آليات الفساد من محاسبة المسؤولين الفاسدين، ثم ارتفعت بدرجتين سنة 2018 وهذا دليل على وجود تحسن في المؤشر مرة أخرى.

وبالنسبة لتونس فقد عرفت استقرار في درجة مؤشر مدركات الفساد خلال سنة 2013 لينخفض بدرجة سنة 2014 يواصل الانخفاض بدرجتين في سنة 2015 وهو مؤشر على زيادة مظاهر الفساد في تونس خلال سنة 2015، لتستدرك بعدها هذا الانخفاض، حيث عرفت سنة 2016 زيادة بثلاث درجات في مؤشر مدركات الفساد، لتواصل في الزيادة بدرجة خلال سنتي 2017 و2018، مما يدل على زيادة الجهود المبذولة من قبل السلطات التونسية لمحاربة مظاهر الفساد.

أما المغرب فهي الأخرى عرفت استقرار في درجة مؤشر مدركات الفساد خلال سنة و2013، ليرتفع المؤشر بدرجتين خلال سنة 2014 مما يدل على انخفاض مظاهر الفساد في المغرب سنة 2014، لتعرف انخفاض سنة 2015 على غرار الجزائر وتونس، وهو ما يدل على زيادة مظاهر الفساد خلال هذه السنة بالنسبة للبلدان الثلاثة، لتعود وتعرف زيادة خلال سنة 2016 استمرت إلى سنة 2018 بزيادة قدرت بستة درجات، مما يدل على انخفاض مظاهر الفساد في المغرب.

وعليه فبالرغم من الزيادة في درجات مؤشر مدركات الفساد في كل من الجزائر، تونس والمغرب، إلا أن هذه الزيادة لم تبلغ المستوى المطلوب، إلا أن تونس دائما في الصدارة مقارنة بالجزائر والمغرب، حيث خلال سنة 2018 كان ترتيبهم دوليا كالتالي: تونس والمغرب في المرتبة 73، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 105 من بين 180 دولة.

المطلب الثاني: تصنيف دول المغرب العربي ضمن مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر سهولة

أداء الأعمال

أولاً: مؤشر التنافسية العالمي

لتوضيح وضع وترتيب دول المغرب العربي في مؤشر التنافسية العالمي، نورد الجدول التالي:

جدول رقم (03-13): ترتيب دول المغرب العربي في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2013-2017)

السنوات	البلد	مؤشر التنافسية العالمية		المتطلبات الأساسية		معززات الكفاءة		عوامل الابتكار والرقى	
		ترتيب	درجة	ترتيب	درجة	ترتيب	درجة	ترتيب	درجة
2013 148 دولة	الجزائر	100	3.8	92	4.3	133	3.2	143	2.6
	تونس	83	4.1	74	4.5	88	3.8	79	3.5
	المغرب	77	4.1	69	4.6	84	3.9	100	3.3
2014 144 دولة	الجزائر	79	4.1	65	4.6	125	3.3	133	2.9
	تونس	87	4.0	85	4.4	94	3.7	93	3.4
	المغرب	72	4.2	57	4.7	78	3.9	82	3.5
2015 140 دولة	الجزائر	87	4.0	82	4.4	117	3.4	124	3.0
	تونس	92	3.9	78	4.4	98	3.7	110	3.3
	المغرب	72	4.2	55	4.7	82	3.9	92	3.4
2016 138 دولة	الجزائر	87	4.0	88	4.3	110	3.6	119	3.1
	تونس	95	3.9	79	4.4	103	3.7	104	3.3
	المغرب	70	4.2	51	4.8	88	3.9	86	3.5
2017 137 دولة	الجزائر	86	4.1	82	4.4	102	3.7	118	3.1
	تونس	95	3.9	84	4.4	99	3.7	97	3.4
	المغرب	71	4.2	57	4.8	85	3.9	74	3.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمي للسنوات: 2014/2013، 2015/2014، 2017/2016، 2018/2017.

بتحليل معطيات الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

بالنسبة للجزائر من سنة 2013 إلى سنة 2014 هناك ارتفاع في درجة مؤشر التنافسية العالمية، رافقه تحسن في ترتيب الجزائر على الصعيد الدولي، لتسجل سنة 2015 انخفاض طفيف في قيمة المؤشر الذي استقر في سنة 2016 عند نفس القيمة، ليعود سنة 2017 ويرتفع، ويعود هذا لتباين قيمة المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية، حيث بالنسبة للمتطلبات الأساسية عرف تزايد في قيمته إلى غاية سنة 2014، لينخفض بعدها على مدار سنتي 2015 و2016، ليعود سنة 2017 ويسجل ارتفاع طفيف، ليعرف ترتيبها الدولي تذبذب، حيث سجلت أفضل ترتيب لها سنتي 2014 و2017، حيث يتكون هذا المؤشر بدوره من أربع مؤشرات فرعية، كانت أعلى درجة مسجلة على مدار سنوات الدراسة في الصحة والتعليم الابتدائي، تليها بنية الاقتصاد الكلي، لتكون أقل الدرجات مسجلة في البنية التحتية والإطار المؤسسي في الجزائر، أما

بخصوص معززات الكفاءة فقد عرفت قيمته زيادة سنة بعد أخرى، قابله تحسن الجزائر دوليا من سنة لأخرى، أما بخصوص عوامل الابتكار والرقى هي الأخرى عرفت تحسن في الدرجة والترتيب خلال سنوات الدراسة، حيث كانت دائما الدرجة الأعلى لتطور الأعمال والدرجة الأقل للابتكار، وبالرغم من التحسن المسجل إلا أنها مازالت تتذيل الترتيب على الصعيد الدولي.

بالنسبة لتونس مؤشر التنافسية العالمية سجل تراجع في قيمته على مدار سنتي 2014 و2015، ليستقر بعدها على باقي سنوات الدراسة، بالمقابل سجلت تراجع في الترتيب الدولي من سنة إلى أخرى لتستقر سنة 2017 عند نفس الرتبة، حيث عرفت المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية تباين، فقيمة مؤشر المتطلبات الأساسية عرفت انخفاض سنة 2014 لتستقر بعدها على مدار السنوات الباقية، في حين الترتيب الدولي عرف تذبذب من سنة إلى أخرى بين ارتفاع وانخفاض، وبالنظر للمؤشرات المكونة لمؤشر المتطلبات الأساسية نجد أن أعلى درجة كانت مسجلة طيلة سنوات الدراسة في الصحة والتعليم الابتدائي، في حين أقل درجة سجلت في البنية التحتية والإطار المؤسسي، فيما يخص قيمة مؤشر معززات الكفاءة هي الأخرى عرفت انخفاض سنة 2014 لتستقر بعدها على مدار السنوات الباقية، حيث كانت أكبر درجة في مكونات هذا المؤشر مسجلة في التعليم العالي والتكوين، وأقل درجات سجلت في تطور السوق المالي، أما مؤشر عوامل الابتكار والرقى عرف انخفاض في القيمة على مدار سنوات الدراسة ليسجل سنة 2017 استقرار في القيمة، حيث أعلى درجة سجلت في تطور الأعمال والدرجة الأقل كانت في الابتكار.

بالنسبة للمغرب عرف مؤشر التنافسية العالمية من حيث القيمة استقرار خلال سنة 2013، ليسجل بعدها ارتفاع طفيف ثم ليبقى مستقر على مدار سنوات الدراسة، في حين الترتيب الدولي عرف تذبذب خلال سنوات الدراسة بين تراجع وتقدم، حيث سجل أقل ترتيب له خلال سنة 2016، وسجلت مكوناته الفرعية تباين، فقيمة مؤشر المتطلبات الأساسية عرفت استقرار خلال سنة 2013، لتعرف بعدها ارتفاع طفيف استقر إلى غاية سنة 2015، ثم ترتفع مرة أخرى وتسنقر إلى غاية سنة 2017، حيث بالنظر لمكونات المؤشر نجد أنه كانت أعلى درجة مسجلة في الصحة والتعليم الابتدائي، وأقل درجة سجلت في الإطار المؤسسي، أما قيمة مؤشر معززات الكفاءة عرفت استقرار في قيمتها، حيث سجلت أعلى درجة في كفاءة سوق السلع، بينما أقل درجة كانت في التعليم العالي والتكوين، أما فيما يخص مؤشر عوامل الابتكار والرقى عرف تذبذب على مدار سنوات الدراسة سواء في القيمة والترتيب، حيث سجل أفضل ترتيب له في سنة 2017 على غرار الجزائر وتونس، كما أن أعلى درجة سجلت في مكونات مؤشر عوامل الابتكار والرقى كانت في تطور الأعمال والدرجة الأقل كانت للابتكار.

ثانيا: المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال:

يستند هذا المؤشر في ترتيب الدول على أساس مجموعة من المؤشرات تتعلق بعشر مجالات خلال دورة حياة الشركة، مؤشرات تتعلق بمدى التعقيد وتكلفة الإجراءات، ومؤشرات تتعلق بقوة المؤسسات القانونية، حيث يعتمد في حساب المؤشر أنشطة الأعمال على قاعدة البيانات المعدة من طرف البنك الدولي ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدولة لعدة مؤشرات فرعية، بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة يدل على مدى سهولة ممارسة الأعمال في الدولة وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على صعوبة ممارسة الأعمال في الدولة.¹ ويبين الجدول الموالي درجات مؤشر سهولة الأعمال ومكوناته الفرعية في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنتي 2017 و2018.

الجدول رقم(03-14): وضعية الجزائر وتونس والمغرب ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لسنتي 2017 و2018.

2018			2017			
المغرب	تونس	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر	
69	88	166	68	77	156	المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال
67,91	63,58	46,71	67,50	64,89	47,76	مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء
92,46	85,02	77,54	90,75	85,01	77,54	بدء المشروع
79,73	67,49	58,89	79,77	67,27	58,93	استخراج تراخيص البناء
76,52	82,28	60,56	79,71	82,32	60,58	الحصول على الكهرباء
64,35	63,21	43,83	65,19	63,22	43,83	تسجيل الممتلكات
45,00	45,00	10,00	45,00	45,00	10,00	الحصول على الائتمان
58,33	48,33	33,33	58,33	48,33	33,33	حماية المستثمرين
85,72	60,14	54,11	83,74	62,25	54,11	دفع الضرائب
81,12	70,50	24,15	81,12	70,50	24,15	التجارة عبر الحدود
61,85	59,33	55,49	61,85	59,33	55,49	إنفاذ العقود
34,03	54,53	49,24	33,89	54,53	49,24	تسوية حالات الإعسار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات:

مجموعة البنك الدولي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2017>

<https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2018>

¹ - بلقاسم محمد، توعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص: 180-183.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه:

حسب بيانات مجموعة البنك الدولي حول أنشطة الأعمال في دول المغرب العربي لسنة 2017 و2018 توجد فروقات طفيفة في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، غير أن المغرب وتونس أعلى أداء من الجزائر وبفارق معتبر، حيث احتلت المغرب سنة 2018 المرتبة 69 تليها تونس 88، لتأتي الجزائر في المرتبة 166 من أصل 190 دولة، وهي مرتبة جد متأخرة وهذا دليل على وجود تعقيدات في الإجراءات الإدارية وتكلفتها والوقت المستغرق لإتمامها من قبل المستثمرين، بالرغم من الجهود المبذولة من الجزائر لتحسين أداء الأعمال من إصدار قوانين استثمار غنية بجملة من المزايا، وتقليص الوثائق الإدارية بالإضافة لتحسين البنى التحتية.

حيث نلاحظ أن الجزائر كانت متأخرة عن المغرب وتونس في كل المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال، حيث الجزائر سجلت سنة 2018 ثبات في كل المؤشرات الفرعية ماعدا استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء عرفا تراجع طفيف مقارنة بسنة 2017، أما بالنسبة لتونس سجلت معظم المؤشرات الفرعية ثبات وعرفت بعض المؤشرات الأخرى ارتفاع أو انخفاض طفيف، أما المغرب عرفت هي الأخرى ثبات في معظم المؤشرات الفرعية وتغير في البعض الآخر، حيث عرف مؤشر استخراج تراخيص البناء ارتفاع ملحوظ في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي

على الرغم من الجهود التي قامت بها دول المغرب العربي من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن الواقع العملي يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

أولاً: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل تهيئة مناخ استثماري ملائم، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي مازال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تمنع من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر إذا لم تأخذ تدابير جدية للقضاء عليها. ومن بين هذه المعوقات ما يلي:

1. المعوقات الإدارية والتنظيمية:

يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها:

- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط؛
- ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج إلى الجزائر في الوقت الذي يتطلب وصولها إلى أي ميناء أوروبي حوالي أسبوع، بالإضافة إلى أن أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق بحوالي ثلاث مرات أسعار الشحن نحو أي بلد في العالم؛

- رجل الأعمال ينتظر أزيد من أسبوعين للحصول على التأشيرة في الجزائر¹.
- صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهاتف، قنوات الصرف الصحية... الخ؛
- تعقد وطول الإجراءات الجمركية، حيث إن عملية جمركة آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن أغلب الواردات تصل إلى ميناء الجزائر العاصمة الذي يتوقف عن العمل بعد الساعة الرابعة مساء، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (إدارة الجمارك، إدارة الميناء، المكاتب الخاصة المكلفة بتسوية إجراءات العبور... الخ)؛
- تعدد الرسوم وثقلها وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات².
- الاعتماد على أنماط التسيير القديمة التي تتميز بالبطء والتعقيد في إجراءاتها، ونقص الخبرات والإطارات الفنية المتخصصة؛
- البيروقراطية الإدارية³.

2. مشكلة العقار الصناعي:

- يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر، وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، ويتجلى هذا من خلال العناصر التالية:
- طول الانتظار لتلقي الرد من الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي عادة ما تتجاوز السنة؛
 - دراسة ملف المستثمر الخاصة بالحصول على العقار من طرف أكثر من هيئة (هيئة ترقية الاستثمار، هيئة تخصيص العقار، المسير العقاري)، مما يؤدي إلى تعطيل مشروع المستثمر واختلال توقعاته المتعلقة بالعوائد المرجوة من المشروع؛
 - بعض المناطق الصناعية لا تتوفر على الأمن الكافي؛
 - التكاليف المرتفعة للأراضي الصناعية مما يجعل المستثمر يعيد توقعاته، بالإضافة إلى تكاليف جديدة؛
 - عدم وجود عقود ملكية لدى المستفيدين الأجانب من الأراضي الصناعية، كون ما يقدم لهم مجرد عقد إداري لا يصلح بأن يقوم كضمان للبنوك مقابل الاقتراض لأنه غير معترف بقوته القانونية⁴.

¹ - ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تقييمية، مجلة علوم إنسانية، العدد 4، جامعة البليدة، 2009، الجزائر، ص: 30.

² - وصاف سعدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، الجزائر، 2008، ص: 47.

³ - مصطفى بودرمة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 9، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص: 195.

⁴ - عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 71.

3. مشكلة التمويل:

تعتبر العوائق المالية من أهم المشكلات التي تعاني منها المؤسسات القائمة والمشروعات الجديدة، وقد أظهرت عمليات سبر الآراء التي تمت مع رؤساء المؤسسات بأن المؤسسات الحديثة النشأة لها صعوبات أكبر للحصول على القروض مقارنة بالمؤسسات القديمة.

وتتلخص القيود التي تعيق تأهيل القطاع البنكي فيما يلي:

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر؛
- رداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطء أنظمة المدفوعات؛
- طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها. وقد تكون الإجابة بالرفض في كثير من الحالات؛
- شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها، والتي عادة ما تكون في شكل رهن رسمي لعقارات مبنية أو غير مبنية.¹

4. مشكلة الفساد:

يعد الفساد ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب، حيث غدت من أسباب انتشار الجريمة، وتشويه سمعة أي بلد، فضلا عن كونها أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار، وبالتالي إبطاء معدل التنمية. وتتجلى أبرز مظاهر الفساد فيما يلي:

- تمنح المسؤولين الحكوميين (العموميين) بحرية واسعة في التصرف، وبقليل من الخضوع للمساءلة فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات (القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات.
- استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الجهاز الحكومي.
- احتفاظ الدولة بثروة هائلة (منشآت وموارد طبيعية) وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الأعمال حتى ولو كانت خاصة مما يعطي المسؤولين الحكوميين سلطات استثنائية وفرصا كثيرة لانتهاك الرشوة، ونطاقا واسعا لنهب الثروات العامة.
- انخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين يغري بالفساد، والذي بدوره يمثل في غالبية الدول العربية ومنها الجزائر الحافز الرئيسي للبقاء والتمسك بالخدمة العامة في مؤسسات.
- ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي، وغياب مفهوم المساءلة العامة والمسؤولية، كلها تؤدي إلى الفساد وتمهد له.
- إن الدافع وراء سلوك المسؤولين الحكوميين الفاسد هو الحصول على ربح مادي، ويساعدهم في تحقيق هذا الكسب غير القانوني التدخل الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها حكومة ما، ومن الأمثلة على

¹ - ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

ذلك قيود التجارة (الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد، قائمة المسموح والممنوع استيراده... الخ)، والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية، تعدد قواعد تحديد سعر الصرف، خطط توزيع النقد الأجنبي، وتوفير القروض تحت رقابة حكومية.

– توفر لدى كبار الموظفين ورجال السياسة حصانة تحميهم من الملاحقة والخضوع للمساءلة¹.

5. عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية:

إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر تفنقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة، ويبرز ذلك من خلال:

– عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج بما هو متاح من فرص استثمارية فضلا عن عجزهم عن موافقة المستثمرين.

– عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الترويج للاستثمارات.

– عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج على بناء انطباع إيجابي وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية².

6. مشاكل قانونية:

في بعض الأحيان، هناك غموض في بعض النصوص القانونية، مما نتج عنه عمليات التأويل المختلفة في فهمها، والبعض منها لا يصدر في الوقت المناسب، ضف إلى ذلك، فإن بعض القوانين عامة وليست مخصصة لظاهرة بعينها، وهذا ما أدى إلى تخوف المستثمر وإحجامه عن القيام بعملية الاستثمار، وعدم تناسب قوانين الاستثمار في الجزائر مع المتغيرات العالمية، وعدم السرعة في تطبيق القوانين³.

ثانيا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

على الرغم من المجهودات التي قامت بها تونس من أجل تحسين مناخ الاستثمار ومن ثم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إلى أن بيئة الأعمال ما تزال تعاني من بعض الضعف والتأخر في العديد من المجالات. ويمكن تلخيص معوقات الاستثمار في تونس فيما يلي:

❖ ضيق السوق المحلي:

حيث لا يتعدى عدد السكان حسب إحصائيات المعهد الوطني التونسي للإحصاء لعام 2018 11.57 مليون نسمة، ولا يتعدى الدخل السنوي للفرد التونسي 9932 دولار أمريكي عام 2018، مقارنة بالجزائر 7534 دولار أمريكي في الجزائر.

¹ -وصاف سعيدي، الفساد الاقتصادي في البلدان النامية، الأسباب والآثار وآليات المعالجة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 08 و 09 مارس، 2005، ص: 341.

² -وصاف سعيدي، قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 48-49.

³ -مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

وأدى ضيق السوق المحلي التونسي إلى عزوف أكبر الشركات الأجنبية عن الاستثمار في هذا البلد، ذلك أن هذا العنصر يعتبر من المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ **تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير:** وتحديداً في قطاع النسيج والملابس يتميز هذا القطاع بضعف في النقاط التالية:

– لا يتوفر لتونس أنواع من الخيط الطبيعي أو الصناعي، إذ أن أغلب الشركات العاملة في هذا القطاع تقوم باستيراد المواد الأولية من السوق الخارجي، وقد أشار إلى هذه المشكلة نتائج التحقيق الميداني الذي أجري على 50 مؤسسة أجنبية عاملة في تونس، وأثبتت أن 14 % فقط من هذه المؤسسات تعتمد في مشترياتها على السوق المحلي؛¹

– توصف المشروعات المقامة في قطاع النسيج بأنها من نوع الورش، وبالتالي فإن هذا النوع من الصناعات لا يخلق الروابط الأمامية والخلفية، ولا يؤثر في النسيج الصناعي التونسي بشكل كبير ويؤدي هذا إلى الضغط على ميزان المدفوعات من خلال عمليات استيراد المواد الأولية؛

– كانت تونس تتمتع بمعاملة تفضيلية مع الإتحاد الأوروبي في هذا القطاع، ولكن بعد فك الارتباط من مزايا الاتفاقيات الخاصة بالألياف المتعددة (في إطار المنظمة العالمية للتجارة) تعرض لمنافسة شديدة من دول شرق آسيا، وهذا ما يحد من أفاق النمو المتوقعة لهذا القطاع؛

– يتميز قطاع النسيج باعتماده على كثافة العمل، وانخفاض كثافة رأس المال، وبالتالي فإن نسبة المحتوى التكنولوجي عادة ما تكون ضئيلة، مما يجعل مساهمته في نقل التكنولوجيا محدودة؛

– قطاع النسيج قطاع تصديري، فهو يتعرض إلى تذبذبات الأسعار في السوق الدولية².

❖ **ضعف مشاركة القطاع الخاص وهيمنة القطاع الحكومي على الحياة الاقتصادية:**

إذ لا يمثل الاستثمار الخاص الداخلي سوى نسبة 13% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما أدى إلى ضعف المشاركة الشعبية في عمليات الخوصصة، حيث لم تستقطب عملية فتح رأس مال بنك الجنوب (مثلاً) سوى نسبة 35% من الإكتتاب المفتوحة³.

❖ **البيروقراطية والرشوة:**

أكد تقرير البنك الدولي تفشي الرشوة والفساد في تونس بدرجة أكبر من الدول الأخرى، وبين أن الفساد الذي كان سبباً في قيام ثورات في العالم العربي قد تطور بدرجة كبيرة في تونس، وهو من أهم العراقيل التي تواجه الاستثمارات الأجنبية والاقتصاد ككل.

¹ -Meroune ALYA , **Investissement Direct étranger et Croissance Economique: le Cas de la Tunisie**, Université De Bordeaux: Centre de l'économie de Développement, 2004, p: 18.

² -ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

³ -Tahar ELALMI, **perspectives économique des pays de la méditerranées à l'horizon 2010**, (Working paper 2005/1007, Tunis,2005, p: 69.

وذكر تقرير البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية أن عدم الاستقرار السياسي والفساد وممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي هي أهم القيود التي تواجهها الشركات في تونس، حيث أكدت الشركات التي تم استجوابها أن 2.7% من إجمالي المداخيل السنوية تصرف تحت مسمى الرشوة المقنعة أو هدايا لمسؤولين حكوميين لتسهيل معاملاتها الديوانية والضرائب والتراخيص.

حسب منظمة الشفافية المالية، فإن نسبة الرشوة في تونس قوية، كما أنها لم تتراجع بعد الثورة وأنها في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، لذلك لا بد من اتخاذ موقف قوي للحد من الظاهرة.

والجدير بالملاحظة، هو أن التقرير أصدره البنك العالمي حول الفساد في تونس أبرز أن القوانين الموضوعة في تونس قد تكون من أسباب تكاثف الرشوة والفساد في هذا البلد¹.

❖ ارتفاع تكاليف النقل البحري:

حيث يشكل أحد العوائق الأكثر أهمية، إذ بالرغم من قرب تونس من الاتحاد الأوربي فإن كلفة إيصال حاوية إلى أوروبا أعلى نسبيا مما تكون عليه المصدر الهند أو الصين، وتفوق تكلفة النقل بين تونس ومرسيليا تكلفة النقل بين سنغافورة ومرسيليا².

ثالثا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

يعاني مناخ الاستثمار في المغرب من مجموعة من المعوقات أهمها:

1. مشكل العقار وملكية الأراضي: يعتبر مشكل العقار من أثقل المعوقات التي يعاني منها المستثمر المحلي

والأجنبي على حد سواء، وتتركز هذه المشاكل الرئيسية فيما يلي:

✓ تعدد القوانين المنظمة للملكية العقارية للأراضي؛

✓ صعوبة تحديد المالك الحقيقي للعقار؛

✓ تعدد الجهات المتدخلة في إدارة العقار؛

✓ الارتفاع الباهظ في تكلفة اقتناء بعض الأوعية العقارية الجاهزة للاستغلال نتيجة لعمليات المضاربة

والسمرة، وهو ما يؤثر في ارتفاع تكلفة المشروع الاستثماري؛

✓ قلة توفر الأراضي في الأماكن المهيأة.

2. مشكل النظام القضائي: يتميز النظام القضائي في المغرب بما يلي:

✓ البطء الشديد في التنفيذ حيث يتطلب إنفاذ العقود 615 يوما مقارنة ب 397 يوما في الجزائر و 481

يوما في تونس؛

✓ الفساد والرشوة على مستوى الخبراء القضائيين بصفة خاصة؛

✓ نقص الإعلام والشفافية وقلة الخبرة في مجال المنازعات التجارية؛

¹ - ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 145-146.

² - Tahar EL ALMI, op cit, p: 70.

- ✓ لا يفرق القضاء المغربي بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي.¹
3. تركز أنشطة الشركات الدولية في قطاعات محدودة من الاقتصاد المغربي، على خلاف قطاع السياحة والمنسوجات، وتعتبر القطاعات الاقتصادية الأخرى أقل جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
4. ضعف الموارد المالية والبشرية المتاحة لمديرية الاستثمارات مقارنة بباقي المديرية المشابهة لها، حيث لا تلقى سوى ميزانية بمليون دولار، في حين تتلقى وكالة ترقية الاستثمار في الجزائر خمسة ملايين دولار، وتتلقى وكالة الاستثمار الخارجي في تونس ثلاثة ملايين دولار.²
5. ارتفاع الحد الأدنى لرأس المال المشروع: يقاس كنسبة من الدخل الوطني للفرد، حيث يكلف إنشاء المشروع في المغرب إنفاق نسبة 66.7% من الدخل الوطني للفرد، في حين يكلف نسبة 28.3% و46% في كل من تونس والجزائر على التوالي.³
6. القطاع الغير رسمي والمنافسة غير المشروعة: يعد وجود القطاع الرسمي في الاقتصاد الوطني أهم وجوه المنافسة غير المشروعة، ويكلف الخزينة العمومية في شكل خسارة جبائية غير محصلة قرابة 7.5 مليار درهم مغربي سنويا.⁴

¹- ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

²- مرجع نفسه، ص: 168.

³- البنك الدولي، قاعدة بيانات تقرير سهولة الأعمال، 2007، www.worldb.org.

⁴- ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص: 169.

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن دول المغرب العربي قامت بمنح الكثير من الحوافز والضمانات بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تعددت أنماط الحوافز المقدمة من دولة إلى أخرى مع مراعاة عدم التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي في منح هذه الحوافز تطبيقاً لأحكام وقواعد اتفاقية (TRIMS) الصادرة عن منظمة التجارة العالمية.

كما اتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المغرب العربي، تميزت بعدم الاستقرار، حيث تراوحت بين الانخفاض والارتفاع من سنة لأخرى، إلا أنه على العموم تبقى حصة دول المغرب العربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة في هذه الدول مقارنة بدول أخرى، بالرغم من التحسن الواضح في تصنيفات المؤشرات، إلا أنهم لم يصلوا بعد إلى تحقيق الوضع الأمثل الذي يتناسب مع القدرات والإمكانات التي تتمتع بها هذه الدول.

ويرجع هذا القصور في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المغرب العربي، إلى المعوقات والنقائص التي يعاني منها مناخ الاستثمار، ومن أهم المعوقات التي تشترك فيها دول المغرب العربي: الفساد والرشوة والبيروقراطية، طول الإجراءات الإدارية، مشاكل التمويل، الشفافية... الخ.

وختاماً نشير إلى أن منح الحوافز لوحده لا يكفي لتوفير مناخ الاستثمار الملائم، بل لابد من بذل مجهودات أخرى، بحيث تصبح الحوافز جزءاً من المجهودات الداعمة لتحسين مناخ الاستثمار وليست هدفاً في حد ذاته.

الخاتمة

الخاتمة

ركزت هذه الدراسة على تحليل دور مناخ الاستثمار ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، وذلك في إطار التنافس الدولي الحاد على توطين هذه الاستثمارات في البلدان المضيفة لها، نتيجة لما لها من أهمية كبرى في دفع عجلة التنمية ونقل التكنولوجيا وتسريع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي بوجه عام.

ولقد سعت دول المغرب العربي كغيرها من الدول لاستقطاب العديد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري فيها بإصدار العديد من الحوافز والضمانات التي ترمي إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور فعال في نقل التكنولوجيات الحديثة وتحديث الصناعات المحلية وزيادة القدرة التصديرية وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن إسهامه في توفير مناصب الشغل.

حيث تبين لنا من خلال ما تم التطرق إليه سابقا أن بلدان المغرب العربي تعاني من الكثير من المشاكل، التي تحول دون حصولها على تدفقات من الاستثمارات الأجنبية التي تتوافق والإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة في هذه البلدان، وعلى الرغم من ذلك فقد بذلت كل من الجزائر، تونس والمغرب مجهودات معتبرة من أجل تحسين مناخها الاستثماري، وقد نتج عن هذه المجهودات تحسن دول المغرب العربي في بعض من المؤشرات، وكذا زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لها على الرغم من أن هذا التدفق يبقى متواضعا مقارنة بدول أخرى، وذلك بسبب العوائق التي حالت دون حصولها على تدفقات تتناسب مع الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها كل من الجزائر، تونس والمغرب.

لذلك فقد قمنا باختبار ثلاثة فرضيات تمثل الأجوبة الأولية للأسئلة الفرعية التي يمثل مجموع الإجابات عليها الرد على سؤال الإشكالية العامة لهذه الدراسة والمتمثل في:

ما هو الدور الذي يلعبه المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي؟

• نتائج اختبار الفرضيات:

توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات وهي كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها أن المستثمر الأجنبي يفاضل بين الدول التي يرغب الاستثمار فيها من حيث توفر الشروط والمتطلبات التي تضمن سلامة استثماره وتدفع عوائده، إذ أن المستثمر الأجنبي يريد الاستثمار في دولة تمنح الحماية للاستثمار الأجنبي، وتسمح بتدفق عوائده إلى بلد المستثمر الأجنبي، وتمنح له امتيازات ضريبية محفزة، بالإضافة إلى توفر مناخ استثماري ملائم يسمح بتنفيذ هذا المشروع وتجسيده على أرض الواقع، إذن هذه الفرضية محققة.

بالنسبة للفرضية الثانية القائلة بأن نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة، فقد تحققت هذه الفرضية لأن الظروف المناخية الغير ملائمة وعدم الاستقرار السياسي والأمني هما السبب الرئيسي ضد كل المجهودات المتخذة والإمكانيات التي تتمتع بها

الخاتمة

دول المغرب العربي في السنوات القليلة الماضية، ونظرا لاهتمام المستثمر الأجنبي بالمعوقات فهو يبحث عن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح والتركيز من جديد على النتائج الأخيرة لتكون البداية على انفتاح الاستثمار على القطاعات الأخرى.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة التي يشير محتواها لم تتلقى دول المغرب العربي الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأجنبية بالرغم من القدرات والإمكانات التي تتمتع بها هذه الدول، فقد توصلت الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2013-2018) تبيّن أن هناك تفاوت في حجم الاستثمارات بين هذه الدول، إلا أنها تشترك في كونها ضعيفة مقارنة بدول أخرى، ولا ترق إلى المستوى المرغوب فيه بالنظر إلى الإمكانيات التي تتمتع بها دول المغرب العربي، وبالتالي هذه الفرضية محققة.

• النتائج المتوصل إليها:

مما سبق تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلا من طرف الدولة المضيفة، وقد أثبت مرونته في العديد من المرات مقارنة بالأشكال الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال، كما أن المناخ الاستثماري لهذه الدول، هو الذي يعكس حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، بحيث كلما كان هذا المناخ متكاملا وتتوفر فيه جميع العوامل الأساسية التي تدخل في تكوينه وبصورة مستمرة ومتطورة كلما أدى ذلك إلى جذب تدفقات استثمارية أكبر.
- تختلف وتتعدد نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف وتنوع الزوايا التي ينظر منها إليه، فهناك زاوية النظر القائمة على هيكل وظروف السوق سواء المحلي أو سوق البلد المضيف للاستثمار، وهناك زاوية النظر القائمة على المنظمة والحماية.
- إن مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي ضعيف رغم امتلاكها العديد من المؤهلات والإمكانيات.
- تظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المغرب العربي غير كافية ودون المستوى المطلوب، ويعزى هذا الإخفاق إلى مجموعة من العراقيل أهمها الافتقار إلى حرفة الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدول المغاربية، كما تتركز الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات دون غيرها، ضعف السوق المحلي، انعدام الاستقرار في التشريعات والقوانين الناظمة للاستثمار... الخ.
- هناك اختلال في التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول المغرب العربي، حيث احتل قطاع الصناعة في الجزائر الحصة الأكبر بنسبة 62 من إجمالي الاستثمارات، في حين تركزت الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة إلى تونس في قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بنسبة 27 من إجمالي الاستثمارات، أما المغرب فقد احتل قطاع الطاقة البديلة والمتجددة بنسبة 23 من إجمالي الاستثمارات، وهو ما يدل على تفاوت الميزة التنافسية لهذه الدول.

الخاتمة

• اقتراحات

- على ضوء النتائج المتوصل عليها خرجنا بجملة من الاقتراحات تتمثل فيما يلي:
- ضرورة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بأكبر شفافية ووضوح وتكون ملمة بكل جوانب الاستثمار، وتكثيف جهودها الترويجية لفرص الاستثمار، ودفع الهيئات الاستثمارية فيها نحو المزيد من الجهود والعمل على تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول اقتصادياتها وقطاعاتها المختلفة والفرص الاستثمارية فيها واعتماد التسويق الالكتروني من أجل ذلك.
- ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من تكاليف الإنتاجية.
- السعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة والحرص على الاستقرار السياسي والأمني مع تحسين البنية التحتية وإشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات بحجم كبير بالنسبة للدولة.
- تكثيف الجهود لتحسين الإطار العام لمناخ الاستثمار من خلال التأثير على المؤسسات في توجيه الاستثمار بما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية وخلق بيئة مشجعة لقيام الاستثمار.
- تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وضرورة الالتزام بالتطوير المستمر لقانون الاستثمار وجعله يتميز بالشفافية والوضوح وإلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار.
- تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي والتكامل الإقليمي وتطبيق كافة الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف خاصة تلك المتعلقة بتشجيع الاستثمار وحمايته.

• آفاق الدراسة

- في إطار دراستنا تناولنا دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فدراستنا هذه كانت عبارة عن جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، لذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أي تزيد في إثرائها من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ويتمثل أهمها فيما يلي:
- دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة (الجزائر، تونس، المغرب).
- دراسة مدى تكيف واستجابة الإطار التشريعي والمؤسسي في البلدان المضيفة (الجزائر، تونس، المغرب) لمتطلبات المناخ الاستثماري الجيد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة والبيئة الاقتصادية العربية، (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية: الإسكندرية، 2004-2005.
2. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.
4. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الأزهر، القاهرة، 2002.
5. سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1986.
6. سليمان عمر عبد الوهاب، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
7. سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
8. شقيري نوري موسى، دراسة الجدوى الاقتصادية والتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.
9. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
10. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
11. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، متطلباتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
12. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001.
13. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
14. عدلان داود محمد العذارى، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
15. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
16. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
17. عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

18. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، ط1، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2003.
19. غازي عبد الرزاق، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
20. فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، (الواقع والتحديات) دراسة مقارنة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
21. الفضيل محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1979.
22. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
23. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة، الأردن، ط1، 2009.
24. متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظريات والسياسات)، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.
25. محسن العبادي، الاستثمار بالعملة الأجنبية، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
26. منصور زين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
27. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء، الأردن، 1427-2008.
28. ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار نهران، الأردن، ط1، 2001.
29. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2013.
30. نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، ط1، مكتبة الوفاء الجامعية، إسكندرية، مصر، 2016.

ب. مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه

1. بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البيئية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
2. بن داودية وهيب، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.
3. بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة من 1996 إلى 2013) أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، 2015.

4. تير زينب، أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017.
5. جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
6. حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، (دراسة حالة الجزائر 1998-2010)، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
7. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
8. ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة، الجزائر، تونس، المغرب)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
9. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
10. سامية دحماني، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001.
11. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
12. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
13. عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.

14. فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
15. قريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كألية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
16. مجاهد هواري، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية دراسة حالة وهران، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد جهوي وحضري تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
17. نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2005-2006.
18. وسيلة بوراس، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.
19. يونس دحماني، اشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والافاق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

ج. الملتقيات والمؤتمرات

1. صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة للآثار المحتملة لاتفاق (TRIMS) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الكويت، 09-11 ماي 2004.
2. محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)، المؤتمر الدولي العاشر حول " التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بيروت، لبنان، 11-13 افريل 2011.
3. محمد محمود ولد محمد عيسى، أثار انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
4. الهواري بن لحسن، اثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كإلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 8-9 ماي 2012.

5. وصاب سعيدي، الفساد الاقتصادي في البلدان النامية، الأسباب والآثار وآليات المعالجة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 08 و 09 مارس، 2005.

د. المقالات

1. أحمد زكرياء صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.
2. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، عدد32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
3. زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية، البحث عن نموذج جديد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 55-56، بيروت، لبنان، 2001.
4. ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تقييمية، مجلة علوم إنسانية، العدد 4، جامعة البليدة، 2009، الجزائر.
5. صالح مفتاح، بن سميحة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، بيروت، لبنان، 2008.
6. صلاح الدين شريط، د بن وارث حجيله، فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
7. طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
8. عابد شريط، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد39، بيروت، لبنان، 2007.
9. عبد الرزاق بن الزاوي، تحديات المناخ الاستثماري بالجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2008.
10. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصاريف-نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.
11. عدنان غانم، لبنى المسيلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، المجلد19، العدد2، جامعة دمشق، سوريا، 2011.
12. الغوث ولد طالب جدو، سعديوه سيداتي، التنمية المعتمدة على الذات من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة، مجلة بحوث اقتصادية، العدد52، بيروت، لبنان، 2010.
13. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة، العدد2، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2007.

14. مجدي الشوريحي، اختيار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، 2011.
15. محمد عمر باناجة، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد45، لبنان، 2009.
16. مختار بونقاب، اثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، العدد1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.
17. مصطفى بودرامة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد9، جامعة فرحات، عباس، سطيف، 2009.
18. منصور الزين، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005.
19. منير نوري، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.
20. ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.
21. وصابف سعدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، 2008، الجزائر.

هـ. التقارير

1. تقارير التنافسية العالمي للسنوات: 2013/2012، 2014/2013، 2015/2014، 2017/2016، 2018/2017.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير التنافسية العربية، الخطة الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة (2007-2014)، العدد1، جانفي- مارس 2007، الكويت.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2001.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2002.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2018.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ندوة بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المنعقدة في تونس، 24-25 مارس 1997.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي رقم1، الكويت، 2011.
10. نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2011.

11. نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، عدد1، الكويت، 2007.
و. المواقع الالكترونية:

1. Agence National de développement de l'investissement sur le site :
www.andi.dz.
2. <http://unctadstat.unctad.org>
3. <https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2017>
4. <https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2018>
5. <https://www.heritage.org/index/download>.
6. <https://www.transparency.org>
7. www.worldbank.org.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Ali Dib, **Implication of the Global financial Crisis on the Algérien Economy**, Revue des économies nord Africaines, n°7, Faculté des sciences économiques et de Gestion Université Hasina Ben Bouali Chleff, 2009.
2. **Arrêté Ministériel** du 17 Mars 2005.
3. CNUCED, **Examen de la politique de l'investissement de Maroc**, New York et Geneva: Nations Unies, 2007.
4. **La loi bancaire marocain** de 1993.
5. Meroune ALYA , **Investissement Direct étranger et Croissance Economique: le Cas de la Tunisie**, Université De Bordeaux, Centre de l'économie de Développement, 2004.
6. Tahar EL ALMI, **perspectives économique des pays de la méditerranées à l'horizon 2010**, working paper n° 2005/1007, Tunis, 2005.
7. **UNCTAD world investment report** ,Transnational Corporations Extractive Industries and Development, New York Geneva, 2007.